الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Ministère De L'enseignement Supérieur et De La Recherche Scientifique

Université 8mai 1945 Guelma

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Des Sciences De Gestion

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماستير

شعبة: علوم تسيير **تخصص** إدارة مالية

تحت عنوان:

إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام آلية القرض التنقيطي

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة قالمة 320-

من إعداد الطالبتين:

بشرى زهير

سارة عابد

تحت إشراف الدكتورة:

نورة بيري

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا ومباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة

نعمة العلم والبصيرة

ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخالص

إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وتسهيل ما وجهنا من صعوبات

ونخص بالذكر: الأستاذة الدكتورة بيري نورة المشرفة على المذكرة،

التي قدمت لنا كل التوجيهات والإرشادات والنصائح القيمة

طوال فترة إنجاز المذكرة

ونتقدم بالشكر الكبير إلى لجنة المناقشة التي تحملت عنا، تقييم هذا العمل

اللهم أجعل هذا العمل خالصا لوجهك ونافعا لقارئه

إهداء

بعد السجود لله شكرا على حسن توفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع أهدي هذا العمل إلى من قال فيهم تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

"***وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا***)

الآية 24 سورة الاسراء صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي وعنائي طيلة هذه السنوات إلى رمز العطف والحنان إلى من يعجز اللسان عن تقدير قيمتها إلى من سهرت وتعبت من أجلي إلى قرة عيني وشمعة أنارت دربي وإلى من جعل الله الجنة تحت قدميها.

حفظك الله يا أمي الغالية

إلى من بعث في نفسي رح المودة والإرادة إلى من أحرق سنين عمره من أجلي

" أبي الغالي"

أتمني أن يحفظك الله ويديم عليك الصحة والعافية.

إلى كل الأهل والأقارب.

ونخص بالذكر "كريمة بن صالح"

إلى كل الأصدقاء.

إلى كل من ساندني ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

بشرى & سارة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الرقم
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.	2
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي.	3
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته	3
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي	4
المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي	7
المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر الائتمانية	9
المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية ومصادرها	9
المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية وأسبابها	11
المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	16
المبحث الثالث: طرق إدارة المخاطر الائتمانية	22
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية	22
المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية	23
المطلب الثالث: الأساليب الوقائية للحد من مخاطر الائتمان	31
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: القرض التنقيطي ودوره في إدارة مخاطر الائتمان	38
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية القرض التنقيطي	39
المطلب الأول: مفهوم وأهداف القرض التنقيطي	39
المطلب الثاني: نشأة طريقة القرض التنقيطي	40
المطلب الثالث: مبادئ واستعمالات القرض التنقيطي	43
المبحث الثاني: نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم	44
المطلب الأول: الدراسات الأمريكية	44

المطلب الثاني: الدراسات الفرنسية	46
المطلب الثالث: نموذج CCDFA	51
المبحث الثالث: دور تطبيق القرض في التقليل من مخاطر الائتمان	52
المطلب الأول: خطوات اعداد نموذج القرض التنقيطي	53
المطلب الثاني: مقارنة بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي	58
المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي	61
خلاصة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري	66
تمهيد	66
المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري	67
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري	67
المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائري	68
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320	69
المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات والشروط المطلوبة للحصول على قرض عقاري في CPA وكالة قالمة 320	73
المطلب الأول: أنواع القروض	73
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي في القرض الشعبي الجزائري	74
المطلب الثالث: مكونات والشروط الخاصة لكل نوع من القروض العقارية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320	76
المبحث الثالث: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320	80
المطلب الأول: خطوات تطبيق القرض التنقيطي بوكالة القرض الشعبي الجزائري قالمة 320	80
المطلب الثاني: دراسة قرض عقاري في CPAوكالة قالمة 320 باستخدام SCORING	85
المطلب الثالث: الخطوات المتبعة لمنح قرض عقاري في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320	95
خلاصة الفصل الثالث	97
الخاتمة.	99
قائمة المراجع	103
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تاريخ القرض التنقيطي	42
2	متغيرات نموذج ألتمان	46
3	متغيرات نموذج كولون	47
4	نسبة التصنيف الصحيحة لنموذجي كولون	48
5	متغيرات نموذج كونان وهولدار	49
6	متغيرات نموذج بنك فرنسا	50
7	العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال الإفلاس	51
8	متغيرات نموذج CCDFA	52
9	جدول معدلات التصنيف الصحيح	57
10	المقارنة بين النموذج الفردي والنموذج الاحصائي	59
11	التقييم الخاص بطريقة القرض التنقيطي	83

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	صور المخاطر الائتمانية	14
2	معايير منح الائتمان	19
3	منحنى دالة التنقيط	56
4	الهيكل التنظيمي لبنك CPA وكالة قالمة 320	70

المقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت أحد أهم الدعائم لتمويل التنمية الاقتصادية، ولا يمكن بدونها أن يؤدي أي اقتصاد معاصر وظيفته. فهي تلعب دور كبير في أعمال الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات العجز والوحدات الاقتصادية ذات الفائض، وهذا بتسهيل عمليات الائتمان المصرفي.

ويعتبر الائتمان المصرفي بالنسبة للبنوك النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ويستطيع البنك من خلاله ضمان الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال ارتباطه بأهم أصول البنك التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك ويستطيع البنك أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد، كما أن قرار منح الائتمان من أهم القرارات داخل البنك وذلك لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة وتنفيذه قد ينتج عنه مخاطر ائتمانية، التي تتمثل في تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن الوفاء بقيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد، ويولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض من طرف إلى الطرف المقابل، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر وذلك من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة وأخذ الإجراءات والسياسات اللازمة من أجل حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به بتحديدها وقياسها وإدارتها لتجنبها أو التخفيف منها والسيطرة عليها.

وللتقليل من هذه المخاطر تعتمد البنوك على الطرق الكلاسيكية (التحليل المالي) غير أنها تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، لهذا ظهرت طرق إحصائية جديدة منها طريقة القرض التنقيطي، فهي تعطي الفرق بين الزبائن، والمؤسسات السليمة والعاجزة، وهي تعتبر من أكثر الطرق استخداما من قبل البنوك لأنها تحاول التنبؤ بالمخاطر الائتمانية مع التقليل منها.

أولا: مشكلة الدراسة

من خلال العرض المقدم، يمكن بلورة معالم مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور آلية القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320 ؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

هذا التساؤل الرئيسي تتفرع منه عدة تساؤلات فرعية هي:

- كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية؟
- ما هو دور القرض التنقيطي في المساعدة على اتخاذ قرار منح القرض؟
- هل تساهم آلية القرض التنقيطي في إدارة مخاطر الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية على أسس سليمة تضمن الربح الدائم للبنوك في المستقبل، وتحليل جميع المخاطر، وتجميع مصادرها بعد تجنب أي عوامل مؤثرة على مجالات الاستثمار المختلفة.
- للقرض التنقيطي دور كبير في المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة خاصة فيما يخص منح الائتمان.
- تساهم آلية القرض التنقيطي إيجابيا في إدارة مخاطر الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320.

ثالثا: أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهميته ويزداد بتزايد عدد الأفراد الغير قادرين والعاجزين على سداد القروض الذين تحصلوا عليها ولم يتم كشفهم من خلال الطرق الكلاسيكية، في هذه الحالة تحتاج البنوك التجارية إلى دراسة أدق من أجل تقليص حدة المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وبما أن الأساليب الإحصائية لم تحظ بالأهمية الكافية على الرغم من مزاياها العديدة، فيجب دراستها لأنها يمكن أن تكون حلا مناسبا لما تعانيه البنوك التجارية، كونها أدمجت المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية التي تعتمد عليها الطريقة الكلاسيكية.

رابعا: أهداف الدراسة

بناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على مختلف أنواع المخاطر الائتمانية وكيفية تغطيتها والحد منها.
- تسليط الضوء على تقنية القرض التنقيطي كأداة حديثة ومتقدمة للتنبؤ بالمخاطر الناجمة عن عملية الإقراض وبالملاءة المالية للمؤسسات المقترضة.
- عرض كيفية تطبيق خطوات طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320، وكيفية الاستفادة منها من أجل التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.

خامسا: أسباب اختيار الدراسة

إن مبررات اختيار الدراسة تعود أساسا إلى أهمية الموضوع التي يتبع من عدة اعتبارات علمية وذاتية حيث ترتكز الاعتبارات العلمية لهذه الدراسة:

- الميول الشخصي لمثل هذا النوع من المواضيع، والرغبة في التخصص ضمن هذا المجال.
- الانتشار المتزايد لعمليات الائتمان المصرفي وتعدد استخداماته في شتى الميادين، وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم والمؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- تحفيز البنوك الجزائرية على تطبيق طريقة القرض التنقيطي من أجل الحد وتقليل من مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة.
- تركيز معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على دراسة منح القروض بالنسبة للمؤسسات فقط ولم تقم بدراسة القروض الممنوحة للأفراد وخاصة المتعلقة بالقرض التنقيطي.

سادسا: منهج الدراسة

بالنظر إلى أهمية موضوع دراستنا وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات وكذا تحليل الجوانب العلمية والعملية التي اشتملت عليها الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد اعتمدنا في الجانب التطبيقي للدراسة على منهج دراسة الحالة، وذلك بأخذ مجموعة من بيانات ومعلومات بعض الزبائن البنك محل الدراسة (أفراد) لنكشف من خلاله واقع تطبيق طريقة القرض التنقيطي على مستوى البنك.

سابعا:صعوبات االدراسة

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على البيانات والوثائق المتعلقة بالبنك الشعبي الجزائري وكالة قالمة320.
- صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام الحسابات.
- صعوبة إيجاد مكان التربص في البنوك لعدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك الجزائرية.

ثامنا: الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذا الموضوع، والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية والتي تمكنا من الحصول عليها وهي كالتالي:

- **دراسة (لوطار** مهدي، 2003):" محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ Scoring ' –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية توقع خطر القرض باستخدام طريقة التنقيط ومدى فعالية هذه الطريقة في عملية التوقع فهي تهدف إلى صياغة نموذج إحصائي يأخذ في الاعتبار مجموعة متكاملة من المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية التي يغلب عليها الطابع الكمي المرتبط بكفاءة المؤسسة طالبة القرض ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين درجة خطر القرض والمؤسسات المقترضة وذلك عملية منح القروض ومن ثمة إمكانية تقييم نوعية أو جودة محفظة القروض على مستوى البنك محل الدراسة ، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل إعداد دالة القرض التنقيطي وبعض النماذج المرتبطة به الأكثر شيوعا في العالم . كأساس أما الإضافة التي تتميز بها هذه الدراسة هي إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية وكيفية إدارتها والتي لا تحصر فقط في المخاطر الائتمانية، كذلك إيضاح الفرق بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي.Scoring في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك.
- **دراسة (محمد بن بوزيان وأصوار يوسف2007)**: "محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة "، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية ، حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية استعمال طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تقدير خطر القرض البنكي من خلال

التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض اعتمادا على هذه الطريقة، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة القرض التنقيطي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في كيفية تحديد النموذج التقييمي للقرص التنقيطي الذي يسمح بإعطاء نقطة لكل مؤسسة طالبة للقرض وعلى أساس هذه النقاط وبعد الحسابات اللازمة يمكن تحديد نقطة تصنيف المؤسسات.

- **دراسة (ياسين العابد 2008)**:" استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض –دراسة تطبيقية ببنك التنمية المحلية BDL القرض العقاري"، رسالة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ، وهدفت هذه الدراسة إلى أدخال تقنية القرض التنقيطي حير التطبيق في البنوك التجارية، والتحسيس بأهميتها، ومدى نجاعتها في تقديم مخاطر الائتمان، وأهم النتائج المتوصل إليها بأن طريقة القرض التنقيطي تعطي نقطة لكل مؤسسة، والزبون وتقوم بمقارنة هذه النقطة. فإذا كانت هذه النقط أكبر من النقطة الحرجة فإن الزبون في حالة جيدة، وبالتالي قبول ملفه، أما في حالة العكس فإن الزبون يعتبر في حالة عجز، وبالتالي ترفض ملفه.
- **دراسة (الأخضر عزي وآخرون 2013)**: "محاولة تطبيق أسلوب القرص التنقيطي التقدير مخاطر القروض البنوك الجزائرية – دراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي وكالة بن مهيدي الجزائر"، ، وهي عبارة عن مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، حيث تدور إشكالية هذا البحث حول مدى إمكانية استخدام طريقة القرض التنقيطي لتقدير خطر عدم تسديد القروض في البنوك الجزائرية، وقد هدفت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى دراسة عملية تحليل مخاطر القروض البنكية وأهمية استعمال طريقة القرض التنقيطي لتسييرها، أما في الجانب التطبيقي هو محاولة تطبيق هذه الطريقة بالبنك محل الدراسة من خلال التحليل الوصفي والإحصائي للمتغيرات المحاسبية وفرق المحاسبية واستخدام تقنية التحليل التمييزي من أجل الحصول على المتغيرات الأكثر استقصاء في نموذج الفرض التنقيطي والمؤثرة في قرار منح القرض، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات التمييزية وكذلك إمكانية تصنيف المؤسسات إلى سليمة وعاجزة بالاعتماد على نموذج القرض التنقيطي ومن خلال قيمة 2، حيث يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في مراحل بناء نموذج القرض التنقيطي لإيجاد قيمة 2 التمييزية.

تاسعا: هيكل الدراسة

لإنجاز الدراسة واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول جاء بعنوان " **الإطار النظري للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** " والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول والذي كان عنوانه ماهية الائتمان المصرفي والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي بينما جاء المطلب الثاني حول أنواع الائتمان المصرفي، أما المطلب الثالث كان حول وظائف الائتمان المصرفي. أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان مدخل إلى المخاطر الائتمانية وقسم إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تم التعرف فيه على المخاطر الائتمانية وأهم مصادرها، أما المطلب الثاني تناولنا فيه صور المخاطر الائتمانية وأسبابها، والمطلب الثالث تناول أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني. أما المبحث الثالث تناول طرق إدارة المخاطر الائتمانية وقسم إلى ثلاث مطالب حيث يحدد المطلب الأول تعريف إدارة المخاطر الائتمانية، أما المطلب الثاني فحدد أهم مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية، بينما يحدد المطلب الثالث الأساليب الوقائية للحد من مخاطر الائتمان

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان "**القرض التنقيطي ودوروه في إدارة مخاطر الائتمان** "والذي قسم إلى ثلاثة مباحث والمبحث الأول الذي كان عنوانه ماهية طريقة القرض التنقيط والذي قسم إلى ثلاث مطالب حيث تناول المطلب الأول مفهوم وأهداف القرض التنقيطي أما المطلب الثاني فحدد فيه نشأة القرض التنقيطي بينما يحدد المطلب الثالث مبادئ واستعمالات طريقة القرض التنقيطي. أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه أهم نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم، وقسم إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تناولنا فيه الدراسات الأمريكية، المطلب الثاني يتناول الدراسات الفرنسية، أما المطلب الثالث تناول نموذج CCDFA. أما المبحث الثالث جاء بعنوان دور تطبيق طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان، وقسم إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تناولنا فيه خطوات إعداد نموذج القرض التنقيطي، أما المطلب الثاني مقارنة بين النموذج الفردي والنموذج الإحصائي، المطلب الثالث مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي.

أما الفصل الثالث المعنون ب: "**دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة قالمة 320**"، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أين تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى عموميات حول القرض الشعبي الجزائري بشكل عام وعرض حول وكالة قالمة بشكل خاص، والذي قسم إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلي الأول نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري اما في

المطلب الثاني تناولنا مهام القرض الشعبي الجزائري، المطلي الثالث الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320، بخصوص المبحث الثاني من هذا الفصل فتناول أنواع القروض والضمانات والشروط المطلوبة للحصول على قرض في بنك القرض الشعبي والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب المطلب الأول تناولنا أنواع القروض المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري، أما المطلب الثاني تناولنا فيه الضمانات المطلوبة لمنح قرض في بنك القرض الشعبي الجزائري، أما المطلب الثالث مكونات والشروط الخاصة لكل نوع من القروض العقارية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة. أما المبحث الثالث كان بعنوان كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320 والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب كانت كالتالي المطلب الأول خطوات تطبيق القرض التنقيطي في APC وكالة قالمة أما المطلب الثاني دراسة قرض عقاري من بنك APC وكالة قالمة 320 باستخدام GNIROCS المطلب الثالث المراحل المتبعة لمنح قرض عقاري في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320.

الفصل الأول

تمهيد:

يمثل الائتمان المصرفي أهم أنشطة البنوك التجارية، نظرا لما يحققه من عوائد قادرة على تغطية تكاليف الودائع، كما أنه يمثل الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك التجاري أو أي وسيط مالي آخر، وبالتالي فهو يحل الجزء الأكبر والأهم من المحفظة الاستثمارية رغم أنه يمثل الاستثمار الأكثر مخاطرة.

ولتقليل من مخاطر الائتمان سواء بالنسبة للبنك التجاري نفسه أو بالنسبة للاقتصاد ككل، تتخذ السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي مجموعة من الوسائل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الإقراضية للجهاز المصرفي ككل، هذه الوسائل متعددة ومتنوعة الأغراض، فقد تستهدف التأثير على كمية أو حجم الائتمان، كما قد تستهدف التأثير على أوجه استعماله.

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على الائتمان في البنوك التجارية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني: مدخل للمخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: طرق إدارة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإدارات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، لكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض لذلك سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية الائتمان المصرفي ضمن ثلاث مطالب أساسية.

المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي أهميته

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الائتمان المصرفي.

أولا: تعريف الائتمان المصرفي

هناك العديد من التعريفات أعطيت للائتمان المصرفي نأخذ منها:

يعرف بأنه:" الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف" . [1]

كما يعرف على أنه: "هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه" .[2]

ويعرف أيضا: "هو الوسيلة التي تسهل عملية التبادل لانتقال القيمة من البائع إلى المشتري، بعد مدة من الزمن، الذي يمثل الأجل المتفق عليه، فإن على المشتري (المقترض) إعادة القيمة المستلمة على شكل دفعات" .[3]

على ضوء التعريفات السابقة فإنه يمكننا تعريف الائتمان المصرفي بأنه هو الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم على أساسها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال على أن يتم تسديدها على أقساط وفي تواريخ محددة.

ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، وعليه تظهر أهمية الائتمان على مستويين هما:

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي الضمانات المصرفية الاعتمادات المستندية ، دار الفكر العربي ملتزم الطبع والنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 15.

[2] محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 17.

[3] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 22.

1- أهمية الائتمان على مستوى البنك

فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد.

كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذ تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.[1]

2- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد

تتمثل أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد فيما يلي: [2]

- على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه؛
- يعتبر الائتمان المصرفي في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه؛
- الائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تصنيف أنواع الائتمان المصرفي على النحو التالي:

1- من حيث شخصية متلقي الائتمان

حيث يتم تقسيمها كما يلي:[3]

الائتمان الخاص: هو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا طبيعيا أو معنويا.

الائتمان العام: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان دولة أو أحد هياكلها.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص26.

[2] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] هاجر زرارقي، شوقي بورقبة، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، دون سنة نشر، ص107.

2- من حيث مدة التمويل:

وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل كما يلي: [1]

الائتمان قصير الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشأة مثل: شراء مواد الخام وسداد النفقات المختلفة كالأجور.

الائتمان متوسط الأجل: وهي التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استبدال المصنع بوحدات جديدة أو إجراء التعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.

الائتمان طويل الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية، واستصلاح الأراضي، بناء المصانع، شراء الآلات، وعادة تخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة.

3- من حيث الغرض المستخدم فيه الائتمان

هنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي والتجاري والاستهلاكي كما يلي:[2]

الائتمان الإنتاجي: تمنح هذه القروض بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع وتدعيم الطاقات الإنتاجية له عن طريق تمويل شراء المواد الخام اللازمة للإنتاج، ولا تحبذ البنوك التجارية منح هذا النوع من القروض لطول مدتها ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها.

الائتمان التجاري: هو يقدم للمتعاملين التجاريين سواء كانوا أطرافا حكومية أو مشروعات أو أفراد، لتمويل الاحتياجات الجارية، لذلك غالبا ما يكون قصير الأجل، وتكون الأداة المناسبة لتداوله هي الكمبيالات والسندات الأذينة.

الائتمان الاستهلاكي: وهو ما يقدم في العادة للأفراد بغرض تمويل شراء السلع المعمرة كالسيارات أو إدخال تحسينات على مساكنهم، وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته.

---

[1] خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة1، 2019، ص25.

2 عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، عما ن، الأردن، الطبعة الأولى 2017، ص 47.

4. من حيث الضمان

وهنا يفرق بين الائتمان العيني والشخصي كما يلي: [1]

الائتمان الشخصي: في هذه الحالة، لا يقدم العميل أي ضمان عيني لقبول طلب القرض، بل يكتفي البنك فقط بالوعد الذي أخذه العميل على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد اعتمادا على ثقته به مستندا إلى شخصية العميل (حسن سمعته ومتانة مركزها لمالي).

الائتمان العيني: عادة ما يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا عينيا لقبول طلب القرض، وعادة ما تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بين القيمتين بهامش الضمان وهناك صور عديدة للقروض بضمانات عينية تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم كالبضائع، الأوراق المالية، الكمبيالات، العقارات وغيرها...

5. من حيث طبيعة العملية الائتمانية:

وهنا يفرق بين الائتمان النقدي والتجاري:[2]

.**الائتمان النقدي:** وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقدا، فالدائن يقدم نقودا للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد.

الائتمان التجاري: وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجيل أحد بديله. ويطلق على هذا النوع أيضا البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة.

***6.*من حيث الصفة الاقتصادية**

وهنا يفرق بين الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية كما يلي:[3]

الائتمان ذاتي التصفية: وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال، القرض الذي يقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج فالمصنع والمبيعات يوفران أموالا يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

[1] عزيزة بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] سيف هشام الفخري، الائتمان البنكي ودور التوسع في الأزمات البنكية، ماجستير العلوم المالية والبنكية، جامعة حلب، 2009، ص5.

[3] المرجع نفسه، ص 5.

الائتمان غير ذاتي التصفية: ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها، فالائتمان الذي يقدم للمستهلك لشراء منزل مثلا يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه.[1]

المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي

وظائف الائتمان المصرفي

من أهم وظائف الائتمان المصرفي ما يلي: [2]

1. وظيفة تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كام من المعتذر توفير هذا قدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة، لذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على التمويل الذي يحتاجونه عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد. كما أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد في تسهيل الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني وتسريعها وزيادة حجميهما، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين مما هو متوافر لديها من ودائع المدخرين.

2. وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية، وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا. وهنا تجتمع الحاجة إلى السلعة والرغبة في شرائها، كما أنه لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك، أي وقت شراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة إلى الفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق.

[1] سيف هشام الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، طبعة 2008، ص70.

3. وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداما واسعا في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة

ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما أن قيام المصارف التجارية بخلق النقود واستخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسع حجمها.[1]

نوجز كذلك أهم وظائف الائتمان المصرفي فيما يلي: [2]

ـ تجميع وتبويب البيانات الخاصة بالعملاء على اختلاف أنواعهم، وتحليل هذه البيانات للوصول إلى المركز الائتماني للحالة التي تتم دراستها، والتوصية بشأن حدود التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها؛

. حفظ سجلات وملفات عملاء الائتمان للرجوع إليها عند الحاجة؛

ـ إعداد نظام مركزي لتجميع البيانات والمعلومات عن العملاء المدينين بجميع فروع المصرف الذين تجاوزت مديونيتهم عن التسهيلات الممنوحة لهم مبلغا معينا طبقا لمتطلبات المصرف المركزي؛

. إجراء البحوث وعمل الاستعلامات الضرورية من عملاء المصرف الجدد منهم والحاليين، وتتبع مراكزهم وسمعتهم التجارية في السوق، وتبادل هذه المعلومات مع المصارف الأخرى حيث يعد ذلك من الخدمات المتبادلة في الوسط المصرفي.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص32.

المبحث الثاني: مدخل إلى المخاطر الائتمانية

تواجه البنوك العديد من المخاطر نذكر منها المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من أصعب المخاطر التي تتعرض لها، لذلك حاولنا التطرق إلى مفهوم المخاطر الائتمانية ومصادرها، وأسبابها وأسس منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية ومصادرها

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية وأهم مصادرها.

اولا: تعريف المخاطر الائتمانية

1- .تعريف المخاطر :

هناك العديد من التعاريف أعطيت للمخاطر نذكر منها:

تعرف المخاطر بأنها: " احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" . [1]

كما تعرف بأنها: " هي عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي، كما تعرف على أنها الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرارا ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد" .[2]

وتعرف المخاطر أيضا على أنها: " تمثل الأثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية" . [3]

على ضوء التعاريف السابقة فإنه يمكننا تعريف المخاطر بأنها: هو إحتمال تعرض البنك إلى خسائر غير مخطط لها وغير متوقعة .

---

[1] عبد الكريم قندور وأخرون، إدارة المخاطر " إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية "الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص30.

[2] رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص ص 28 29.

[3] joel bessis , risk management in banking , john wiley & sons ltd, 1998,p, 5

2- تعريف المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: " خسارة محتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو إقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفيا بمخاطر التعثر" .[1]

كما يعرف بأنها:" هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه البنك المقرض في المواعيد المحددة".[2]

ويعرف ايضا بأنها: "هي مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل".[3]

على ضوء التعاريف السابقة فإنه يمكننا تعريف المخاطر الائتمانية بأنها: أحد أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن أخطرها وهي ناتجة عن عدم قدرة العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد.

ثانيا: مصادر الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض إليها الائتمان إلى مخاطر خاصة و مخاطر عامة نذكرها فيما يلي :

1- **المخاطر الخاصة** (**المخاطرغير النظامية**): يقصد بالمخاطر غير النظامية المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة البنكية والأخطاء الإدارية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في السداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المتفق عليه .[4]

وهذا النوع من المخاطر يتمكن المستثمر من التخلص من آثارها من خلال التنويع، إذ تضمن سياسة تنويع نوعا من الاستقرار في العوائد. وعادة ماتسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر اللاسوقية أو المخاطر التي يمكن تفاديها. كما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر فيها.[5]

---

[1] عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2018، ص 28.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وآثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 161.

[3] صلاح حسين، تحليل وإدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 22.

[4] صالح مفتاح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية، تحليلها إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، 16، 17 أفريل 2007، ص 8.

[5] حمزه محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره ص 168.

2- **المخاطر العامة (المخاطر النظامية):**

هي جميع المخاطر التي تصيب الائتمان بغض النظر عن ظروف البنك وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم الإضافة إلى المتغيلرات التكنولوجية. فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية .[1]

إلا أن التطور في الأدوات المصرفية ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية و تجنب الأزمات المالية قد مكنت إدارة البنوك من تجنب الكثير من المخاطر النظامية، كما تخلصت من أنواع أخرى في المخاطر من خلال التأمين ضد أنواع أخرى.[2]

المطلب الثاني : صور المخاطر الائتمانية وأسبابها

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى صور المخاطر الائتمانية وأهم الأسباب التي تؤدي على حدوثها.

أولا: صور المخاطر الائتمانية

1- المخاطر المرتبطة بالعميل:

ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر فقدان العميل لأهليته باستمرارالتعامل مع المصرف، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة تصرفات طرآت على سلوكه بعد منحه التسهيلات، وعدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين وتدهور مركزه المالي، وتراجع الكفاءة في إدارة نشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة في المنشآة.

وإذا كان لهذه المخاطر تأثير في قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من التزامات، فإنه يمكن للمصرف الوقوف على بعض المؤشرات الهامة في هذا الصدد وذلك بتحليل ما لديه من معلومات، فمثلا يمكن للمصرف تحليل ملف العميل أو المعلومات التي تم الحصول عليها للوقوف على مدى مطابقة السداد الفعلي للقروض التي سبق حصوله عليها مع مواعيد إستحقاقها.[3]

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] حمزه محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[3] إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض " المصرف الصناعي السوري أنموذجا "بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007، ص 51.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع إقتصادي درجة من المخاطر تختلف بإختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.[1]

4- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:

تتعرض المصارف إلى نوع من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم بها أو التنبؤ بها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها. وتتصل بمجموعة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تحدث اثارا سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها.

ومن أمثلة تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض، مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية، ومخاطر الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر الصناعة وغيرها من المخاطر المماثلة.

وتسعى المصارف جاهدة إلى الحصول على المعلومات عن طريق الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة، وتحليل أثارها المتوقعة على الأنشطة للمنشات وبالتالي قدرة هذه المنشات على الوفاء بالتزاماتها.[2]

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[2] إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 52.

5- المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان :

إن المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل المصرف ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها. كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليه. كذلك من الأخطاء التي تحصل نتيجة خطأ من المصرف والتي تسبب درجة من المخاطر، عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من أنه لا توجد منازعات بشأنها وعدم متابعة الدورية عليها، كذلك إمكانية وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات تقلل من سيطرة المصرف على التسهيلات الممنوحة.[1]

6- المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.[2]

يمكن حصر مخاطر الائتمان من خلال الشكل رقم (1):

[1] إيمان انجرو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

الشكل رقم (1):صور المخاطر الائتمانية

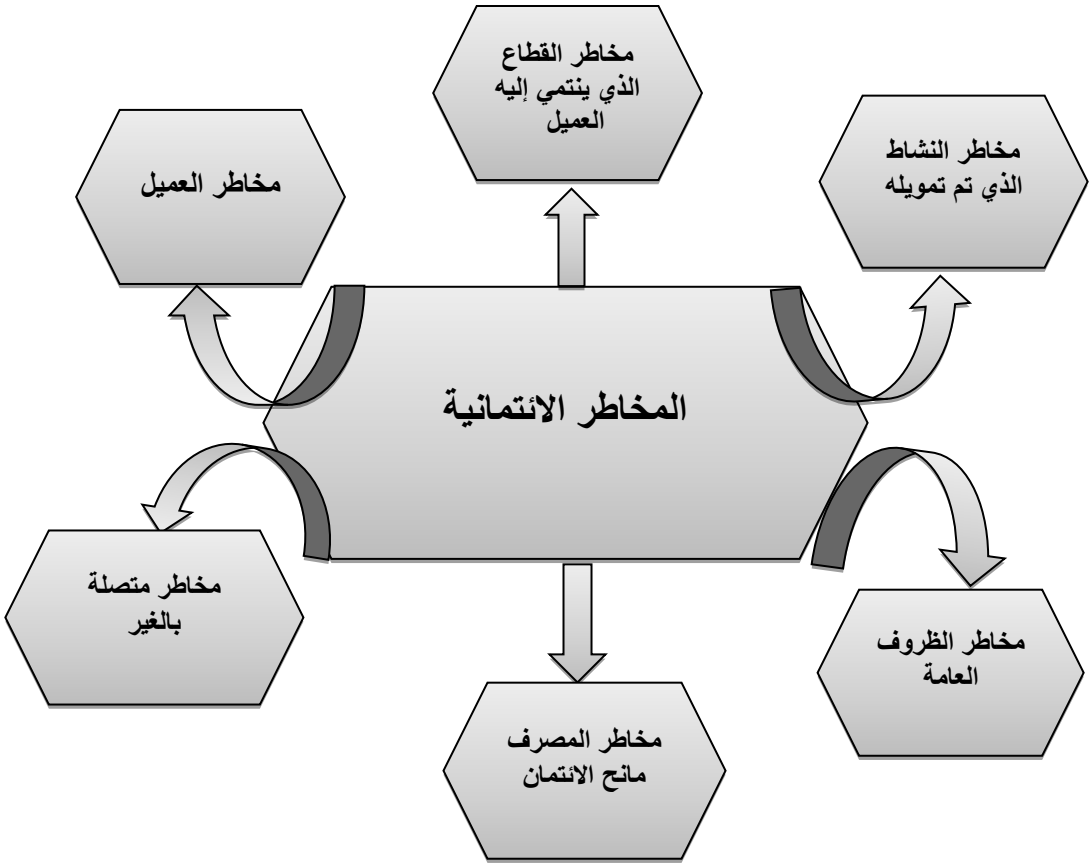

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع سبق ذكره.

ثانيا: أسباب المخاطر الائتمانية

تتنوع أسباب مخاطر الائتمان بتعدد مصادرها، فالقروض المتعثرة لا تنشأ من فراغ بل تسببها مجموعة من المسببات تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى تعثر الائتمان، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1- **الأسباب الخاصة بالعميل:**

وترجع أهم أسباب تعثر العملاء إلى: [1]

- فشل المشروع، فإذا فشل المشروع وحقق خسائر كبيرة فإنه من النتائج الأكيدة لهذا الفشل عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها في أوقاتها؛

[1] ميادة أنس محمد، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2015، ص 78.

- توسع العميل في الاقتراض، وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل الموردين إضافة إلى حصوله على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغالي فيه واستخدامها في غير الغرض المخصص؛
- عدم الفصل مابين أموال العميل الخاصة وأموال المشروع مما يؤدي إلى التوسع في الاقتراض باسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية؛
- توسع العميل في عمليات البيع الأجل دون دراسة واعية للعملاءالذين قدم لهم الائتمان وعدم قيامهم بالسداد؛
- سوء الإدارة القائمة بأعمال المشروع، وضعف التخطيط التمويل وعدم مقدرة المنشآة على إحداث توافق بين احتيلجاتها وبين إيراداتها من التمويل؛
- حداثة خبرة العملاء في النشاط الذي يقومون بتمويله، والدخول فيأنشطة لا معرفة لهم بها واستخدام التسهيلات الائتمانية فيتمويلها، أو اعتماد المشروع على دراسة جدوى خاطئة مبنية على افتراضات غير واقعية؛
- فقدان الشركة لأحد أسواقها أو عملائها الكبار وعدم مقدرتها على إيجاد عميل أو سوق أخر يستوعبإنتاجها مما يؤدي إلى زيادة المخزون وانخفاض الربحية والعائد وارتفاع التكاليف؛
- استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك وعدم إلتزامه بالشروط والضوابط التيوضعها له البنك لاستخدام التمويل؛
- عدم أمانة العميل و نزاهته وقيامه بالحصول على أموال البنك ومن ثم إعلان إفلاسه وهروبه إلى الخارج أو الدخول في منازعات قضائية عقيمة وطويلة، أو المماطلة فيالسداد طمعا في الإعفاءمن الفوائد ومن بعض أقساط القرض الذي حصل عليه.

2- **الأسباب الخاصة بالبنك:**

- قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية؛
- عدم تحليل مخاطر الائتمان؛
- تحليلا موضوعيا من حيث: مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية؛
- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد؛
- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل من طرف العميل في الوقت المناسب.

3- **أسباب خارجة عن إرادة البنك و العميل:**

ويعود أساس هذه الأسباب إلى: [1]

- الظروف السياسية الغر مستقرة التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية ومن ثم على نتائج أعمال المقترض؛
- دخول الاقتصاد في دورة كساد؛

[1] مياد أنس محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 -79.

- تغيير غير متوقع في التشريعات والأنظمة في الدولة؛
- وجود أزمات طارئة كإضرابات العاملين أو شح مواد الخام أو عدم انتظام توريدها؛
- تغير ظروف المنافسة كدخول منافس قوي إلى السوق مما يؤثر على الحصة السوقية للمقترض.

المطلب الثالث: أسس و معايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الائتماني

أولا: أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي كالتالي:[1]

1- **توفير الأمان لأموال البنك:** وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
2- **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع و مواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر شكل أرباح صافية.
3- **السيولة:** يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك. النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة أسس منح الائتنمان وطبقا لحاجة السوق، وهي عبارةعن: إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة العليا بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[2]

ثانيا: معايير منح الائتمان المصرفي:

لايمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص 140.
[2] المرجع نفسه، ص 140.

1- **الشخصية**: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية ، وللشخصية التي تتمتع بها من قدم له الائتمان، عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف، فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر بالمخاطرة المعنوية.

وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا معنويا أو حقيقيا، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، حيث تعتمد مواصفاتها على مواصفات إدارتها أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإم مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها، وعادة يتم تحديد شخصية من خلال تجارب المقترض مع المصرف وثقة المصرف بذلك.

2- **القدرة**: وهي تحدد مقدرة المقترض كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الأراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة فيمايليّ: [1]

- **الاتجاه الأول**: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الإقتراض.
- **الاتجاه الثاني**: ينصرف إلى تحديد القدرة بالمقابلة الإدارية للمقترض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات .
- **الاتجاه الثالث**: التركيز على الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض انما تعتمد، وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد ماعليه من التزامات مستحقة اتجاه المصارف على حجم التدفق النقدي للمقترض.
- **الاتجاه الرابع**: وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد القرض أنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض، كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد القرض، وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل .

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان "، مؤسسة الوراق، الطبعة 1، 2000، ص ص 217 218.

3- رأس المال:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر المصارف التجارية عند تقديمها للقروض هو مايمتلكه المقترض من ثروة أو مايملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة لأجل قد منحها للغير ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته. ولهذا يسمى الجزء من المخاطر بالمخاطر الكلية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال يمثل قوة المقترض المالية وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.[1]

4- الضمانات:

قد يكون الضمان عبارة عن شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه المصرف التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق على أن يكون ضامنا للمقرض، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناته، فهناك القروض بضمان البضائع أو بضمان الأوراق المالية، وهناك قروض بضمان المحاصيل الزراعية أو برهن عقاري أو بضمان شخصي أو قد تكون بدون ضمانات.

فإذا كانت معظم الضمانات عبارة عن موجوداتن فعلية إن يدرس عممر هذه الموجودات وحالتها من حيث صلاحيتها للعميل وقيمتها السوقية وماهي التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.[2]

5- أوضاع وحالة الصناعة:

إن مسؤول الائتمان بالمصرف وكذلك مساعده المحلل الائتماني يجب أن يكونوا مدركين جيدا للاتجاهات الحديثة والمتعلقة بالصناعة والتي ينتمي إليها المقترض وتحليل كيف من الممكن أن تؤثر التقلبات الاقتصادية على قدرة المقترض في سداد القرض، ففي البداية قد تكون متوفرة متطلبات الحكم على قرض معين بأنها جيدةولكن حالما تسوء الأوضاع الاقتصادية أو الصناعية التي ينتمي إليها المقترض ستنخفض المبيعات والأرباح وستنخفض قدرة المقترض على السداد، ولذلك يجب على الجهات المسؤولة عن الإقراض بالمصرف أن تتابع باستمرار اتجاهات الاقتصاد والصعوبات التي يمكن إن يتعرض لها القطاع الذي تنتمي إليه الشركة المقترضة.[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 219 220.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2012، ص 166.

[3] المرجع نفسه، ص 166.

6- الرقابة والسيطرة:

تعتبر هذه الخاصية الأخيرة التي يحللها مسؤول الائتمان بالمصرف لغرض التأكد من الجدارة الائتمانية للمقترض، وتتعلق هذه الصفة بتحديد قابلية تأثر القرض بالتغيرات القانونية والتشريعية بحيث تضعف من قدرة المقترض على سداد الأقساط أو أصل القرض.[1]

و الشكل رقم(2) يوضح لنا المعايير التي يعتمد عليها في منح الائتمان كمايلي:

الشكل رقم(2): معايير منح الائتمان المصرفي

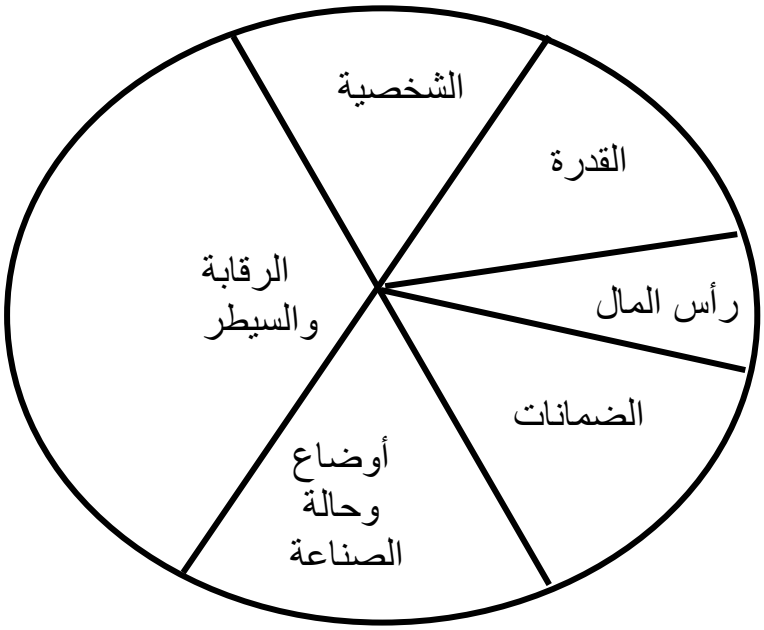

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق ذكره

ثالثا: العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الائتماني

لكي تكون عملية منح الائتمان أكثر دقة أوجز المحللون الائتمانيون مجموعة من العوامل التي من خلالها يستطيعون الحكم واتخاذ القرار بمنح أو عدم منح الائتمان للزبون، تتمثل هذه العوامل في:

[1] أسعد حميد العلي، نفس المرجع السابق، ص 167.

1- العوامل المتعلقة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، راس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على إتخاذ قرار ائتماني سليم.[1]

2- العوامل المتعلقة بالبنك

تشمل هذه العوامل مايلي:[2]

- **درجة السيولة:** التي يتمتع بها البنك المتمثلة في حجم الأموال النقدية غير الموظفة، فهي تمثل قدرة البنك على مواجهة التزاماته التي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان.
- **نوع الإستراتيجية:** التي يتبعها البنك في إتخاذ القراره الائتماني لتحديد استعداده لمنح الائتمان من عدمه فقد تكون هذه الإستراتيجية:
  - **هجومية:** باستعداد البنك لتقبل درجة عالية من المخاطر لتحقيق حجم عمليات مناسب؛
  - **انقيادية:** عندما لا يتقبل مخاطر غير معتادة والاكتفاء بالأخذ بالأدوات التقليدية عند منح الائتمان؛
  - **رشيدة:** بعدم منح الائتمان الذي يتضمن مخاطر مرتفعة التي عادة ما تلجأ إليها البنوك صغيرة الحجم والإمكانيات.

- **الهدف العام:** الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة، أي مدى استعداده لمنح ائتمان أكبر من عدمه وتحمله درجة أعلى من المخاطر التي لم يكن يقبلها من قبل، ودرجة استعداده لبذل مزيدا من الجهد لاختراق أسواق جديدة.

- **إمكانيات البنك المادية والبشرية:** خاصة الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان بالإضافة إلى التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

---

[1] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] ميلي سمية، أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك الجزائرية " دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 149.

- **حصة البنك في السوق البنكي:** حيث يحوز البنك جانب هام من معاملات وعمليات السوق لقدرته الأكبر على الإقتراض واستعداده للتعامل مع درجة أكبر من المخاطر دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية.[1]

3- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني

ويمكن حصر هذه العوامل بنا يلي:[2]

- **الغرض من تسهيل:** لا بد أن يحدد العميل الغرض من التسهيلات المطلوبة، لأن ذلك يعكسا لكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات.
- **المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل:** أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل.
- **مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه:** ومن الضروري معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن النشاط، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه، بجانب تحديد التزامات العميل الأخرى سواء كانت عادية أو ممتازة، ثم طريقة السداد من حيث السداد على دفعة واحدة أو بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات، ومن ثم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات الممنوحة لتقييم مناسبتها للعميل والنشاط الممول وسياسة المصرف الائتمانية.
- **نوع التسهيل المطلوب** وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها، وكذلك هل يتوافق مع التشريعات التي تضعها سلطة النقد بخصوص منح الائتمان.
- **ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل** ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.
- **الضمانات الواجبة الاستيفاء:** يجب أن نؤكد أن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساسا كافيا ورئيسيا لمنح الائتمان من عدمه، فيجب على الباحث ألا يبني قراره انطلاقا من توافر الضمان من عدمه، حيث تأتي معايير الجدارة الائتمانية للعميل في المقام الأول، وتدعمها استيفاء الضمانات كلما أمكن تحوطا للمخاطر المحتمل تحققها.

---

[1] أحمد ميلي سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 147 148.

[2] مراد سالم الطلاع، إدارة العلمية التفاوضية في قرار منح الائتمان " دراسة تطبيقية على مصارف قطاع غزة " قدمت هذه الرسالة استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال2010، ص 84.

المبحث الثالث: طرق إدارة المخاطر الائتمانية

مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تهدد سلامة ومتانة البنوك، مما يستلزم ضرورة وجود إدارة قوية له تتناسب مع حجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته الائتمانية من أجل الحفاظ على سلامة البنوك.

وفي بعض الأحيان قد تطرأ تغيرات على وضعية المقترض مما قد يعرضه لخطر الائتمان الذي تحاول البنوك جاهدة عدم الوقوع فيه، لهذا هناك بعض الأساليب لإدارة والتحكم في مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

أولا: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

1- تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها:" مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث، كما أنها العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر".[1]

كما عرفت إدارة المخاطر بأنها :"جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للبنك، أو هي الإجراءات التي تعمل على تقليل مستوى المطلق للمخاطر، وهي إدارة الاحداث التي يمكن التنبؤ فيها والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في البنك".[2]

وتعرف ايضا بانها: "هي مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد .[3]

على ضوء التعاريف السابقة تعرف إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها التعرف على المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها.

---

[1] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، الطبعة العربية،2013، ص 41.

[2] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الثانية،2018 ص 232.

[3] شقيري نوري موسى، واخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، بدون سنة نشر، ص 26.

2- تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها:" هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك".[1]

وتعرف إدارة مخاطر الائتمان بأنها: "هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية".[2]

كما تعرف ايضا بأنها:" هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لجدارتها. وتتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية".[3]

وعلى ضوء التعاريف السابقة نعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: كيفية إتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيفها في خمس مجالات:

المجال الأول: إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان:

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ :

المبدأ 1: لأعضاء مجلس الإدارة كامل المسؤولية و الصلاحيات للموافقة على والمراجعة الدورية (على الأقل سنويا) لاستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ولسياسات مخاطر الائتمان لدى المصرف. هذه الاستراتيجية يجب أن

---

[1] لعروسي قرين زهرة، واخرون، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة البليدة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الزيان عاشور بالجلفة 26(2)، ص 300.

[2] yang wang, credit risk management in rural commercial banks china, a thesis submitted in partial of the requirments of edinburgh napier university for the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law, 2013, p11

[3] حرشوف سهام، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 21 أكتوبر 2009، ص 5.

تعكس مدى احتمال المصرف لتحمل مخاطر الائتمان، ومستوى الأرباح التي يتوقع المصرف تحقيقها حال التعرض لمختلف المخاطر الائتمانية، ويتضمن هذا المبدأ البنود الأتية:[1]

- يعتبر مجلس إدارة المصرف هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان؛
- يحرص مجلس الإدارة على قدرة والتزام الإدارة التنفيذية بإدارة الأنشطة الائتمانية في المصرف ضمن استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها؛
- يكون لأعضاء مجلس الإدارة دور حيوي في مراقبة عمليات منح الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان في المصرف، من خلال المراجعة الداخلية المستقلة لنظام إدارة مخاطر اتلائتمان؛
- يجب على مجلس الإدارة مراجعة النتائج المالية بصورة دورية، وبناء عليها يتم تحديد التغيرات اللازمة في الاستراتيجية. كما يجب على المجلس أن يراقب كفاية رأس مال المصرف لمواجهة المخاطر المحتملة التي تواجه المؤسسة؛
- يجب أن تتواءم استراتيجية مخاطر الائتمان مع التقلبات الاقتصادية والتغيرات في مكونات ونوعية المحفظة الائتمانية، وعلى الرغم من التقييم والتعديل الدوري للاستراتيجية إلا أنها لا بد أن تكون قابلة للاستمرار على المدى الطويل وخلال الدورات الاقتصادية المختلفة؛
- يجب أن يتأكد أعضاء مجلس الإدارة من أن سياسات المكافأة والتعويض لدى البنك لا تتعارض مع استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان ، فسياسات التعويض التي تكافئ العمليات المشبوهة ذات الأرباح السريعة، والتي تتعارض مع سياسات إدارة مخاطر الائتمان، قد تضعف العمليات الائتمانية لدى المصرف.

المبدأ 2: يجب أن يكون لدى الإدارة العليا في المصرف المسؤولية في تطبيق استراتيجية إداترة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. كما لهذه الإدارة الصلاحية في تطوير السياسات والإجراءات النتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان ويتضمن هذا المبدأ البنود الأتية: [2]

- يكون للإدارة العليا مسؤولية تطبيق استراتيجية إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وتطوير و تطبيق السياسات الائتمانية، وأن مسؤوليات المراجعة والموافقة على القرض تقيم جيدا

ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف نفقا للمعايير الدولية بازل 2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 2007، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، ص 83.[1]

[2] المرجع نفسه، ص ص 84 85.

وبوضوح. كما على الإدارة العليا أن تتأكد أن هناك تقيما داخليا مستقلا يتم دوريا على عمليات منح وإدارة الائتمان لدى المصرف؛

- يجب على الإدارة العليا أن تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة مخاطر الائتمان وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها. ويجب الفصل بين واجبات قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها من جانب، ومهام متابعتها والسيطرة عليها من جانب أخر؛
- لتحقيق فاعلية السياسات الائتمانية لا بد من نقلها لكل المنظمة، وتطبيق من خلال الإجراءات المناسبة، وتراقب وتراجع بشكل دوري، للأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأوضاع الداخلية والخارجية.

المبدأ 3: يجب أن تحرص المصارف على إدارة وافية ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها، والموافقة عليها من قبل مجلسالإدارة ويتضمن هذا المبدأ البنود الأتية:

- ويجب أن تتأكد المصارف من أن مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تكون خاضعة لإجراءات وضبط فعال قبل تطبيقها أو تقديمها، ولا بد أن تتم الموافقة المبدئية على أي نشاط رئيسي جديد من قبل أعضاء مجلسالإدارة واللجنة المفوضة؛
- يجب أن توفر الإدارة العليا الكادر البشري الذي يكون قادر وبشكل كلي على إتمام أنشطة الائتمان بمعايير عالية ومتسقة مع سياسات المصرف.

المجال الثاني: العمل في ظل عملية منح الائتمان المناسب

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كما يلي:[1]

المبدأ 4: على المصارف أن تعمل في ظل معايير منح ائتمان سليمة ومعرفة جدا، ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- هذه المعايير تتضمن: تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للمصرف، والقطاعات الاقتصادية، والغاية من الائتمان وآجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض من نزاهة وحسن سمعة المقترض وحرصه على الوفاءبالتزاماته، قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان بالرجوع إلى المؤشرات المالية السابقة والتدفقات المالية المستقبلية، وكفاءة الضمانات المقدمة من العميل، وهذا يجب على المصارف أن تحصل على المعلومات الوافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان؛
- يجب أن تعمل المصارف على تخصيص مخصصات مالية للخسائر المحتملة، وتوفير رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة؛

[1] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

- يشارك كثير من المصارف في قروض مشتركة، وتعتمد بعض المصارف في تحليل مخاطر الائتمان على جهات أخرى مثل أحد المشاركين في منح القرض أو تصنيف مؤسسة تصنيف ائتماني. ولكن يجب على كل مصرف مشارك في تقديم القرض، أن يقوم بعمل التحليل الائتماني لتحديد العوائد والمخاطر التي تكتلف هذا القرض؛
- يجب على المصارف أن تنتفع من الضمانات لتخفيض المخاطر، وعملية التأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة في قدرتها على تدعيم القرض، ولكن الضمانات ليست البديل للتقييم الشامل للائتمان.[1]

المبدأ 5: على المصارف أن تضع حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين الأفراد، وأيضا على صعيد الأطراف ذات الصلة المالية فيما بينهم، والذين يجب أن تُحمل تعرضاتهم المحتملة للمخاطر المختلفة في الدفاتر المصرفية والتجارية وداخل وخارج الميزانية ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:[2]

- أحد العناصر الرئيسية في إدارة مخاطر الائتمان، وهو وضع حد أعلى للتعرضات المحتملة للمخاطر على المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم، كما لابد أن ترسى الحدود للقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية ومنتجات معبنة، مما يقتضى ضرورة التنويع الكافي لمحفظة الائتمان؛
- على المصرف الأخذ بالاعتبار الدورات الاقتصلدية وأسعار الفائدة وتحركات السوق بالإضافة إلى أوضاع السيولة.

المبدأ 6: على المصارف أن تضع قواعد وأسس للموافقة على ائتمانات جديدة بالإضافة إلى تعديل وتحديد وإعادة تمويل ائتمانات قائمة، للمخافظة على محفظة ائتمانية سليمة ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- وضع قواعد وأسس لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على الائتمان، وعلى أن تتم هذه الموافقات وفق تعليمات المصرف، وأن تمنح من قبل الإدارة المخولة وذات الصلاحية للقيام بذلك؛
- كل عرض ائتمان لابد أن يخضع لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان، مؤهل ذو خبرة ومعرفة بحجم المعاملات و تعقيداتها؛
- على المصارف أن توظف وتؤهل مجموعة من خبراء إدارة مخاطر الائتمان، لديهم الخبرة والمعرفة الكافية، لإجراء تقييمات وقائية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها.

المبدأ 7: تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات أو الأفراد ذوي الصلة بالمصرف، يجب أن تنفذ على قواعد

[1] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية، القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة المسيلة، 2013، ص ص 31 32.

استثنائية، وأن تراقب بعناية وأن تؤخذ بحقها كافة الإجراءات المناسبة لضبط وتخفيض المخاطر ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:[1]

- يهم أن تمنح المصارف الائتمان للأطراف ذوي الصلة بالمصرف (أغلبية حملة الأسهم، المديرين، الإدارة العليا، ومراقبي حساباته) طبقا لقواعد مستقلة، وأن قيمة الائتمان الممنوح تكون تحت الرقابة. وأن لا تكون الشروط الخاصة بهذه القروض أفضل من الشروط لقروض أشخاص أو شركات ليست علاقة أو صلة بالمصرف؛
- يجب أن تخضع التعلملات المادية مع الأطراف ذوي الصلة بالمصرف لموافقة أعضاء مجلس الإدارة (مستبعد أعضاء المجلس الذين يكون لهم تضارب في المصالح) وفي حالات معينة (القروض الكبيرة لحملة الأسهم) تبلغ للسلطات الرقابية المصرفية.

المجال الثالث: المحافظة على إدارة و قياس و ضبط العمليات الائتمانية مناسبة

ويتضمن هذا المجال عدة مبادئ هي كالآتي : [2]

المبدأ 8: يجب أن تضع المصارف نظاما و قواعد لإدارة المحفظة القائمة التي ترتب عنها مخاطر ائتمانية ز يتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- وصل مناسب للمهام؛
- التوافق وحداثة المعلومات في ملفات الائتمان؛
- شمولية وحداثة المعلومات المقدمة إلى نظم إدارة المعلومات؛
- دقة وحداثة المعلومات المقدمة إلى نظم إدارة المعلومات.

المبدأ 9: على المصارف أن تضع و تفعل نظاما لمراقبة و ضعية الائتمان الفردية، ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة، ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- إن نظام مراقبة الائتمان الفعال يتضمن: معرفة المصرف للوضع المالي الحالي للمقترض، متابعة التخفيضات النقدية المخططة لنشاطاته، وقيمة الضمان من أجل تحديد الصعوبات المالية المحتملة للمقترض، وتصنيف المحفظة الائتمانية على أساس دوري، وكفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة، ورفع المشاكل الائتمانية المتكررة للادارة العليا؛
- تأمين وصول المعلومات من الموظفين المختصين بمراقبة الائتمان إلى المسؤولين المكلفين يوضع تصفيات داخلية للمخاطر الائتمانية.

[1] أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص32 33.

[2] المرجع نفسه، ص ص 33 34.

المبدأ 10: حث وتشجيع المصارف على تطوير وإستخدام نظام دقيق يجب أن يكون متناغما مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة المصرف، ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:[1]

- يسمح نظام التصنيف الداخلي بتحديد أكثر دقة لخصائص كل عميل ائتمان وخصائص المحفظة الائتمانية، والتركيز الائتماني، ومشاكل الائتمان ومدى كفاية احتياطات خسائر القروض، وتسعير الائتمان، وكفاية رأس المال، ويساعد في تحديد التغيرات الضرورية الإستراتيجية الائتمان لدى المصرف. وتبعا لذلك من المهم أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا على تقارير دورية عن وضع المحفظة الائتمانية المعتمدة على هذه التصنيفات؛
- تعتبر التصنيفات الداخلية للائتمان أداة مهمة في رصد ومتابعة وضبط مخاطر الائتمان، وعلى نظام التصنيف الداخلي للائتمان لدى المصرف، أن يستطيع قياس تدهور جودة الائتمان وزيادة المخاطر المحتملة و الفعلية، ولا بد أن تخضع الائتمانات المتدهورة امراقبة إضافية على سبيل المثال زيارات موظفين الائتمان المتكررة و تصنيفها في قائمة التعرضات تحت المراقبة، والتي تراجع بصفة منتظمة من قبل الإدارة العليا؛
- التصنيفات الممنوحة للمقترضين عن منح الائتمان يجب مراجعتها دوريا، ويجب إعادة تصنيفها عن تحسن أو تدهور الأوضاع المتصلة بها، وذلك لأهمية التأكد من أن تصنيفات الداخلية متوافقة وتعكس بدقة نوعية الائتمانات ومن المهم أيضا أن يتم اختيار توافق ودقة التصنيفات دوريا من قبل مجموعة مستقلة لمراجعة الائتمان هذا وتستخدم نظم التصنيف الداخلي للائتمان الأكثر تفصيلا وتطورا في المصارف الكبيرة.

المبدأ 11: على المصارف أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان، والمتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل و خارج الميزانية. فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية والتي تتضمن تحديدا لأي تركز للمخاطر. ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- معلومات وهيكل ونوعية الائتمان تسمح للإدارة بسرعة تقييم وتحديد مستوى مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف وخاصة تحد أي تركزات في مخاطر المحفظة الائتمانية؛
- المعلومات المتولدة من نظم إدارة المعلومات تمكن مجلس الإدارة وجميع مستويات الإدارة من إنجاز دورهم بالمراقبة، والذي يتضمن تحديد المستوى الكافي لرأس المال الذي يجب على المصرف امتلاكه. وبالتالي نوعية وتفاصيل وحداثة المعلومات تكون حيوية؛
- ولا بد من مراجعة كفاية نطاق المعلومات دوريا من قبل المديرين التنفيذيين والإدارة العليا للتأكد من كفايتها لمراجعة تعقيد الأعمال.

المبدأ 12: على المصارف أن نوظف نظاما لمراقبة هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية. ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

[1] أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 34 35.

- نظام مراقبة هيكل ونوعية محفظة الائتمان، يجب أن يكون متوافقا مع طبيعة وحجم وتعقيد المحفظة الائتمانية الإجمالية لدى المصارف؛
- التركيزات الائتمانية تمثل أهم مخاطر المحفظة الائتمانية. ويحدث التركيز عندما تتضمن المحفظة الائتمانية لدى المصارف مستويات عالية من الائتمانات المباشرة أو غير المباشرة، كطرف فردي أو مجموعة أطراف ذات الصلة بالمصرف، كقطاع اقتصادي معين لمنطقة جغرافية، كدولة ما، نوع التسهيلات الائتمانية، نوع الضمان قد تحتاج المصارف إلى استخدام البدائل كقرض أو تخفيف التركيزات مثل: التغير المناسب الحساس للمخاطر الإضافية زيادة رأس المال للتعويض عن المخاطر الإضافية؛
- كما أن لدى المصارف وسائل جديدة لإدارة التركيزات الائتمانية مثل:بيع القروض مشتقات الائتمان التوريق.

المبدأ 13: على المصارف أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة في الأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

- إن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان تتضمن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية في الأوضاع الاقتصادية، سواء في الاقتصاد ككل أو في قطاعات معينة، التي قد تكون لها تأثيرات غير موفقة على تعرضات الائتمان لدى المصرف بحدوث مستويات أعلى من المستويات المتوقعة للتعثر، وتقييم قدرة المصرف على تحمل هذه التغيرات وإدراج هذه التقديرات في تحديد كفاية رأس المال والمخصصات.

المجال الرابع: التحقق من وجود رقابة على مخاطر الائتمان

المبدأ 14: على المصارف إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة المخاطر الائتمان ونقل نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:[1]

- يجب أن يكون لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة من قبل الأشخاص مستقلين تساعد في تقييم عملية إدارة الائتمان، وتحديد دقة تصنيفات المخاطر الداخلية. وتقديم معلومات كافية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، لتقييم أداء الموظفين المختصين بمنح الائتمان ووضع المحفظة الائتمانية.

المبدأ 15: على المصارف التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم، ويوجد تقيد بالسياسات الائتمانية وأن تعرضات لمخاطر الائتمان هو ضمن الحدود المقبولة للمصرف ويتضمن هذا المبدأ البنود الآتية:

[1] ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 92 93.

- إن هدف إدارة مخاطر الائتمان في المحافظة على تعرضات مخاطر الائتمان ضمن الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأن إرساء وتدعيم الرقابة الداخلية يساعد على عدم تخطى تعرضات مخاطر الائتمان للحدود المقبولة للمصرف؛
- يجب أن تستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.

المبدأ 16: على المصارف إرساء نظام لاتخاذ الإجراءات وقائية مبكرة تتعلق بالائتمانات المتدهورة.

- لابد للمراجعة الداخلية المنتظمة أن تعمل على تحديد ضعف ومشاكل الائتمان وأن يتم إدراك التدهور في نوعية الائتمان في مراحل مبكرة.

المجال الخامس: دور المراقبين

يتناول المبادئ التالية:

المبدأ 17: على المراقبين الطلب من المصارف أن تستحدث نظاما فعالا لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان كجزء من إدارة المخاطر، وعلى المراقبين أيضا إجراءتقييم مستقل لإستراتيجيات المصرف وسياساته وإجراءاته المسبقة وممارسات المتعلقة بمنح الائتمان.

- على المراقبين ومن خلال ممارساتهم الرقابية على المصارف، تقييم أنظمة المصارف في تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان. لا بد أن يتضمن تقييما لأدوات القياس مثل التصنيفات الداخلية للمخاطر، ونماذج مخاطر الائتمان المستخدمة من قبل المصرف، بالإضافة إلى تحديدهم، أن أعضاء مجلس الإدارة يراقبون بكفاءة عملية إدارة المخاطر الائتمان، وتوافقها مع السياسات المناسبة المحددة؛[1]
- يتخذ المراقبين أو المراجعين الخارجين المراجعة لنوعية الائتمانات بأخذ عينة منها ويتم الاعتماد بدرجة عالية على نتائج المراجعة الداخلية المستقلة لتقييم عمليات منح الائتمان ومهام إدارية الائتمان، ونوعية المحفظة الائتمانية وكفاية الاحتياطات والمخصصات؛
- على المراقبين أن يراقبوا اتجاهات المحفظة الائتمانية الإجمالية للمصرف، ومناقشة أي تدهور ملحوظ مع الإدارة العليا مثل ضعف في نظام إدارة المخاطر الائتمان، تركزات زائدة، تصنيف الائتمانات، تقدير أي مخصصات؛
- إضافية تأثير توفق مستحقات الفوائد على ربحية المصرف، والتأكد من أن المصرف أتخذ التصرفات المناسبة للتحسين العاجل لعملية إدارة مخاطر الائتمان؛

[1] أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- على المراقبين أن يقيمو إذا كان رأس المال المصرف بالإضافة إلى احتياطاته ومخصصاته كافية، مقارنة بمستوى مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المختلفة المدرجة داخل وخارج الميزانية؛
- على المراقبين وضع الحدود الوقائية التي تطبق على جميع المصارف بصرف النظر عن نوعية عملية إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بهم، تتضمن هذه الحدود تقنية تعرضات المصرف للمخاطر الناجمة عن المقترضين الأفراد أو مجموعة من الأطراف ذات الصلات المالية.

المطلب الثالث: الأساليب الوقائية للحد من مخاطر الائتمان

تهدف الأساليب الوقائية إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في:

- الاختيارية: أي اختيار عدد أقل من الديون ذات المخاطر المعدومة؛
- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
- التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

أولا:الأساليب الوقائية للحد من المخاطر:

1- **الاستعلام المصرفي**: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات منها:[1]

- إجراء مقابلة مع طالب القرض، مما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح؛
- المصادر الداخلية من البنك إذ إن التنظيم الداخلي للبنك من المصادر المهمة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك؛
- المصادر الخارجية للمعلومات إذ تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الاحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين؛
- تحليل القوائم المالية حيث تقوم إدارة الائتمان بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

1 علي مانع صنهيت شرار المطيري، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية " دراسة ميدانية "، [1]قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 45.

2- **الأسلوب الوقائي**: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:[1]

- طلب الضمانات الملائمة: إذ يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات هما الضمانات الشخصية (الكافالات و الضمان الاحتياطي و تأمين الاعتماد) والضمانات الحقيقية ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع و التجهيزات والعقارات، و تقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز؛

- الحد من التركيز الائتماني: ويقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزهوالامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها؛

- الكفاءات في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف، ويتم ذلك من خلال تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم.

2- **تشكيل المؤونات**:

تتمثل فيما يلي: [2]

- الحقوق الجارية: هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في آجالها المحددة حيث تشكل لها مؤونة عامة ب1 إلى 3 %وهي مؤونة ذات طابع احتياطي لجزء من رأس المال؛
- الحقوق المصنفة: وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:
- الحقوق ذات المشاكل القوية: وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد آجل يفوق الآجل المتفق عليه. حيث تشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 30%؛
- الحقوق الجد خطيرة: وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين: عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله. التأخر في دفع المبلغ و الفوائد بمدة تصل بين 6 أشهر وسنة وتشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 50%؛
- الحقوق الميئوس منها: وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية، وإنما حتى يستعمل كل طرق الطعن الممكنة من أجل تحصيلها. ويكون لما مؤونة تقدر ب 100%.

[1] علي مانع صنهيت شرار المطيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 47.

[2] قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته، البنك الوطني الجزائري كنموذج، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد03 ، مارس 2018، ص ص 210 211.

3- **أساليب وقائية أخرى:**

من ضوابط الحد يمكن أن نذكر:

النظم الاحترازية: تتمثل هذه النظم في نسبتين أساسيتين هما:[1]

نسبة السيولة ونسبة الملاءة.

- **نسبة السيولة:**

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة قصيرة الأجل وعناصر الخصوم قصيرة الأجل. حيث تهدف هذه النسبة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع المودعين في أية لحظة وضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح القروض.فرض حد للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد، حيث تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح قيمتها من 10 إلى 25 % من رأس مال الموضوع. أي نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد لا تتجاوز 25 %. أما مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين لا تتجاوز 10 % من الأموال الخاصة الصافية للبنك.

- **نسبة الملاءة المالية:**

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض، تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

نسبة الملاءة المالية = الأموال الخاصة / مجموع الأخطاء المرجحة

4- **إشتراك بنوك أخرى في العملية:**

أي اشتراك أكثر من بنك في تمويل القروض المصرفية، في ظل ظروف واحدة وفي وقت محدد، تتم عملية المشاركة تحت إدارة احد البنوك الذي يتولى جمع الشراكات وتنفيذ الالتزام التمويلي أمام المقترض. وتحصيل الأقساد والفائدة. وتوزيعها على البنوك المشاركة في التمويل الائتمان مقابل حصول البنك المقرض على عمولة إدارة.

5- **التأمين على القرض:** يتطلب البنك من العميل يؤمن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى الشركة تامين فإذا لم يسدد العميل في تاريخ استحقاق يحق للبنك أن يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين.

6- **الأرصدة التعويضية:** هي أرصدة يتركها العميل لدى البنك كوديعة لحين انتهاء السداد، وهي تحقق للبنك السيطرة على مخاطر الائتمان.

[1] قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 212.

7- **عدم التوسع في منح الائتمان.**[1]

8- **مراقبة العمليات البنكية:**

تتمثل في رقابة البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام على التقليل من المخاطر.

ثانيا: الأساليب العلاجية للحد من المخاطر الائتمانية

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:[2]

1- **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني:** بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على ما يسمى بوظيفة التغطية التي تتم عن طريق وحداتها في مباشرة وظائفها من خلال وجود نظام معلومات فعال يسهل إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

- وضع نظام معلومات للبنك: يكشف الخطر ليسهل تدخل الوحدات المختصة واتخاذها للقرارات السلمية والمناسبة؛
- وحدة التغطية الودية(مصلحة ماقبل المنازعات): يطلق عليها مصلحة تسيير المخاطر ويكون هذا التدخل باستعمال الوسائل اللازمة وذلك بصفة متتابعة، وتمثل هذه الوسائل، البريد، الهاتف، البرقيات، يمكنها إعطائها نتائج جيدة في حالة تعذر الاتصال بالعميل هاتفيا أو البريد؛
- وحدة التغطية القضائية(مصلحة المنازعات): إن عملية التحصيل عن طريق المنازعات تتحقق بواسطة متخصصين في البنك وبمساعدة متدخلين آخرين، محامين، محضر قضائي...ألخ، وعندما يتحقق البنك من عدم رغبة أو قدرة العميل على الدفع أو أن هناك تزويرا في المستندات المقدمة له يقوم البنك بتطبيق الإجراءات القانونية التي يفترض اتخاذها: إقفال حساب العميل وإبلاغه بأن حسابه قد أقفل، وبأنه ينبغي أن يقوم بسداد الالتزامات التي عليه؛
- قيام إدارة البنك بتحويل ملف العميل إلى المحامي الذي يقوم بملاحقة القضية، وإذا كان القرض مصحوب بضمانات معينة فإن البنك قد يبيع هذا الضمان من خلال مزاد علني ليأخذ حقه، أما إذا خشي البنك على فقدان أمواله فإنه يضطر لرفع دعوى لإعلان إفلاس العميل وهذا أخر حل يمكن للبنك اللجوء إليه.

2- **متابعة القروض:**وهي من أهم الأساليب لسيطرة على مخاطر الائتمان، وعملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، وهذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة لتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد

[1] قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص ص 212 213.

استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

3- **تحويل القروض إلى قيم منقولة:** بيع الديون التي للبنك على بعض العملاء وللأسف، فإن هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لآنها تتطلب تكييفا للتشريعات السائدة، ومحيطا معينا(سوق مالية نشطة).[1]

[1] قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 213.

خلاصة الفصل:

من خلال هذل الفصل تبين لنا أن عمليات منح الائتمان هي النشاط الرئيسي لمعظم البنوك و التي ترتبط بالعديد من العوامل التي تؤثر بدورها على المخاطر الائتمانية، كون هذه الأخيرة هي أكبر خطر تواجهه البنوك و هاته المخاطر هي الهاجس الأكبر والمتسبب الرئيسي في إفلاس البنوك، وللتقليل من هذا النوع من المخاطر كان لزاما على البنوك والمؤسسات على حد سواء استخدام طرق و تقنيات و وسائل لإدارة مخاطرها الائتمانية، التي تتعدد بتعدد أسبابها ومصادرها.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن الخاصة بمنح القروض من بين العمليات الأساسية لدى البنوك التجارية، والتي تستدعى منها إلى حد كبير عناية تامة ودراسة شاملة لتلك الملفات، وذلك بهدف تقليص مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن وهو ما يتطلب من البنوك البحث عن أنجع الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها لذلك فقد تم التوصل إلى طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي.

وعلى هذا الأساس، سنتناول ضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية القرض التنقيطي.

المبحث الثاني: نماذج التنقيط الأكثر شيوعا في العالم.

المبحث الثالث: دور تطبيق القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان.

المبحث الأول: ماهية القرض التنقيطي credit scoring

تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق المستعملة كثيرا في مجال إدارة مخاطر الائتمان خصوص في الدول المتطورة، فهي تساعد البنوك في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

المطلب الأول: تعريف وأهداف القرض التنقيطي.

أولا: تعريف القرض التنقيطي

لا يوجد مفهوم شامل للقرض التنقيطي متفق عليه، بل توجد عدة تعريفات، ونذكر منها:

يعرف القرض التنقيطي بأنه : " هو تقنية معتمدة لقياس خطر عدم السداد عن طريق علامة يتم تحديدها بالاعتماد على مجموعة من المعلومات المتعلقة بالمقترض والتي مرجحة بمعاملات يتم تحديدها تبعا لأهمية المعلومة ثم يتم جمع النقاط ومقارنتها بعلامة دنيا، عن طريقها يتم اتخاذ قرار منح أو رفض طلب القرض" .[1]

و يعرف أيضا بأنه: " يعتبر نموذج التنقيط طريقة آلية في تنقيط وتصنيف مخاطر الائتمان والتنبؤ باحتمالات الفشل يعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل عميل حيث تمثل هذه النقطة درجة الخطر بالنسبة للمصرف والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم الائتمان أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز. يستخدم نموذج التنقيط لدراسة وتقييم طلبات الائتمان من خلال إعطاء نقطة للعميل من خلال إيجاد معادلة خطية لعدة متغيرات يستند في ذلك على مجموعة من المدخلات المقدمة من طرف العملاء طالبي الائتمان من بينها: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، المهنة، النشاط، السمعة .... حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل عميل مع معايير قياسية موجودة لدى إدارة الائتمان، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب التمويل[2].

كما يعرف بأنه : " هو يعني استخدام نظام التقييم بالنقط، بحيث يتم تحديد عناصر المخاطرة الائتمانية وإعطاء كل منها عددا من النقط بحسب أهميتها في التقييم، ثم ترتيب العمليات الائتمانية في فئات من حيث المخاطرة بحسب ما تحصل عليه من نقط" .[3]

وهناك من يعرف القرض التنقيطي بأنه:" ريقة آلية في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي، تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين الأولى سليمة والثانية عاجزة ".[4]

---

[1] بلعزوز بن علي، محمد الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدون، الجزائر، 2008، ص 62.

[2] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سبق ذكره، ص207.

[3] محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف _ قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي ، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص75.

[4] حاتم كريم بلحاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القرض التنقيطي، مجلة كوت العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، 2017، ص 12.

على ضوء التعريفات السابقة فإنه يمكننا تعريف القرض التنقيطي بأنه: هو طريقة إحصائية تستخدم للتنبؤ باحتمال أن طالب القرض قد يعجز عن تسديد التزاماته تجاه البنك.

ثانيا :أهداف القرض التنقيطي:

تسعى طريقة القرض التنقيطي إلى الاستجابة للأهداف التالية:

- تهدف البنوك من خلال هذه الطريقة لربح الوقت وتخفيض تكاليف دراسة طلب القرض، حيث يتم استعمالها بشكل واسع في حالة القروض الاستهلاكية والموجهة للأفراد؛[1]
- التقليل من خطر الخسارة الكلية للقرض الممنوح وذلك بضمان اختيار جيد للملفات؛
- الإسراع في العمليات الإدارية في اخذ القرار للملفات وذلك من خلال استعمال المعلوماتية التي تسمح بحساب سريع للنقطة(score) ؛
- تنظيم قاعدة من المعلومات المتجانسة حول المؤسسات تأكيدا للتلاحم في السياسة المتبعة في اختيار الاخطار؛
- إعداد ملاحظات صغيرة عن الأخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا حيث تساعد في الرؤية الواضحة للخطر أو تسهل تسييره؛
- حصول الزبون على فائدة تجارية حيث يتحصل على الرد حول القرض المطلوب في ظرف قصير وهو ما يسمح له باستغلال الفرص المتاحة له.[2]

المطلب الثاني: نشأة طريقة القرض التنقيطي.

إن فكرة طريقة القرض التنقيطي انبثقت من الدراسات التي قام بها" فيتز باتريك" P.J.Fitz Patric سنة 1932، حول مؤشرات إفلاس المؤسسات ثم بعد ذلك تبعتها دراسات"سميث RF.SMITH" و"ورينكوف CLT.wrinokof" سنة1935، لكن أول ظهور لها كان في سنوات الستينات نتيجة الدراسات التي قام بها كل من "بافير w.H.Bever"سنة1966 و"التمان E.ALTMAN" سنة 1968، والذين اعتمادا على مبدأ التحليل التمييزي، ثم تليها دراسة" ايدمستر Edmlster" سنة1972، وبعد نجاح هذه الطريقة اتسعت رقعتها الجغرافية إلى الدول الأوروبية، و بالضبط إلى فرنسا حيث قام" كولون Y.Collonges " بأبحاث حولا طريقة التنقيط سنة1977، ثم تليها أعمال"كونان Conan" و"هولدر"Holder سنة1979، ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنوك الفرنسية[3].

---

[1] بلعزوز بن علي ومحمد الطيب محمد، مرجع سابق ذكره، ص 62.

[2] العايب ياسين، استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007_2008، ص8.

[3] الأخضر عزي وأخرون، محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القرض بالبنوك الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013، ص3.

وعلى الرغم من أن طريقة القرض التنقيطي استخدمت لأول مرة في الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أصولها (جذورها) تعود في الواقع إلى أوائل القرن العشرين، عندما نشر John Moody أول مقياس لتصنيف سنداته التجارية (الالتزامات التجارية) لفترة وجيزة.

سنقدم التواريخ الرئيسية للقرض التنقيطي في الجدول أدناه.

جدول رقم (01): تاريخ القرض التنقيطي

التاريخ	الحدث
1851	أول استخدام للتنقيط التصنيف الائتماني من طرف" جون باردستريت John Bradstreet "، من التجار الباحثين عن الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
1909	قام "John Moody " بنشر أول مقياس لتصنيف السندات التجارية المتداولة في السوق في الولايات المتحدة الأمريكية.
1927	أول"مكتب ائتمان" الذي تم إنشاؤه في ألماني.
1941	قام "ديفيد دوراند David Durand " أستاذ الإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بكتابة تقرير والذي يقترح فيه الرجوع الإحصاءات من أجل المساعدة في اتخاذ القرار الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية.
1958	أول تطبيق ل Scoring من طرف الاستثمارات الأمريكية .
1967_1970	قام" ألتمان Altman " بإنشاء"Z-SCOUR" انطلاقا من تحليل التمايز متعدد المتغيرات.
1995	شركة التأمين للرهن العقاري ل " فريدي ماك Freddy Mac "و" فاني ماي Fannie Mae " تتبنى طريقة القرض التنقيطي في الولايات المتحدة الأمريكية.
2000	قام "Moody " بإدخال حساب الخطر لتنقيط النسب المالية (Financial ratio scoring –FRS)
2004	توصي بازل 2 باستخدام طرق إحصائية للتنبؤ بخطر الائتمان.

Source Fred Ntoutoume, "**Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez l'UMECUDEFS**", Mémoire **crédit des** Dakar, l'obtention du diplôme de Master2 Professionnel, Université "Cheikh Anta Diop" de fin d'études pour de 2007, p: 6

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (01) أن طريقة القرض التنقيطي تطورت تدريجيا بمرور الزمن منذ ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات، إلى أن أصبحت شائعة الاستعمال في معظم دول العالم، وخاصة في البلدان المتطورة.

المطلب الثالث: مبادئ واستعمالات القرض التنقيطي.

أولا: مبادئ القرض التنقيطي

إن القرض التنقيطي عبارة عن تقنية تحليل موجهة لتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة أي من المؤسسات متذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة وهو يقوم على عدة مبادئ أهمها:[1]

- تعيين عدد معين من النسب (ratios) اقتصادية ومالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات؛
- القيام بتحليل إحصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون؛
- اختيار عدد مناسب من النسب المالية؛
- تشكيل توليفة خطية تسمى دالة(score) ، شكلها : $Z = \sum \alpha i \, . \, Ri + \beta$
- إعطاء نقطة أو علام (score) لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة، حيث تصنف المؤسسة سليمة أو عاجزة.

ثانيا : استعمالات طريقة القرض التنقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية، علاوة على أنها تستعمل في الحالات التالية:[2]

1 –حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من معلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فرد؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب على القرض.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص42 .

2 يوسفات علي، تيقاوي العربي، دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: أليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الغرض والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 03/04/ 05 ماي،2011، ص 11.

2-حالة القروض الموجهة للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفق المعايير التالية:[1]

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها .

المبحث الثاني: نماذج التنقيط الاكثر شيوعا في العالم

الهدف الأساسي لطريقة التنقيط هو الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والعاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدنى خطأ ممكن، ولتحقيق هذا الهدف أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها مع نماذج أمريكية منذ 1966 ثم اتسعت إلى نماذج أخرى فرنسية منذ سنوات التسعينات.

المطلب الأول: الدراسات الأمريكية.

نظرا للنتائج الايجابية التي توصلت إليها مختلف الأبحاث الأمريكية، فقد أعطت دفعا كبيرا لاستعمال طريقة التنقيط من طرف البنوك، وذلك للكشف على مدى قدرة المؤسسات عن الوفاء بديونها، ولإلقاء الضوء عن هذه الأعمال سيتم التعرض إلى البعض منها.

أولا: أعمال بافير W.Beaver.

تعتبر التجربة التي قام بها beaver سنة 1966 أول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحتة.

حيث أجرى تجربة على عينة من 79 شركة فشلت خلال فترة ما بين(1945-1964) إضافة إلى 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استخدمه Beaver إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، واحتسب Beaver 30نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية هي: [2]

[1] يوسفات علي، تيقاوي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2012، ص 87.

التدقيق النقدي، صافي الربح، الالتزامات إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى مجموع الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة ومعدلات الدورات.

ثم اختار من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها واستخدام في ذلك نموذج الانحدار البسيط، فاستطاع أن يتنبأ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من الفشل باستخدام النسب التالية على الترتيب وحسب أهميتها:

حيث:

- X1 : التدقيق النقدي / مجموعة الديون؛
- X2 : صافي الربح / مجموع الأصول؛
- X3 : مجموع الديون / مجموع الأصول.

وقد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيحة للمؤسسات تقدر ب 87% لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس ولكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمال جملة واحدة، وانما يتم استعمال كل نسبة بشكل مستقل عن النسب الأخرى، إلا ان الأعمال التي تلته عرفت تغطية لهذا النقص، وذلك باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد من أجل التنبؤ بمخاطر الإفلاس وكانت البداية بالدراسات التي قام بها E I ALTMAN سنة 1968[1].

ثانيا: نموذج ألتمان AD.Altman

تحصل ألتمان إلى دالة تتكون من 5 نسب مالية تكتب على الشكل التالي:

$$\mathbf{Z=0,012\ x1 + 0\ ,014\ x2 + 0,033\ x3 + 0,06\ x4 + 0,999\ x5 - 2,675}$$

انطلاقا من عينة تتكون من 66 مؤسسة منها 33 سليمة و33 مؤسسة عاجزة.

حيث:

- X1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول؛
- X2 : احتياطات / مجموع الأصول؛
- X3 : الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول؛
- X4 : الأموال الخاصة /مجموع الديون؛
- X5 : رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.[2]

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] عبادي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] مزياني نور الدين واخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 9

جدول رقم (02): متغيرات نموذج ألتمان

رقم النسبة	تعيين النسبة	معامل النسبة
X1	رأسمال العامل / مجموع الأصول	+0.012
X2	احتياطات / مجموع الأصول	+0.014
X3	الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	+0.033
X4	الأموال الخاصة / مجموع الديون	+0.006
X5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	+0.999
	الثابت	−2.675

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

حيث:

- إذا كان $Z < 2,675$ فهذا يعني أن الشركات التي تنتمي لهذه المجموعة تعتبر فاشلة؛
- إذا كان $2,675 \leq Z$ فهذا يعني أن الشركات التي تنتمي لهذه المجموعة تعتبر ناجحة، وقد اثبت نموذج التمان مصداقيته و دقته في التوقع بالعجز بنسب 95 %؛

إذن الهدف من هذا النموذج هو:

- تقييم القروض في مجال الأعمال؛
- إدارة حسابات الذمم.[1]

المطلب الثاني: الدراسات الفرنسية

بعد نجاحات الأمريكيين في إعداد نماذج التنقيط، تبعتها دراسات أخرى فرنسية، حيث عملت هذه الأخيرة منذ سنة 1976 على تطوير وتعديل تلك النماذج.

ونظرا لكثرة الأبحاث الفرنسية فإنه سيتم التعرض لأهمها.

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

أولا: أعمال كولون Y. Collongnes

أجرى دراساته سنة 1977 على 70 مؤسسة (35 سليمة، 35عاجزة) وطبق عليه 19 نسبة وانتهت دراسته باختبار 5 نسب مكونة لنموذجين

حيث:

- $x1$ **:** مصاريف العمال / قيمة مضاف؛
- $x2$ **:** مصاريف مالية / رقم الأعمال الإجمالي؛
- $x3$ **:** رأس المال العامل الصافي / مجموعة الميزانية؛
- $x4$ **:** نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي؛
- $x5$ **:** راس مال العامل الصافي/ المخزونات.

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): متغيرات نموذج كولون

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
X1	**مصاريف العمال / قيمة مضافة**	**4.983**
X2	**مصاريف مالية / رقم الأعمال الإجمالي**	**60.066**
X3	**رأس المال العامل الصافي / مجموعة الميزانية**	**-1108348**
X4	**نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي**	**-22**
X5	**راس مال العامل الصافي / المخزونات**	**-1.9623**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

التمييز بين المؤسسات العاجزة و المؤسسات السليمة حسب نموذج **Z1** يكون كآلاتي:

- $Z1 < 5,455$ المؤسسة في حالة سليمة؛
- $Z1 > 5.455$ المؤسسة في حالة عجز؛

أما التصنيف حسب الدالة $Z2$ فهو كما يلي: [1]

[1] لعايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص39.

- $Z2 < 3.0774$ المؤسسة في حالة سليمة؛[1]
- $Z2 > 3.0774$ المؤسسة في حالة عجز.

يمكن تلخيص نسبة نجاح النموذجين السابقين في الجدول الآتي

جدول رقم (04): نسبة التصنيف الصحيحة لنموذجي كولون Y. Collongue.

عدد السنوات قبل الإفلاس	نسب التصنيف الصحيح	
	Z_1	Z_2
1	94%	96%
2	84%	75%
3	69%	57%
4	59%	64%

المصدر: العايب ياسين، استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2008، ص39.

ثانيا: أعمال كونان و هولدار Holder et Conan:

تم حساب دالة سكورينغ لكونان وهولدار الخاصة بالمؤسسات الصناعية انطلاقا من 5 نسب مالية من ضمن 50 نسبة مالية على النحو التالي:[2]

$$S= 0,24\ R1 + 0,22\ R2 + 0,16\ R3 - 0,87\ R4 - 0,10\ R5$$

حيث:

- $R1$: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموعة الديون؛
- $R2$: أموال دائمة / مجموعة الميزانية؛
- $R3$: قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة / مجموع الميزانية؛
- $R4$: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم؛
- $R5$: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة؛

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول رقم (05) كما يلي:

[1] لعايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] عبد العزيز شرابي ومهدي بلوطي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 2، جامعة منتوري، قسنطينة/الجزائر، 2004، ص207.

جدول رقم (05): متغيرات نموذج كونان وهولدار

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
R1	**الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الديون**	**0.24**
R2	**أموال دائمة / مجموعة الميزانية**	**0.22**
R3	**قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة / مجموع الميزانية**	**0.16**
R4	**مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم**	**−0.87**
R5	**مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة**	**−0.10**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

حيث:

- $S < 4$ المؤسسة في وضعية سيئة، باحتمال عجز$P > \%6$؛
- $4 \leq S < 9$ المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز$\%38 < P \leq \%65$
- $S \geq 9$ المؤسسة في وضعية جيد باحتمال عجز$P \leq \%38$.

ما توصل إليه الباحثون يشير إلى أن النموذج يسمح بتوقع نسبة 75% من المؤسسات العاجزة خلال فترة 3سنوات أي بمعدل تصنيف خاطئ أقل او يساوي15% ، وهذا ما يحث بالخصوص إدارة المؤسسة على تحليل ومن ثمة تحديد أسباب الوضعية التي ألت إليها المؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة لعملية التحسين، خاصة إذا كان تدهور الوضعية في بدايته ويمكن التحكم فيه بصفة جيدة.[1]

ثانيا: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا.

وضع البنك الفرنسي نموذجا يساعد البنوك التجارية في الكشف عن الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة منها ويمثل هذا النموذج فيما يلي: [2]

$$Z = -1{,}225.X1 + 2{,}003.X2 - 0{,}824.X3 + 5{,}221.X4 - 0{,}686.X5 - 1{,}164.X6 + 0{,}706.X7 + 1{,}408.X8 - 0{,}8544$$

حيث:

- $X1$:مصاريف مالية/ فائض الاستغلال الخام؛
- $X2$: موارد دائمة / الأموال المستثمرة؛

[1] عبد العزيز شرابي ومهدي بلوطي، مرجع سبق ذكره، ص207.

[2] بن عمر خالد، دراسة اقتصادية: تقدير مخاطر القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دار الخلدونية، العدد 13، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 64.

- $X3$: رقم الاعمال / مجموعة الديون؛
- $X4$: فائض الاستغلال الخام / رقم الاعمال خارج الضريبة؛
- $X5$: ديون تجارية / المشتريات؛
- $X6$: معدل تغيير القيمة المضافة؛
- $X7$: مخزونات- تسبيقات + حقوق تجارية / (المنتجات المباعة TTC)؛
- $X8$: الاستثمارات / القيمة المضافة.

وهذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول رقم(06) كمايلي:

جدول رقم(06): متغيرات نموذج بنك فرنسا

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
X1	**مصاريف مالية / فائض الاستغلال الخام**	-1.225
X2	**موارد دائمة / الأموال المستثمرة**	2.003
X3	**رقم الأعمال / مجموع الديون**	0.824
X4	**فائض الاستغلال الخام / رقم الاعمال خارج الضريبة**	5.221
X5	**ديون تجارية/ المشتريات**	0.686
X6	**معدل تغيير القيمة المضافة**	-1.164
X7	**مخزونات – تسبيقات +حقوق تجارية / المنتجات المباعة**	0.706
X8	**الاستثمارات / القيمة المضافة**	1.408
	ثابت	-0.8544

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق ذكره.

التصنيف وفق المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة وفق النموذج السابق يكون كالاتي:

- $z > 0.125$: حالة المؤسسة العادية(السليمة)؛
- $z < -0.25$:تحمل المؤسسة مؤشرات الإفلاس؛
- $0.125 \geq z \geq -0.25$:حالة المؤسسة غير المتأكد منها.[1]

[1] بن عمر خالد، دراسة اقتصادية: مرجع سبق ذكره، ص 64.

وتوصل البنك المركزي الفرنسي إلى ربط علاقة بين مجالات نقاط المؤسسات Z واحتمال إفلاسها كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (07): العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس

مجالات النقاط Z	Z<-1,875	Zϵ(-1,87_1.875)	Zϵ(0,875_0,25)	Zϵ(-0,25 _0,125)	Zϵ(0,125_1,251)	Z> 1,25
احتمال إفلاس المؤسسة قبل 3 سنوات	30,4%	16,7%	7%	3,2%	1,8%	0,5%

المصدر: بن عمر خالد، دراسة اقتصادية: تقدير مخاطر القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دار الخلدونية، العدد 13، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 64.

المطلب الثالث: نموذج AFDCC association francaise dies directeurs et chefs de credit

يعتبر نموذج AFDCC أكثر حداثة مقارنة بالدوال التنقيطية السابقة ، تم إعدادها من قبل الجمعية الفرنسية لمدراء ورؤساء الائتمان، وقد تمت هذه الدراسة على عينة مشكلة من 50000 شركة منها شركات ذات مسؤولية محدودة، وشركات جماعية التي يفوق رقم أعمالها ملايين فرنك فرنسي، وهي ترتكز على نسب مالية كما يلي[1] :

$Z = -$

حيث:

R1 : مصاريف مالية / الفائض الإجمالي للاستغلال؛

R2 : قيم قابلة للتحصيل +قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل؛

[1] طاهر بغداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجاري الإسلامي ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، "الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل "، المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي بغرداية، أيام 24/23 فيفري، 2011، ص12.

R3 : أموال دائمة / مجموع الخصوم؛

R4 : القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم؛

R5 : الخزينة / رقم الأعمال بالأيام؛

R6 : رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

هذه النسب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (08): متغيرات نموذج AFDCC

رقم النسبة	تعين النسبة	معامل النسبة
X1	**مصاريف مالية / الفائض الإجمالي للاستغلال**	**-0.0635**
X2	**قيم قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل**	**0.0183**
X3	**أموال دائمة / مجموعة الخصوم**	**0.0471**
X4	**القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم**	**-0.0246**
X5	**الخزينة / رقم الأعمال بالأيام**	**0.0195**
X6	**رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام**	**-0.0095**
	ثابت	**0.57**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

حيث:

- إذا كانت X أصغر من الصفر فهذا يعني أن المؤسسة تنتمي إلى قسم المؤسسات العاجزة؛
- إذا كانت X أكبر من الصفر فهذا يعني أن المؤسسة تنتمي إلى قسم المؤسسات السليمة.[1]

[1] طاهر بغداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجاري الإسلامي ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، "الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل "، المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي بغرداية، أيام 24/23 فيفري، 2011، ص12.

المبحث الثالث: دور تطبيق القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان

تعتبر تقنية التنقيط المطبقة في مجال القروض، وخاصة في مجال القروض الاستهلاكية والعقارات، من أكثر النظم الإحصائية فاعلية لأعراض دعم القرار في مجال الخدمات المالية.

تتيح هذه الطريقة منح نقاط للمقترض بحيث لا يتم قبول طلب المقترض إلا إذا تجاوزت مجموعة نقاطه حدا معينا حدده المقرض.

المطلب الأول: خطوات إعداد نموذج القرض التنقيطي

تطلب إعداد نموذج القرض التنقيطي تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات المكملة لبعضها التي يجب احترامها للوصول إلى نتائج مقبولة. [1]

1- تجميع المعلومات:

تعتبر المرحلة الأولى هي الضرورية حيث يتم جمع المعلومات المرتبطة بالزبون، حيث يطلب البنك ان يكون ملف طلب القرض متضمنا لعدة وثائق تحتوي على المعلومات عن الحالة المالية وأهم الوثائق التي يجب توفرها في **الملف طلب القرض:**

- ميزانية لثلاث سنوات أخيرة في النشاط؛
- جدول حسابات النتائج؛
- مخطط الخزين؛
- المخطط المالي.

هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

2- اختيار العينة:

العينة عبارة عن مجموعة ملفات القرض للزبائن الجيدين وغير الجيدين تحتوي على اكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة:[2]

[1] خالد علوان، محاولة تطبيق القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 1، 2003، ص 63.

[2] سوار يوسف، محمد بن بوزيان، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 18 16 افريل2007، ص 5.

ولحساب دالة التنقيط لابد من وجود ثلاث عينات:

- عينة التحليل: هذه العينة تستعمل التحليل للمعطيات وإعداد النموذج وحساب دالة التنقيط؛
- عينة الإثبات: هذه العينة نستطيع من خلالها التحقق من النتائج المتحصل عليها وهذا لنفس المرحلة؛
- عينة التدقيق: تسمح هذه العينة من استعمالها بمراقبة فعالية النموذج في مرحلة لاحقة؛ [1]

3- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعاملات التي تم تجميعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

- المتغيرات المحاسبية variables comptables

هي المتغيرات التي يمكن التعبير عنها كميا أي بالأرقام، وهي مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، التي تمكننا من الحصول على المتغيرات المستعملة في الدراسة، وتأخذ شكل نسب كما يلي :

xi **:** قيمة محاسبية أو مالية / قيمة محاسبية أو مالية أخرى ؛

- المتغيرات فوق المحاسبية variables extra comptables

هي متغيرات غير قابلة للقياس الكمي وهي وصفية، مستخرجة من ملفات طلب القرض للمؤسسات محل الدراسة خارج القوائم المالية، لكن غالبا ما يعطى لكل متغير وصفي صفة رقمية تسمح لنا باستعمالها في الدراسة[2].

4- التحليل التمييزي للعينة :

التحليل التمييزي هو" عبارة عن أسلوب إحصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون"[3]

كما يعرف التحليل التمييز بأنه:" تقنية إحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج، حيث بعد أن يتم تحديد خصائص العملاء (المتغيرات) سواء أكانت نسب أو أرقام ومستخرجة من ملفات القروض الممنوحة ليتم الحصول على دالة خطية متضمنة المتغيرات المؤثرة في إمكانية السداد أو عدم السداد والتي تسمح بإعطاء كل عملية نقطة أو علامة يرمز لها بالرمز(Z) .[4]

---

[1] حاتم كريم بلحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] مكيد علي وبن عياد فريدة، تقييم مخاطر القروض البنكية، مدخل إحصائي جامعة المدية، مجلة معارف علمية محكمة، العدد 20 (جوان 2016)، ص 156.

[3] محمد محمود عبد ربه، مرجع سيق ذكره، ص 75.

[4] ريم محمد عبود، نموذج كمي مقترح لقياس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2016 / 2017، ص67.

طريقة التحليل التمييزي تستعمل في تحليل الملفات انطلاقا من عينة من ملفات طلبات القروض والتي قد درست من طرف البنك، هذه العينة يمكن تجزئتها إلى مجموعتين من المؤسسات، مؤسسات سليمة والتي لم يتلقى البنك مشاكل معها في تسوية مستحقاتها، ومؤسسات عاجزة والتي إما لم تسدد مستحقاتها في ميعادها وإما لم تسدد جزء منها[1].

ولإيجاد معيار مناسب والذي على أساسه يمكن للبنك التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، يجب على البنك تتبع الخطوات التالية: تحديد متغيرات النموذج) معايير الملاءة (وضع دالة التنقيط Z وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، تحديد النقطة الحرجة

- **تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا**

يتم في بادئ الأمر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية (غير محاسبية) يتم تشفيرها (codification) أي تحويلها إلى الأرقام وبالتالي يمكن استغلالها.

ولكن تحقق الدراسة نجاحا أكبر يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات مما تتطلب في أغلب الأحيان استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل statistica, spss ...إلخ ،تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي.

(analyse discriminante incrementielle) وتقنية الانحدار خطوة بخطوة (pas a pas) التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع "Z" ، حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع "Z" وقيمة فيشر (F) للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلية في النموذج بصفة نهائية. [2]

- **صياغة الدالة (Z)**

بعد أن يتم اختيار المتغيرات أو المعايير الداخلية في النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات العملاء وبعد تحديد قيم المعاملات يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

[1] سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 251.

[2] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

حيث:

Ai : معامل الترجيح ؛

Ri : المتغيرات الداخلية للنموذج ؛

b : ثابت . [1]

- **تحديد النقطة الحرجة** [2]

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة).

والمؤسسات غير الجيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

نقوم بتجميع هذه النقاط للحصول على نقطة تمييز كلية للعينة فإذا استعمل التحليل الاستقصائي على أحسن وجه فإن عينة المؤسسات الجيدة وعينة المؤسسات غير جيدة تظهر بوضوح كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03): يمثل منحنى دالة التنقيط:

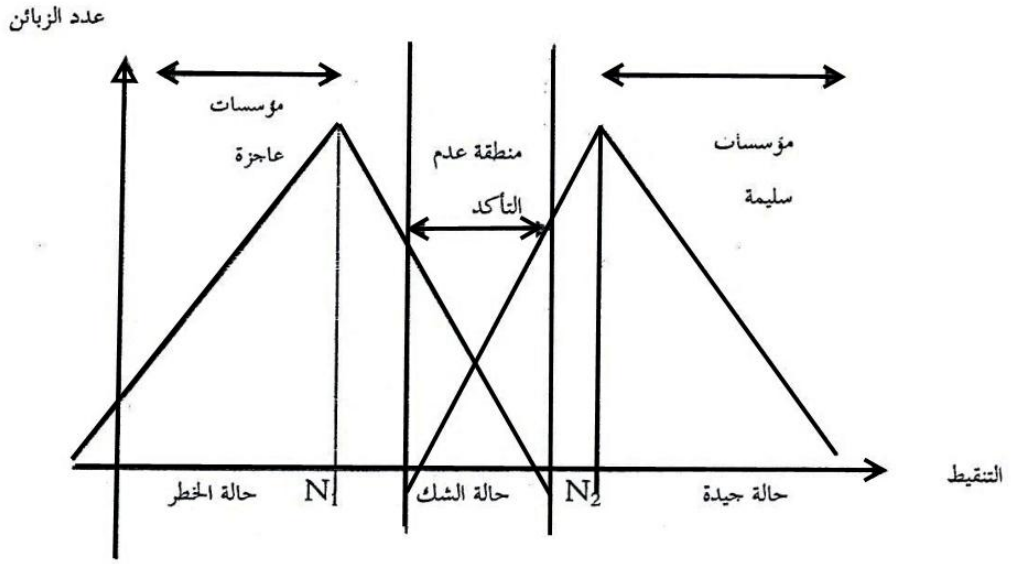

المصدر: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 123.

[1] ريم محمد عبود، مرجع سابق ذكره، ص 78.

[2] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتور في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 124.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (03) وجود تداخل بين المنحنيين حيث انه كلما زاد التداخل دل على أن القرض التنقيطي غير أكيد إلى درجة كبيرة، ويتم تحديد النقطة الحرجة بالصيغة التالية:Z^*

$$z=(n_1 z_1+n_2 z_2^*)\div(n_1+n_2)$$

حيث:

$Z1$: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة؛

$Z2$: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة ؛

$N1$: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة؛

$N2$: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.[1]

د-قياس دقة النموذج:

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة إلا بعد اختيار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم(09): جدول معدلات التصنيف الصحيح

تصنيف المؤسسات حسب حالتها	تصنيف المؤسسات حسب		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	A	B	N1 : a+b
مؤسسات عاجزة	C	D	N2 : c+d

المصدر: بن عمر خالد، دراسة اقتصادية: تقدير مخاطر القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دار الخلدونية، العدد13، الجزائر، سبتمبر2009، ص 68.

حيث:

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هي t1:a/N1 ؛
- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هيt2:d/N2 ؛
- لكل نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي المؤسسات هي[2]: T:(a+d) / (N1+N2).

[1] صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] بن عمر خالد، مرجع سيق ذكره، ص 68.

- **استعمال نتائج التحليل:**

بعد قياس النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة"SCORE" لكل زبون متقدم لطلب القرض حيث تقارن هذه النقطة مع نقطة التمييز (Z^*) ومن ثم يحدد اتخاذ القرار لمنح أو رفض منح القرض لهذا الزبون ، ومن هنا نلاحظ أن هذه الطريقة تتصف بسرعة اتخاذ القرار والتقليل من خطر عدم التسديد[1]

ولقد ثبتت فاعلية هذا الأسلوب في التنبؤ بقدرة العملاء على سداد ما عليهم من التزامات مصرفية، حيث يتميز هذا الأسلوب بتقديم نتائج دقيقة على الرغم من صغر حجم العينة مادام شرط وجود علاقة خطية طبيعية متعددة بين المتغيرات موضوع الدراسة متوافرا من خلال تعامله مع المتغيرات المستقلة كلها دفعة واحدة لتحديد أكثر المتغيرات تمييزا بين الشركات الفاشلة والشركات المناظر.[2]

المطلب الثاني: مقارنة بين النموذج الفردي (الشخصي) والنموذج الإحصائي(Scoring)

لإبراز أهمية القرض التنقيطي وفحوى مزاياها من عملية اتخاذ القرار للقروض الممنوحة يمكن الاستعانة بجدول مقارنة بين القرض لتنقيطي وبين الخبرات الشخصية كأساس لاتخاذ القرار والتمييز بين المقترضين كما يوضحه الجدول رقم (10) على النحو التالي:

[1] Sylvie Coussergues, La banque (structure, marché, gestion),edition dalloz , paris, 1996, p: 190.

[2] محمد محمود عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 75.

جدول رقم (10): المقارنة بين النموذج الشخصي (الفردي) بالنموذج الإحصائي (سكورينغ) .

الخصائص	النماذج الإحصائية (السكورينغ)	النموذج الفردي
• **مجال الدارسة (العينة)**	إعطاء أهمية بالغة للعينة محل الدراسة وتوضيح ذلك بشكل يسمح بالوصول إلى نتائج	انصراف مسؤول الائتمان عن الاهتمام بالعينة
• **تعريف الجدارة الائتمانية للمقترض**	ضرورة تعريف دقة قواعد وإجراءات التعريف بالجدارة الائتمانية للمقترض	الاعتماد على الأري الشخصي لمسؤول الائتمان في الحكم على سلامة القرض
• **القواعد المتبعة في تحليل القرض**	يتم إدماجها ضمن النموذج	يعتمد في ذلك على التجارب السابقة والصعاب التي واجهت مسؤول الائتمان من قبل
• **الكيفية في توظيف المعلومات حول المقترض**	هيكلة النموذج تسمح بتوظيف أكبر قدر من المعلومات	ضرورة لجوء الفرد متخذ القرار الى استخدام مجال واسع للمعلومات مما يفقده السيطرة على معالجتها بشكل منظم والاستفادة فيها
• **تحليل حركة حساب المقترض**	يتم ذلك على اساس موضوعي وذلك من حيث تمييز الحسابات الجيدة من تلك غير الجيدة	قليلا ما يكون دقيقا وصائبا في توجيه قراره المستقبلي المبني على أساس أداء حركة حساب المقترض.
• **مدى صلاحية المتغيرات المستخدمة**	لها القدرة على توضيح المعلومات الخاصة بكل متغير والتداخل القائم والممكن بين المتغيرات	يتخذ القرار دون الإلمام الكافي بحقيقة المتغيرات والتداخل فيما بينها
• **تثبيت صلاحية النموذج**	ممكن ذلك، من خلال مقارنة نموذج السكورينغ بنماذج أخرى مماثلة	غير ممكن من الناحية العملية
• **المرونة**	يتميز بمرونة أقل ولكنه يستخدم عند المعالجة أكبر قدر ممكن من حيث عدد القروض	يتميز بمرونة عالية ولكن مع استهلاك معتبر وبأداء مكلف للغاية

المصدر: بوداح عبد الجليل، استخدام الانظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2017/2016، ص 247.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأخذ بمبدأ نموذج السكورينغ كأساس لتقييم خطر القرض وكوسيلة لاتخاذ القرار والمراقبة يحتاج الأمر إلى تطوير النموذج بشكل مستمر على أن يتم تنفيذه ضمن مراحل وخطوات ترتيبية معينة منها :[1]

- ضرورة قبول الإدارة العليا بأهمية وأهداف النموذج من حيث قدرته على توفير الوقت وتخفيض التكلفة؛
- اختبار فريق عمل متعدد التخصصات لبناء النموذج، وذلك مع ضرورة تحديد المسؤوليات؛
- إمكانية اللجوء إلى الخبرات الخارجية للمساعدة في تصميم النموذج؛
- ضرورة التأكد من مدى توافق أهداف البنك مع الفوائد التي يحققها النموذج؛
- تحديد مجالات النشاط الأكثر حاجة إلى استخدام السكورنغ؛
- جمع وتحصيل أكبر قدر ممكن من المعطيات لحجم عمليات النشاط ذات الصلة بالسكورينغ وذلك للتمكين من إجراء عمليات الفرز الأولي لقضايا الملفات المقبولة والمرفوضة؛
- استخدام الحاسوب الالكتروني إجراء المعالجات الأولية المرتبطة باستخلاص أهم الخصائص لحسابات الزبائن من المقترضين؛
- تصنيف وتحليل العينات المختارة الجيدة وغير الجيدة.

ومهما يكن من أمر، فإن إنجاح تقنية السكورينغ من حيث التطبيق وإعطائها نوعا من الآلية في الاستخدام لابد وأن ترتبط بمدى فعالية عمليات تشغيل مختلف التقنيات الأخرى المتاحة وبمرونة أكبر وذلك لأجل الوصول إلى تحقيق نتائج مرضية تخدم أهداف التنظيم أو النشاط ، لكن ومع توفر شروط والوسائل المساعدة على تطبيق نموذج السكورينغ وبنجاح تبقى عملية التنفيذ من قبل الأفراد عاملا يراهن عليه من قبل المشرفين عند التفكير في تصميم النموذج والعمل به، فتدريب العمالة ووضع نظام داخلي مناسب يشكلان بالأساس البيئة الملائمة للاستفادة من نموذج السكورينغ

من خلال محورين أساسيين يمكن تلخيص التوجهات الحديثة نحو تطبيق نموذج يتمثلان في التطوير المستمر للأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحسين قاعدة البيانات المستخدمة وذلك من حيث الجودة وكيفية الحصول عليها.[2]

[1] بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2016/ 2017، ص 247.

[2] بوداح عبد الجليل ، المرجع نفسه، ص 248.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

من الواضح أن الطريقة سكورينغ مزايا عديدة أهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق، ومن المؤكد أن هناك دوافع موضوعية كانت وار ء إقبال استخدام هذه التقنية تمثلت أساسا في الأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف بعض اقتصاديات الدول المتطورة، لإبراز أهمية القرض التنقيطي وفحوى مزاياه من عملية اتخاذ القرار للقروض الممنوحة يمكن الاستعانة بجدول مقارن بين القرض التنقيطي وبين الخبرات الشخصية كأساس لاتخاذ القرار والتمييز بين المقترضين .

اولا: مزايا طريقة القرض التنقيطي:

تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك منها:

1_البساطة: يتم حساب نقطة التميز score في وقت قصير جدا انطلاقا من عدة معطيات هذه السرعة في اتخاذ القرار لها فوائد منها:

فائدة داخلية: لأن حلقة الاستغلال والعمل الإداري يتمكن من تقليص مدة اتخاذ القرار ؛

فائدة تجارية: حيث يلقى الزبون الرد في وقت قياسي وهذا أمر إيجابي خاصة في بعض الملفات التي يتطلب دراستها وقتا طويل لتقييم طلبها .

2_التجانس: بالطريقة التقليدية يمكن رفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا كما يمكن قبوله اليوم ورفضه غدا ونفس الزبون اليوم قد يتم رفضه في مصلحة وقبوله في مصلحة أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة .

بينما الدالة التنقيطية (SCORING) تعطي لنا وبدون تغيير نفس القرار مما يسمح بوضع سياسة انتقائية للأخطاء، المتماثلة استعمالها لمعلومات تم تجميعها واستخلاصها من عدة دورات، كما تمكننا هذه الطريقة من تخطي حالات العسر المالي المؤقت الذي يمر به الزبون.[1]

3 _أداة لاتخاذ القرار: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لامركزية في اتخاذ القرار .

4 _تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبدل جهد من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن

5 _ تقليص المعلومات المستخدمة: وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الألي.[2]

[1] بوزوران حميد ومشرع لمين، تحليل خطر منح القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء، الجزائر، ص 69.

[2] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

6 _أداة من أدوات الاستقطاب: فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.[1]

ثانيا: عيوب طريقة القرض التنقيطي:

بالرغم ما تتميز به طريقة التنقيط بانخفاض تكاليفها والسرعة، فهي تعاني من مشكلة الزمن، بحيث بعد مرور مدة زمنية من الاستعمال تفقد دالة التنقيط فعاليتها، وتصبح غير صالحة للاستعمال، وهذا نتيجة التغير في الوضعية الاقتصادية، بحيث أن المعايير المستعملة في التصنيف يمكن أن تتغير مع الوقت، كما أن العتبة المحددة لترتيب المؤسسات قد تتغير، بالإضافة فهي لا تحدد وضعية طالب القرض مباشرة سواء كان مؤسسة أو زبون عادي.[2]

1 _ العيب الرئيسي لهذه الطريقة مرتبط بنسبة التصنيف الصحيح، والتي ليست 100% و هذا ما يسبب العديد من الأخطاء ،وبالتالي تكاليف على عاتق البنك ؛

2 _تهتم طريقة القرض التنقيطي أكثر بماضي المؤسسة على حساب الوضعية الحالية أو المستقبلية (اعتمادها على التحليل المالي) لهذا يجب أن تدعم بطرق أخرى مدعمة لبلوغ هدفها والمتمثل في التقليص من خطر منح القرض[3]؛

3 _ يجب أن تكون العينة المدرسة كبيرة؛

4 _المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة؛

5 _مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات ؛

6 _الطرق الرياضية والإحصائية جد معقدة؛

7 _ تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية و بالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقها؛

8 _تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الالي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة؛

9 _ هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة في السوق.[4]

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوفرة، بومرداس، الجزائر 2009/2008، ص 101.

[3] صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

مما سبق يتضح لنا أن طرق الكشف عن المخاطرة كثيرة ومع مرور الوقت تطورت أدواتها، وأصبحت ذات فعاليته أكبر من حيث تسريعها للتميز بين الزبائن الجيدين وغير الجيدين، بالإضافة إلى التنبؤ باحتمال عجزهم في المستقبل القريب.[1]

[1] قاسمي اسيا، مرجع سبق ذكره، ص 101.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا في هذا الفصل لطريقة القرض التنقيطي وتعرضنا لأهم جوانبها ارتأينا أن هذه الطريقة هي أحسن بديل للطريقة التقليدية، فهي من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرار على مستوى البنوك، فطريقة القرض التنقيطي تتميز بالسرعة والموضوعية في التحليل والقدرة على التعرف والتنبؤ بالمؤسسات العاجزة فهذه الطريقة عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب الائتمان وهذا بواسطة متغيرات حسابية وعلى هذا الأساس يتم تشكيل دالة خطية بواسطتها يتم اتخاذ القرار بقبول أو رفض ملف الطلب، فبالرغم من أهمية هذه الطريقة ونجاعتها إلا أنها مازالت فيها بعض النقائص والعيوب كالأخطاء التقنية، وعليه فإن عملية منح القرض لا تخلو من المخاطر فمهما بلغت درجة فعاليتها فإنها لا يمكن إلغاء المخاطرة نهائيا، إنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن .

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها القروض في البنوك والمخاطر التي تتعرض لها وكيفية استخدام الطرق الحديثة (طريقة القرض التنقيطي) في تسيير مخاطر القروض.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي معرفة كيفية تطبيق هذه الطريقة على عينة من الأفراد مقترضي القرض العقاري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة باعتباره أداة فعالة في تقدير خطر القروض. انطلاقا مما سبق ذكره وبغية الإلمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية ارتأينا إلى تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات والشروط المطلوبة للحصول على قرض في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

المبحث الثالث: كيفية تطبيق القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة

القرض الشعبي الجزائري يعد من أحد البنوك التجارية الأكثر أهمية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث يحتل الصادرة بين البنوك المتواجدة والناشطة في الجزائر، سواء كانت عامة أو خاصة، ويتميز بامتلاك خبرة كبيرة في المجال النقدي، ويعتبر أول بنك تعامل بالبطاقات الدولية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية، لذلك فقد تكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذلك القروض العقارية والقروض الموجهة لقطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

أولا: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) من منطلق المرسوم الصادر في 05/14/ 1967، وهو ثاني بنك اقتصادي، تم إنشاؤه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد أنشئ على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم التحمت فيه ثلاث مصارف أجنبية أخرى هي:[1]

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران BPCIO؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابةBPCIAN؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري؛

وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية والمتمثلة في:

- المصرف الجزائري المصري بتاريخ 01/ جانفي / BMAM – MISR1968؛
- الشركة المرسيلية للبنوك SMC بتاريخ 30 / جوان / 1968؛
- الشركة الفرنسية للقروض CFCB سنة 1971؛
- وفي سنة 1985 انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية BDL حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000، وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا،

[1] www.cpa-bank.dz

وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البنك والأشغال العمومية قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة؛

- وسائل الإعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعات التقليدية، وابتداء من سنة 1966 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية، وبعدما استوفى البنك كل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض (قانون رقم10/90 الصادر في 14/04/ 1990) تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.[1]

ثانيا: تعريف القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري يعمل كوسيط بنكي ومالي، فهو يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك التجارية.

القرض الشعبي الجزائري يعتبر بنك عام وشامل مع الغير، ويتخ مقر له في 02 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ومكاتب تحقق له نشأته الاقتصادية، ويضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة من بينهم وكالة قالمة 320 التي تم انشاؤها في 14 ماي 1967، والكائنة بشارع سريدي محمد الطاهر رقم 02 وهي الوكالة الوحيدة الموجودة على مستوى الولاية.[2]

المطلب الثاني: مهام القرض الشعبي الجزائريCPA

تتعدد مهام بنك القرض الشعبي الجزائري والتي يمكن أن نستعرضها فيما يلي:[3]

1 – يقوم البنك بتأدية جميع العمليات المحددة بالقروض، الصرف والصندوق؛

2 – إنشاء حسابات لجميع الأشخاص الذين طالبو بها واستقبال الودائع؛

3 – تحديد ضمانات مرتبطة بحجم القروض المساهمة في كل الادخارات.؛

4 – المشاركة في تحديث المجال الفلاحي والمجالات الأخرى؛

5 – تأمين الترقيات المرتبطة بتقديم القروض وإحضار الأمانات؛

---

1 www.cpa-bank.dz.

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

[3] https://tijaratuna.comيوم 2021/08/15.

6 – تحديث الموارد والتعاملات المصرفية وأيضا العمل على توفير خدمات بنكية جديدة مع تحديث المنتجات والخدمات القائمة؛

7 – تطوير منابع واستعمالات المصرف عبر تطوير عمليتي التوفير والاستثمار؛

8 – تطوير شبكته ومعاملاته المالية وتحديث إمكانات تحليل المخاطر تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من أصحاب الأعمال الحرة، التجار والشركات الحديثة والناشئة؛

9 – الانتفاع من التحديثات العالمية في نطاق العمل البنكي مع إعادة تهيئة القروض؛

10 – سيشرع ابتداء من السنوات المقبلة في منح قروض للموظفين بنسب فوائد تقدر ب 3%، 80 % من ثمن السكن يسدد على مدار 25 سنة حال صدور المراسيم التنفيذية التي استكملت إعدادها وزارة المالية؛

بالإضافة للمهام المذكورة سابقا ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الحديثة، فقد وضع المصرف عدة مهام يجب اتباعها لمواكبة ذلك التطور سنذكر أهمها:[1]

- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة وذلك بهدف كسب الوقت والزبائن؛
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة؛
- التوسع ونشر الشبكة من أجل التقرب من الزبائن؛
- القيام بتطوير وتحسين شبكة المعلومات وكذلك الوسائل التقنية الحديثة؛
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛
- تقوية الرقابة على مختلف مراكز المسؤولية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري –وكالة قالمة –

يوضح الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320 وهو كالتالي:

[1] https://tijaratuna.com يوم 2021/08/15.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة

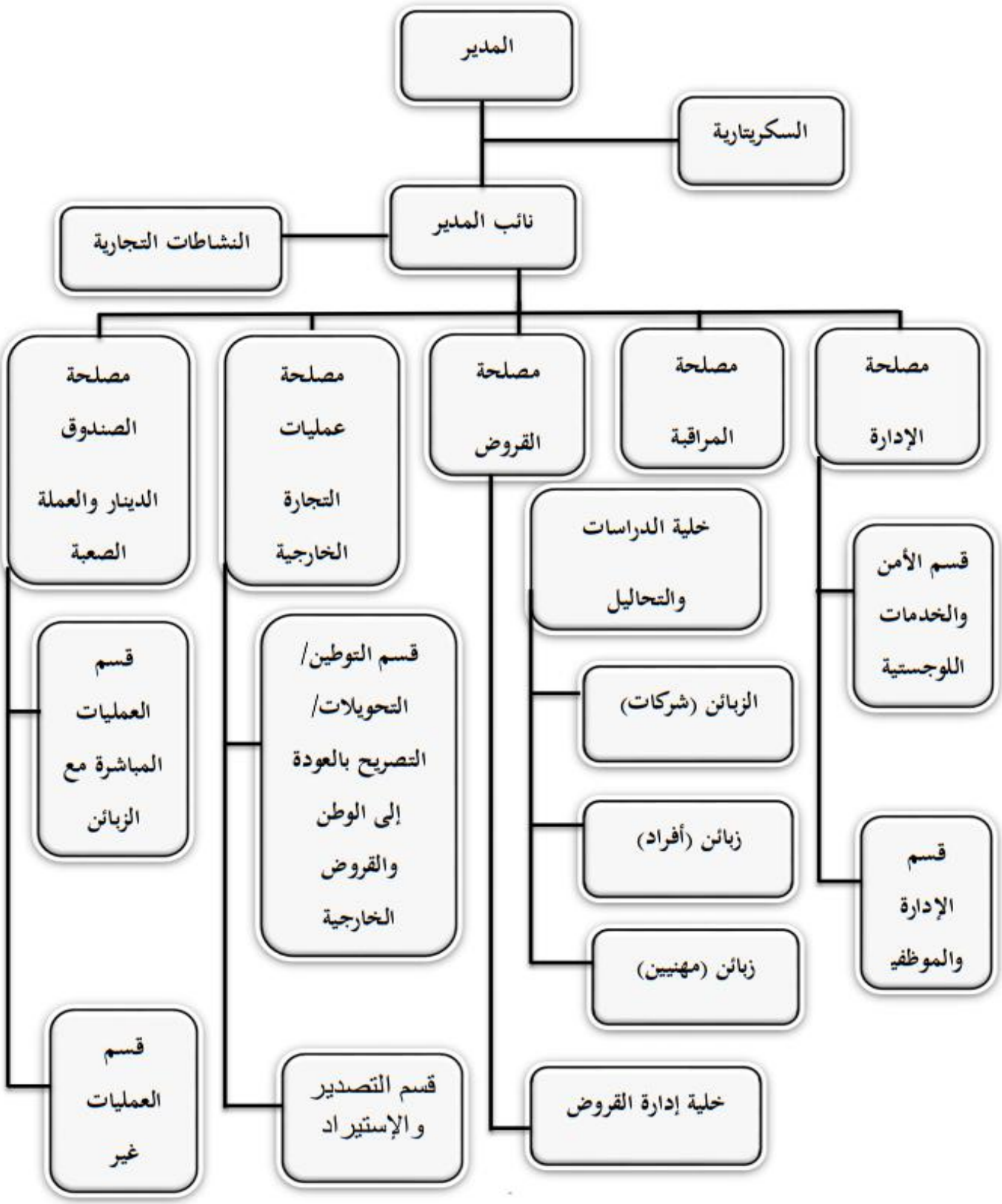

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (01).

سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لوكالة قالمة من خلال تحديد الوظائف بكل مصلحة والمصالح المكونة للبنك وهي كالتالي: [1]

1 – مدير الوكالة: هو الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري لولاية قالمة، حيث هو المسؤول على إبرام وتوقيع كل الاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا متابعة وتنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة، ويقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك؛

2 – السكرتارية: من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم بتسيير للبريد الوارد والصادر وتسجيله وترتيبه وتأمين عمليات الحجز وطبع مختلف الوثائق، كذلك تسجيل المكالمات الهاتفية مع كل الهيئات، إضافة إلى تسهيل المواعيد زيارات اجتماعية .....الخ؛

3 – نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه، ويخلفه في حالة غيابه، كما ينسق وينشط ويراقب على الأعمال التي هي تحت إدارته؛

4 – النشاطات التجارية: القيام بتدعيم النشاط التجاري وإحيائه ومن مهامها تأمين أحسن استقبال للزبائن وإنجاز التقارير لمدير الوكالة حول الأعمال المنجزة وإيصال كل القوانين والأوامر التي تواجهها المديرية العامة؛

5 – مصلحة الإدارة: تضم قسمين هما:

– قسم المستخدمين: يهتم هذا القسم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم، كما تقوم بتسجيل الغيابات والمخالفات، .....الخ؛

– قسم الأمن والخدمات اللوجستية: يقوم هذا القسم بالسهر على أمن الوكالة وكذلك يساعد على الوصول من العميل في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد عن طريق تسخير الوسائل التكنولوجية للمحافظة على مركز الوكالة في السوق؛

6 – **مصلحة المراقبة:** تقوم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للوكالة، كما تقوم بمراجعة العمليات التي يقوم بها جميع المستخدمين لكل مصلحة، وتأمين على العمليات المعمول بها يوميا بشواهد مادية، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة الوكالة، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من أجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

7 – **مصلحة القروض**: تتكون هذه الخلية من مصلحتين هما؛[1]

– **خلية الدراسات والتحليل**: هذه الخلية تقوم باستقبال طلبات الزبائن ثم دراسة الملف وتحليل المخاطر، وبعدها تقوم بمتابعة ملفات القرض وتطور نشاط المؤسسات المقترضة، إذ تتكون هذه الخلية من مكلفين بالدراسات مصنفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن (شركات، أفراد، مهنيين)؛

– **خلية إدارة القروض**: تقوم هذه العملية بإنجاز رخصة القروض، وتلقى الضمانات، وإمضاء اتفاقية القرض، وتسليم الكفالة والضمانات الاحتياطية، بالإضافة إلى انجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة؛

8 – مصلحة عمليات التجارة الخارجية: تعتبر هذه المصلحة هي الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب فهي مكلفة بالعمليات الخارجية والعقود تتكون من قسمين:

– **القسم الأول**: يهتم بالعمليات المتعلقة بالتوظيف (الإقامة)، التحويلات إلى الخارج وأيضا التصريح بالعودة للوطن وتسيير القروض الخارجية؛

– **القسم الثاني**: يضم العمليات المتعلقة بالتصدير والإستراد؛

9 – مصلحة الصندوق: وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة حيث أنها تتكون من قسمين:

– **القسم الأول frod office**: فهو القسم الخاص بأنواع وأوامر الزبائن أي العلاقات المثابرة، كاستقبالهم وتلقى طلباتهم الخاصة بإصدار دفاتر الشبكات والقيام بتسليم هذه الدفاتر؛

– **القسم الثاني back office**: يقوم هذا القسم بالتسيير الحسن للخزينة ومتابعة ومعالجة الشيكات غير المدفوعة (الشبكات دون رصيد)، فتح الحسابات وتسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق، انجاز الإحصائيات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها هذه المصلحة إضافة إلى معالجة عمليات التسليم للشيكات والأوراق التجارية والمقاصة وتحصيل الشيكات.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات والشروط المطلوبة للحصول على قرض في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أنواع القروض والضمانات والشروط المطلوبة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

المطلب الأول: أنواع القروض المقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بقالمة

يمنح القرض الشعبي الجزائري قروض متنوعة يمكن تقسيمها إلى:

أولا: قروض الاستغلال

قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل تسمح للشخص بالتعامل مع ظروف مؤقتة تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلى بضعة أشهر ولا تتجاوز سنة واحدة، إذا كان يريد تغطية احتياجاته من التدفق النقدي أو إذا كان يريد مواجهة عملية تتخذ القروض التجارية محدودة الأجل وقروض الاستغلال عدة أشكال منها.

1-**قروض الصندوق**: هو الحساب الجاري للزبون وتتضمن:

- **تسهيلات الصندوق**: مدة هذا القرض قصيرة جدا (بضعة أيام) وقابلة للتجديد في كل فترة، وتتمثل في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون؛
- **السحب على المكشوف**: يعرف السحب على المكشوف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلى عدة شهور، وتقوم البنك بفرض فائدة على العمل خلال فترة التي يسحب فيها والمعروفة وقد تصل الى سنة؛
- **القروض الموسمية**: يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي، مثل الزراعة، السياحة .... إلخ؛

2-**القروض بالالتزام**: يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بتسريع توفير الأموال (مدخلات الأموال) وتأجيل خروج الأموال (مخرجات الأموال) من الصندوق، ويتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية:

- **الضمان الاحتياطي**: هو عبارة عن الالتزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون ويكون على شكل توقيع منظمة على الورقة التجارية؛

- **الكفالة:** يوقع البنك على ضمان يضمن تنفيذ جميع التزامات عميله (المدين) لدائن آخر، بتعهد البنك بدفع المبلغ المستحق لعميله في حالة عدم قدرة الأخيرة على الرفع لدائنه؛
- **القبول:** يعتبر القبول بديلا للسحب على المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط.

ثانيا: قروض الاستثمار

تهدف قروض الاستثمار إلى تمويل الاحتياطات ووسائل الإنتاج، والسداد مؤكد من خلال الأرباح المحصورة، وبشكل عام يمكننا تصنيف هذه القروض إلى:

1-**قروض متوسطة الأجل:** قروض تتيح للمنشأة تطوير وتجديد أجهزتها ولتنفيذ المشاريع المتعلقة بتنمية حجم صادراتها تتراوح مدة القرض من سنتين إلى خمس سنوات، يقدم هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها على المصلحة العامة ويمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلى:

- قروض لتنفيذ المشاريع؛
- قروض لشراء تجهيزات؛
- قروض تسديد الديون؛
- قروض متوسطة الآجال غير معينة؛
- قروض متوسطة الآجل معينة.

2-**قروض طويلة الآجل:** تعتبر القروض طويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تتيح للمؤسسة أن تضع تحت تصرفها ما يلزم لتمويل مشاريعها طويلة الأجل المتمثلة في إنشاء المصانع واقتناء المعدات، حيث تكون مدة هذه القروض تصل أحيانا إلى سبع سنوات، ومرحلة التعويض عن هذه الاستثمارات طويلة، ويستفيد من هذه القروض المؤسسات العامة والخاصة، حيث يتم هنا رهن العقاري، تمنح جميع البنوك التجارية الأن هذا النوع من القروض.

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة لمنح قرض بنكي في CPA وكالة قالمة.

يعتبر الخطر عنصرا ملازما القرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية، أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول أجل استرداده، ولذلك وجب على البنك التعامل مع هذا الواقع بشكل حذر وأن يقرأ المستقبل قراءة جيدة، وأمام هذا الواقع الذي لا يمكن تفاديه ، ومن أجل المزيد من الحيطة يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية كتأكيد لجدية الزبون في سداد قيمة القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق،

حيث تحقق ضمانات كافية كتأكيد لجدية الزبون في سداد قيمة القروض وفوائده في تاريخ الاستحقاق، حيث تحقق ضمانات للبنك التحكم في خطر القرض، وهي الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية :

1-الضمانات الشخصية: وهو تعهد شخص أو عدة أشخاص بوفاء الدين بدلا عن المدين إذا عجز عن تسديد القرض، فالمسؤولية هنا تضامنية وفي هذه الحالة لابد للبنك من معرفة المركز المالي لضامن (رصيد ممتلكاته).

- **الكفالة:** ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق؛
- **الضمان الاحتياطي:** هو تضمن من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقوم هذا الأخير بالتوفيق على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض؛
- **الاعتراف بالدين:** هو عقد موقع من قبل موظف عام (كاتب العدل) والذي بموجبه يتم الاعتراف بالطرف يتمثل في شخص المدين أن عليه دين معين وثابت تجاه شخص أخر (الدائن) بحضور شاهدان قبلت شهادتهما، وبالتالي يأخذن الصفة الرسمية التي تجعل هذا العقد مقبولا التنفيذ هو نفس الأحكام والقرارات القضائية التي تكتسب سلطة الشيء المطلوب، وكذلك الالتزامات يجوز للدائن أن يطلب متى تم الاتفاق على فترة السداد في عقد الاعتراف بالديون على المدين إبراء ذمة دينه لمصلحته؛

2-الضمانات الحقيقية: حيث تقدم أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك، وتكون إما:

- **رهن حيازي:** كالآلات والمعدات والأثاث والبضائع، إذ ينبغي على البنك التأكد من سلامة هذه التجهيزات محل الرهن. وأيضا التأكد من أن البضاعة غير قابلة للتلف، وقيمتها ليست عرضة لتقلبات الأسعار في السوق، كما يمكن أن يكون الرهن الحيازي أيضا ممثلا في عناصر المحل التجاري، كعنوان المحل والاسم التجاري والحق في الاجازة والزبائن والشهرة؛
- **رهن عقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويجب أن يكون هذا الرهن من الدرجة الأولى، وهو نوعين:
  - الرهن الرسمي؛
  - الرهن القانوني.

المطلب الثالث: مكونات والشروط الخاصة لكل نوع من القروض العقارية في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة قالمة –

للحصول على قرض عقاري من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط في طالب القرض، حيث يختلف تكوين ملف طلب القرض العقاري حسب الحاجة إلى القرض.

معايير التأهيل لقبول منح القرض العقاري:

وهي الالتزامات الواجب مراعاتها لقبول منح قرض عقاري وتتمثل فيما يلي:

- القرض العقاري موجه لكل شخص طبيعي ذو الجنسية الجزائرية؛
- بلوغ سن الرشد عند طلب منح القرض؛
- مقيم أو غير مقيم في الجزائر؛
- لا يتجاوز عمره 60 سنة وقادر على تسديد القرض؛
- يملك دخل يساوي الدخل الوطني الأدنى المضمون؛.

أولا: ملف قرض للحصول على سكن جديد:[1]

1-بطاقة الأحوال المدنية العائلية وصورة من وثيقة الهوية الرسمية؛

2-شهادة ضريبية حديثة من مقدم الطلب صاحب العمل الخاص مصحوبة بوثائق تبرر النشاط الذي تم تنفيذه بالإضافة إلى جميع المستندات المصدق عليها من قبل جهة معتمدة للتحقق من الدخل؛

3-قسائم الدفع عن الأشهر الثلاثة الأخيرة للموظفين؛

4-عنوان المهنة في السكن الحالي أو شهادة الإقامة (لإثبات العنوان الدقيق لمقدم الطلب)؛

5-نموذج طلب ائتمان مكتمل حسب الأصول (يتم تحصيله من وكالة من اختيارك)؛

بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج، يجب أن يتم طلب تصديق الوثائق التالية من قبل القنصلية الجزائرية بالخارج:

6-إثبات الإقامة في الخارج؛

7-عقد عمل دائم مدعوم بآخر 03 كشوف راتب.

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (03)، الملحق رقم (04).

ثانيا: ملف قرض لتطوير المنزل الفردي:[1]

في نسختين * طلب مكتوب بخط اليد (مبلغ الائتمان + مدة الائتمان المطلوبة)

1-نسخة من صك ملكية العقار؛

2-نشرة معلومات موجزة، صادر عن السجل العقاري (الرهن العقاري السلبي)؛

3-تقدير كمي وتقديري لتكلفة التطوير الذي وضعه مكتب التصميم الخبير كامل؛

4-التخطيط المؤقت للتنفيذ الذي وضعه الخبير؛

5-صحيفة الأحوال العائلية المدنية ونسخة من المسؤول وثيقة الهوية؛

6-الإقرار الضريبي لآخر ثلاث سنوات + موازنة توقعيه لمدة 05 سنوات ومستخلص من الدور الأخير لمقدم الطلب بدون راتب. + تحديث Parafiscal + السجل التجاري والتسجيل الضريبي؛

7-قسيمة الدفع للأشهر الثلاثة الأخيرة للموظفين + شهادات العمل؛

8-عنوان المهنة للسكن الحالي أو شهادة الإقامة (لإثبات العنوان الدقيق لمقدم الطلب)؛

9-استمارة طلب ائتمان للموظفين العاملين في القطاع الخاص: * التصريح السنوي للموظفين المشمولين بإعلان CNAS وطلب انتساب حامل بوليصة تأمين .

ثالثا: ملف قرض لتشييد بيت لعائلة واحدة:[2]

في 02 نسخة * طلب مكتوب بخط اليد (مبلغ الائتمان المطلوب)

1-سند بيع العقارات أو سند ملكية الأرض؛

2-مقتضب نشرة المعلومات الصادرة عن أمين الحفظ المالي (الرهن العقاري السلبي)؛

3-رخصة البناء سارية المفعول (أقل من 03 سنوات)؛

4-مخططات البناء الموضوعة من قبل مكتب التصميم المعماري؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (05).
[2] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (06)، الملحق رقم (07).

5-تقدير تقديري وكمي لتكلفة البناء التي أنشأها مكتب التصميم Rachi- Evpert MEDJELDI KRATI AYACHE-SAID TOUMI KAMEL BELDJEBu MOHAMED

6-جدول التنفيذ المؤقت الذي وضعه الخبير؛ [1]

7-شهادة عمل تم إنجازها صادرة عن مكتب تصميم تبرر وجود أعمال بدء التشغيل تثبت الالتزام بمساهمة شخصية لا تقل عن 30٪ من تكلفة البناء. تم استبعاد الحقول والدراسات المستبعدة من قبل الخبير؛

8-بطاقة الأحوال المدنية العائلية ونسخة من وثيقة الهوية الرسمية؛

9-الإقرار الضريبي لآخر ثلاث سنوات + تقارير مراجعة 5 سنوات ومستخرج حديث من دور مقدم الطلب بدون أجر + شبه مالي تحديث السجل التجاري والتسجيل الضريبي؛

10-قسيمة الدفع لآخر ثلاثة أشهر للموظفين + شهادات العمل؛

11-عنوان المهنة للسكن الحالي أو شهادة الإقامة لتبرير العنوان الدقيق لمقدم الطلب)؛

12-نموذج طلب ائتمان لبناء منزل فردي؛

13-للموظفين العاملين في القطاع الخاص: * التصريح السنوي للموظفين المشمولين بإقرار CNAS وطلب الانتساب إلى تأمين.

رابعا: ملف قرض لتجديد وتمديد مسكن [2]

1-نسخة من عقد ملكية الأرض أو عقد البيع الصادر من العقارات؛

2-تصريح بناء ساري المفعول (أقل من 3 سنوات)؛

3-شهادة تسجيل الرهن العقاري السلبية؛

4-تقرير الوجود والتقييم والخبرة من مكتب استشاري معتمد من البنك، يبرز العناصر التالية: تقدم العمل الذي يبرر جزء التمويل الذاتي. تقدير تقديري وكمي لتكلفة البناء المزمع تنفيذه؛

5-التخطيط المؤقت للتحقيق؛

6-بطاقة الأحوال المدنية العائلية وصورة من وثيقة الهوية الرسمية؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (06)، الملحق رقم (07).
[2] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (08).

7-قسيمة الدفع عن الأشهر الثلاثة الأخيرة للموظفين؛ [1]

8-شهادة ضريبية حديثة من مقدم الطلب صاحب العمل الخاص مصحوبة بوثائق تبرر النشاط الذي تم تنفيذه بالإضافة إلى جميع المستندات المصدق عليها من قبل جهة معتمدة للتحقق من الدخل؛

9-عنوان المهنة في السكن الحالي أو شهادة الإقامة (لإثبات العنوان الدقيق لمقدم الطلب)؛

10-نموذج طلب ائتمان مكتمل حسب الأصول (يتم تحصيله من وكالة من اختيارك)؛

11-بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج، يجب أن يتم طلب تصديق الوثائق التالية من قبل القنصلية الجزائرية بالخارج: إثبات الإقامة في الخارج، عقد عمل دائم مدعوم بآخر 03 كشوف راتب.

خامسا: ملف قرض لشراء مسكن من شخص أخر [2]

1-نسخة مصدقة من الوعد بالبيع المنشور والمسجل أو، في حالة عدم القيام بذلك، بطاقة التعريف المنصوص عليها في اللوائح؛

2-شهادة تسجيل الرهن العقاري السلبية؛

3-نسخة من صك ملكية العقار؛

4-تقرير عن وجود وتقييم للعقار صادر عن شركة استشارية معتمدة من البنك؛

5-بطاقة الأحوال المدنية العائلية وصورة من وثيقة الهوية الرسمية؛

6-شهادة ضريبية حديثة من مقدم الطلب صاحب العمل الخاص مصحوبة بوثائق تبرر النشاط الذي تم تنفيذه بالإضافة إلى جميع المستندات المصدق عليها من قبل جهة معتمدة للتحقق من الدخل؛

7-قسيمة الدفع عن الأشهر الثلاثة الأخيرة للموظفين؛

8-عنوان المهنة في السكن الحالي أو شهادة الإقامة (لإثبات العنوان الدقيق لمقدم الطلب)؛

9-نموذج طلب ائتمان مكتمل حسب الأصول (يتم تحصيله من وكالة من اختيارك)؛

10-بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج، يجب أن يتم طلب تصديق الوثائق التالية من قبل القنصلية الجزائرية بالخارج:

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (08).
[2] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (09)، الملحق رقم (10).

إثبات الإقامة في الخارج؛

عقد عمل دائم مدعوم بآخر 03 كشوف راتب.[1]

المبحث الثالث: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة قالمة –

تمنح وكالة القرض الشعبي الجزائري بقالمة 320 العديد من القروض المتنوعة، حيث تعتمد في اتخاذ قرار منح قرض على دراسة شاملة لملف القرض، من أجل معرفة هل القرض سوف يسدد في الآجل المؤقت أو لا.

لهذا تلجأ البنوك إلى استخدام طرق للتنبؤ بالمخاطر ومن بين الطرق التي يعتمد عليها هي طريقة القرض التنقيطي.

المطلب الأول: خطوات تطبيق القرض التنقيطي بوكالة القرض الشعبي الجزائري قالمة 320

يتم استخدام طريقة التنقيط في منح قرض بنكي من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بقالمة ويتم بتباع الخطوات الأتية:

1 – **الخطوة الأولى**: يقوم العامل الخاص في القروض بدخول للجهاز واختيار النظام المخصص للقروض.

2 – الخطوة الثانية: يتم فتح النظام فتظهر لنا على شاشة الكومبيوتر مجموعة من الاختيارات فنختار طريقة التنقيط scoringرمزه 017.

3 – الخطوة الثالثة: تظهر لنا هذه المعطيات التالية:[2]

- شراء مسكن جديد حيث يرمز له بالرمز التالي 011، ويكون غير مدعم سواء من البنك أو الدولة؛
- سعر فائدة بنسبة 6.25%؛
- نسبة المساهمة فيه هي 10 % وتفصل إلى ثلاث أجزاء وهي:
- المساهمة الشخصية: أي أن يدخل الزبون المشروع بمبلغ خاص به وليس لأحد غيره؛
- مساهمة الصندوق الوطني للإعانة (CNL) بنسبة 70 %؛
- القرض المساهمة بالنسبة 10 بالمئة.

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (09)، الملحق رقم (10).

[2] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (11).

- شراء مسكن على المخطط ويرمز له بالرمز التالي 012، وهو غير مدعم من الدولة أو البنك؛
_ سعر فائدة بنسبة 6.25%؛[1]
- شراء مسكن ويرمز له بالرمز 013؛
- شرائه بسعر منخفض في الوقت الحالي وبيعه بسعر أعلى في المستقبل؛
- بناء سكن فردي يرمز له 014؛
- تهيئة مسكن فردي ويرمز له 015، أي أن يكون بإعادة إصلاحه وترميمه؛
- توسيع مركز فردي ورمزه 016؛
- القرض العقاري المدعم بنسبة 1% ورمزّ 017، حيث يكون مدعم 1% بسبب أن الدخل يكون أقل من الأجر الأدنى المضمون 20000 دج؛
- القرض العقاري المدعم بنسبة 3 % ويرمز له 018، حيث يكون مدعم 3 % لأن الدخل كون ب 6 مرات من الأجر الأدنى المضمون أي أن:

الدخل = 20000دج *6 =120000دج.

- شراء سكن بالاتفاق مع بنك القرض الشعبي الجزائري، أو مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

4 – **الخطوة الرابعة**: يتم اختيار واحدة من الخيرات السابقة الذكر؛

5 – **الخطوة الخامسة**: بعد الاختيار يظهر ملف التنقيط يقوم بإدخال المعطيات التالية:

- **إدخال المعطيات الأولية**:
  - الاسم واللقب؛
  - تاريخ ومكان الازدياد؛
  - الجنس؛
  - الوضعية العائلية: متزوج أو أعزب؛
  - هل مدخر أم لا.
- إدخال المعطيات الأساسية:
  - **السعر أو التكلفة**: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض (كم يحتاج من رأس أموال)؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (11).

- **دخل مقدم الطلب:** وهو الأجر الشهري الذي يتقاضاه العميل من خلال مزاولة نشاط معين حيث يجب أن يكون عبارة عن أجر أدنى مضمون أي لا يقل عن 20000دج، لكي يتم الموافقة على دراسة الملف المقدم لطلب القرض لأن هذا العنصر مهم جدا في دراسة الملف بما أنه يعطي نظرة حول شخصية العميل هل بإمكانه رد القرض أم لا، وهل له القدرة على تسديد الأقساط التي تم تحديدها شهريا؛

- **الدخل المشترك:** هو الدخل الذي يكون في حالة عدم كفاية دخل الزوج يقوم الزوج بالطلب من البنك أن يقوم بدمج دخل زوجته مع دخله لهذا يسمى مشترك؛

- **قيمة الدفع الشهري:** هي النسبة المقترحة من قبل البنك التي يتم تعيينها على دخل العميل لكي يحدد القيمة التي يجب عليه دفعها شهريا للبنك؛

- **مدة الائتمان:** عي الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عملائه، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:[1]

- المدة القصيرة؛

_ المدة المتوسطة؛

_ المدة الطويلة.

- **سعر الفائدة:** يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وهي تختلف من بنك إلى أخر ويتم تحديدها وفقا لمبلغ القرض والمدة وشخصية العميل وكذلك تكلفة الأموال؛

- **قيمة الضريبةTVA** : لا تخضع القروض الممنوحة للحصول على مسكن جاهز أو بناء أو ترميم أو إعادة تهيئة للرسم على القيمة المضافة فهي معفاة منها وفقا للقانون المالي الساري المفعول؛

- **مبلغ المساهمة:** ويتمثل في المساهمة الشخصية للمقترض وإعانة الدولة (CNL)؛

- **المبلغ المطلوب أو طلب الائتمان:** هو القيمة التي يريد العميل الحصول عليها والتي تقدم من أجلها إلى البنك وتكون في شكل قرض مع معدلات فائدة يتم تحديدها وفقا للبنك المانح للقرض؛

- **المبلغ الممنوح أو منح الائتمان:** هو القيمة التي يمنحها البنك للعميل والذي يوافق على إعطائها له بعد الدراسة المفصلة لملف القرض المقدم من طرف العميل، حيث يلتزم هذا الأخير برد هذه القيمة في تاريخ استحقاق، أو في شكل أقساط وفقا للاتفاق بينهما مع دفع معدلات فائدة يحددها البنك وفق عدة معايير.

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (12).

6 – **الخطوة السادسة:** بعد إدخال المعطيات اللازمة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني ويحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة الخامسة، أما في الجهة اليمنى يحتوى على التنقيط الخاص لمجموعة العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون هل هذا الزبون قادر على تسديد مبلغ القرض أم هو عاجز لا يستطيع تسديد القرض الممنوح، وهذه العناصر هي: الدخل، الوظيفة، المساهمات الشخصية، أصل المساهمة الشخصية، الممتلكات، العمر، ومن خلال هذه العناصر الستة يتم إعطاء التنقيط اللازم لكل زبون، وهذا التنقيط يكون على أساس بطاقة التقييم (FICHE d evaluation)الخاصة بالوكالة كما يلي:

الجدول رقم (12): التقييم الخاص بطريقة القرض التنقيطي

الدخل	40 نقطة
الوظيفة	20 نقطة
المساهمات الشخصية	10 نقطة
أصل المساهمات الشخصية	15 نقطة
الممتلكات	10 نقطة
العمر	5 نقطة
المجموع	100 نقطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري.

- **الدخل**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من طرف البنك على دخله كما يلي:
  - R > الأجر القاعدي *6 ← 40 نقطة؛
  - الأجر القاعدي *6 > R > الأجر القاعدي *4 ← 30 نقطة؛
  - الأجر القاعدي *4 > R > الأجر القاعدي *3 ← 20 نقطة؛
  - الأجر القاعدي *3> R > الأجر القاعدي *2 ← 10 نقطة.
- **الوظيفة**: وهو القطاع الذي يعمل فيه الزبون، وهذا يسمح بقياس مدى استقرار الدخل والقدرة على سداد القرض، فتنقيط يكون كالتالي:
  - قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ← 20 نقطة؛
  - قطاع اقتصادي متغير، عقود مستقرة، مهن حرة ← 15 نقطة؛
  - قطاع اقتصادي مستقر، عقود غير مستقرة، مستقلين ← 10 نقطة؛
  - وظائف موسمية أو وظائف أخرى ← 5 نقطة.

- **أصل المساهمات الشخصية:**

التنقيط الذي يحصل عليه من خلال أصل أمواله الشخصية ويكون حسب ما يلي:

- ادخار ⟵ 15نقطة؛
- مساعدات ⟵ 10 نقطة؛
- القرض ⟵ 5 نقطة.

- **المساهمات الشخصية (AP):**

من نسبة مساهمته الشخصية، تم حصوله على التنقيط التالي:

- $AP > 40\%$ ⟵ 10 نقطة؛
- $30\% < AP < 40\%$ ⟵ 8 نقطة؛
- $10\% < AP < 30\%$ ⟵ 6 نقطة.

- **الممتلكات:**

التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال الأصول التي بحوزة طالب القرض في حالة عدم قدرته على السداد يتم بيعها في المزاد العلني واسترجاع قيمة القرض أي أخذ هذه الممتلكات كضمان على القرض ويجب أن تكون غير مرهونة الرهن من الدرجة الأولى، ويتم التنقيط على أساس ما يلي:

- أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة؛
- أسهم، سندات ⟵ 8 نقطة؛
- سيارات، أثاث ذو قيمة ⟵ 6 نقطة.

- **العمر(A):**

التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال سن الزبون كالتالي:

- $A < 30$ سنة ⟵ 5 نقطة؛
- 30 سنة $< A < 40$ سنة ⟵ 4نقطة؛
- 40 سنة $< A < 50$ سنة ⟵ 3 نقطة؛
- 50 سنة $< A < 70$ سنة ⟵ 2 نقطة.

- **الخطوة السابعة:**

وهي أخر خطوة في عملية القرض التنقيطي، حيث يتم جمع نقاط هذه العناصر من أجل الحكم على وضعية الزبون إن كان سليم وقادر على تسديد مبلغ القرض، وبالتالي يمكن منحه القرض دون أي مخاطر خاصة بمخاطر التسديد، أو كان ليس بإمكانه سداد مبلغ القرض لهذا فهناك خطر في منحه القرض.

المطلب الثاني: دراسة قرض عقاري في CPA وكالة قالمة 320 باستخدام scoring.

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة قالمة 320، قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي في ثلاث حالات من أجل الحصول على قرض عقاري من طرف الوكالة لشراء مساكن على المخطط.

أولا: حالات رفض القرض العقاري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320

الحالة الأولى:

تقدم الزبون X لبنك القرض الشعبي الجزائري بقالمة 320 لطلب قرض شراء مسكن مستعمل بقيمة (10000000،00دج)، وبعد المقابلة التي أجرها مع مسؤول قسم القروض في الوكالة قدم ملف كامل يحتوي على جميع الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة في قسم القروض بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** قمنا بالدخول إلى النظام الخاص بالقروض؛
- **الخطوة الثانية:** بعد فتح النظام الخاص بالقروض تظهر على الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا SCORING؛
- **الخطوة الثالثة:** ظهرت لنا مجموعة من الخيارات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من قبل السيد وهو: شراء مسكن مستعمل؛
- **الخطوة الرابعة:** قمنا باختيار شراء مسكن مستعمل ؛
- **الخطوة الخامسة:** بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:[1]

- الاسم: X
- اللقب: F

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (12).

- العنوان: قالمة
- الجنس: ذكر
- تاريخ ومكان الازدياد: 15/ 11 / 1970
- العمر: 51 سنة
- الوضعية العائلية: متزوج
- مدخر: لا

➢ **ادخال المعطيات الأساسية:**[1]

- السعر / التكلفة: 10000000،00 دج؛
- دخل مقدم الطلب: 60000،00دج؛
- الدخل المشترك: 0،00؛
- دخل الودائع: 0،00؛
- قيمة الدفع الشهري: 33%؛
- مدة القرض: 24 سنة؛
- سعر الفائدة: 6،25%؛
- قيمة الضريبة: 0،00؛
- مبلغ المساهمة: 1000000،00دج؛
- المبلغ المطلوب: 9000000،00دج؛
- المبلغ الممنوح: 2924458،85دج.

➢ **الخطوة السادسة:**

بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على التنقيط الخاص بمجموعة من العناصر تظهر في الجهة اليمنى كما يلي:

➢ الدخل: بما أن الدخل= 60000،00دج.

- الأجر القاعدي*4< R < الأجر القاعدي *3 ⟵ 20نقطة.

هذا يعني أن: 3*20000 < R < 4*20000

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (12).

60000دج < R < 80000 دج[1]

➢ **الوظيفة:**

القطاع الذي ينتمي إليه هو:

- قطاع مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

➢ **أصل المساهمات الشخصية:**

انطلاقا من جدول التنقيط ظهر لنا أن أصل المساهمة الشخصية هو كما يلي:

- ادخار ⟵ 15 نقطة.

➢ **المساهمة الشخصية:** 10 % أي مبلغ المساهمة هو 1000000،00دج؛

➢ **الممتلكات:**

إن الضمان المقدم من قبل الزبون هو عبارة عن مسكن لذلك التنقيط كان كما يلي:

- أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

➢ **العمر:**

عمر العميل هو 51 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

- 50 سنة < A < 70 سنة ⟵ 2 نقطة.

➢ **الخطوة السابعة:**

يتم تجميع تنقيط العناصر المذكورة سابقا، وذلك من أجل الحكم على وضعية العميل كما يلي:

20 + 20 + 15 + 0 + 10 + 2 = 67 نقطة

بما أن مجموع المعطيات = 67 / 100 فهو أكبر من 50 نقطة، ومنه مخطط التمويل لهذا السيد X يكون كالتالي: 1000000،00دج+2924458،85دج=3924458،85

مخطط التمويل لا يساوى سعر التكلفة أي لا يعادل سعر السكن المراد شراءه، بفرق قيمة تحسب كالتالي

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، ملحق رقم (12).

10000000،00 - 3924458،85دج= 6075541،15دج.

وكذلك قدرة نسبة المساهمة الشخصية هي 10%.

فهذا يعني رفض طلب الزبون للقرض العقاري من طرف البنك القرض الشعبي الجزائري لأن هناك فرق كبير جدا بين سعر السكن المراد شرائه ومخطط التمويل لهذا الزبون وكذلك نسبة المساهمة الشخصية يجب أن تفوق 10%، إذن هذا الملف ليس جيد وهناك خطر التعثر وعدم سداد قيمة القرض.

الحالة الثانية: [1]

تقدم الزبون G لبنك القرض الشعبي الجزائري بقالمة 320 لطلب قرض شراء مسكن مستعمل بقيمة (10000000،00دج)، وبعد المقابلة التي أجرها مع مسؤول قسم القروض في الوكالة قدم ملف كامل يحتوي على جميع الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة في قسم القروض بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** قمنا بالدخول إلى النظام الخاص بالقروض؛
- **الخطوة الثانية:** بعد فتح النظام الخاص بالقروض تظهر على الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا SCORING؛
- **الخطوة الثالثة:** ظهرت لنا مجموعة من الخيارات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من قبل السيد وهو: شراء مسكن مستعمل؛
- **الخطوة الرابعة:** قمنا باختيار شراء مسكن مستعمل؛
- **الخطوة الخامسة:** يظهر ملف التنقيط حيث قمنا بإدخال المعطيات التالية:

- الاسم: G
- اللقب: F
- العنوان: قالمة
- الجنس: ذكر

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، لملحق رقم (13).

- تاريخ ومكان الازدياد: 15/ 11 / 1970؛
- العمر: 51 سنة
- الوضعية العائلية: متزوج
- مدخر: لا

➢ ادخال المعطيات الأساسية:[1]

- السعر / التكلفة: 10000000،00 دج؛
- دخل مقدم الطلب: 60000،00 دج؛
- الدخل المشترك: 50000،00د دج؛
- دخل الودائع: 0،00؛
- قيمة الدفع الشهري: 40%؛
- مدة القرض: 24 سنة؛
- سعر الفائدة: 6،25%؛
- قيمة الضريبة: 0،00؛
- مبلغ المساهمة: 1000000،00دج؛
- المبلغ المطلوب: 9000000،00دج؛
- المبلغ الممنوح: 6498797،45دج.

➢ **الخطوة السادسة:**

بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر تظهر في الجهة اليمنى كما يلي:

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، لملحق رقم (13).

➢ الدخل: بما أن الدخل= 60000،00دج + 50000،00دج =110000،00دج[1]

المساهمة الشخصية هي 10 % فإن مبلغ المساهمة هو 1000000،00دج.

- الأجر القاعدي*6< R < الأجر القاعدي *4 ⟵ 30نقطة.

هذا يعني أن: 4*20000 < R <6*20000

80000 دج < R < 120000 دج

➢ **الوظيفة:**

القطاع الذي ينتمي إليه هو:

- قطاع مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

➢ **أصل المساهمات الشخصية:**

انطلاقا من جدول التنقيط ظهر لنا أن أصل المساهمة الشخصية هو كما يلي:

- ادخار ⟵ 15 نقطة.

➢ **المساهمة الشخصية:**

- قدرت 10% أي مبلغ المساهمة الشخصية هو 1000000،00دج.

➢ **الممتلكات:**

إن الضمان المقدم من قبل الزبون هو عبارة عن مسكن لذلك التنقيط كان كما يلي:

- أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

➢ **العمر:** عمر العميل هو 51 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

- 50 سنة < A < 70 سنة ⟵ 2 نقطة.

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (13).

- **الخطوة السابعة:**

يتم تجميع تنقيط العناصر المذكورة سابقا، وذلك من أجل الحكم على وضعية العميل كما يلي:[1]

30+ 20 + 15 + 0 + 10 + 2 = 77نقطة

بما أن مجموع المعطيات = 67 / 100 فهو أكبر من 50 نقطة، اذن مخطط التمويل لهذا الزبون هو

1000000،00دج+6498797،45دج=7498797،45دج؛

سعر المسكن هو 10000000،00دج؛

المساهمة الشخصية هي 10% من قيمة السكن المطلوب شرائه؛

ومنه مخطط التمويل لهذا الزبون لا يساوي سعر المسكن المراد الحصول عليه بفرق قيمة تقدر

10000000،00دج-7498797،45دج=2501202،55دج.

اذن بما أم المساهمة الشخصية قدرة بأقل من 30% وسعر السكن لا يساوي مخطط التمويل، لذا يجب على طالب القرض دفع الفارق كشرط للحصول على القرض. فهذا يعني أن الملف غير جيد لأن هناك خطر التعثر وعدم سداد قيمة القرض، فالقرار يكون هنا برفض طلب هذا الزبون للقرض العقاري.

ثانيا: حالة قبول قرض عقاري في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

تقدم الزبون XX لبنك القرض الشعبي الجزائري بقالمة 320 لطلب قرض شراء مسكن مستعمل بقيمة (10000000،00دج)، وبعد المقابلة التي أجرها مع مسؤول قسم القروض في الوكالة قدم ملف كامل يحتوي على جميع الوثائق المالية والإدارية، فقام المكلف بالدراسة في قسم القروض بتسجيل هذا الملف ودراسته لتقديمه للجنة منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه لهذا الزبون قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة كما يلي:

- **الخطوة الأولى:** قمنا بالدخول إلى النظام الخاص بالقروض؛
- **الخطوة الثانية:** بعد فتح النظام الخاص بالقروض تظهر على الشاشة مجموعة من الاختيارات اخترنا SCORING؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (13).

- **الخطوة الثالثة:** ظهرت لنا مجموعة من الخيارات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من قبل السيد وهو: شراء مسكن مستعمل؛
- **الخطوة الرابعة:** قمنا باختيار شراء مسكن مستعمل ؛
- **الخطوة الخامسة:** يظهر ملف التنقيط حيث قمنا بإدخال المعطيات التالية:[1]

- الاسم: XX
- اللقب: XXX
- العنوان: قالمة
- الجنس: ذكر
- تاريخ ومكان الازدياد: 10/ 01 /1969؛
- العمر: 52 سنة؛
- الوضعية العائلية: متزوج
- مدخر: لا

- ادخال المعطيات الأساسية:

- السعر / التكلفة: 1000000،00دج؛
- دخل مقدم الطلب: 60000،00دج؛
- الدخل المشترك: 50000،00دج؛
- دخل الودائع: 0،00؛
- قيمة الدفع الشهري: 40%؛
- مدة القرض: 23 سنة؛
- سعر الفائدة: 6،25%؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (14).

- قيمة الضريبة:0،00دج؛
- مبلغ المساهمة: 3500000،00دج؛
- المبلغ المطلوب: 6500000،00دج؛
- المبلغ الممنوح: 62،6379778دج.

➢ **الخطوة السادسة:** بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة من العناصر تظهر في الجهة اليمنى كما يلي:[1]

➢ الدخل: بما أن الدخل= 50000،00دج 60000،00دج = 110000دج.

الأجر القاعدي*6< R < الأجر القاعدي *4 ⟵ 30نقطة.

هذا يعني أن: 4*20000 < R < 6*20000

80000دج < R < 120000دج

➢ **الوظيفة:**

القطاع الذي ينتمي إليه هو:

- قطاع مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20 نقطة.

➢ **أصل المساهمات الشخصية:**

انطلاقا من جدول التنقيط ظهر لنا أن أصل المساهمة الشخصية هو كما يلي:

- ادخار ⟵ 15 نقطة.

➢ **المساهمة الشخصية:** 35% أي مبلغ المساهمة هو 3500000،00دج.

➢ %30<AP<%40 ⟵ 8 نقطة.

➢ **الممتلكات:**

إن الضمان المقدم من قبل الزبون هو عبارة عن مسكن لذلك التنقيط كان كما يلي:

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (14).

- أراضي، منزل، محل تجاري ⟵ 10 نقطة.

➢ **العمر:**

عمر العميل هو52 سنة فإن التنقيط يكون كما يلي:

- 50 سنة < A < 70 سنة ⟵ 2 نقطة.

➢ **الخطوة السابعة:** يتم في الخطوة بجمع جميع نقاط العناصر السابقة، من أجل الحكم على وضعية طالب الائتمان [1]

30 + 20 + 15 + 8 + 8 + 2 = 83 نقطة

بما ان مجموع المعطيات هو 83/ 100 نقطة، المساهمة الشخصية لهذا الزبون قدرت 35% أي أن مبلغ المساهمة هو 3500000،00دج.

مخطط التمويل لهذا الزبون 3500000،00دج+6379778،62دج=10000000،00دج.

وهو سعر السكن المراد شراءه 10000000،00دج.

بما ان خطط التمويل يساوي سعر التكلفة وسعر السكن المراد الحصول عليه، ونسبة المساهمة الشخصية أكثر من 30%.

فهذا يعني أن قرار البنك هو قبول طلب الزبون للقرض العقاري لأن الملف جيد وليس هناك خطر التعثر أو عدم القدرة على السداد.

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (14).

المطلب الثالث: المراحل المتبعة لمنح قرض عقاري في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

بعد إجراء المقابلة مع الزبون وتطبيق خطوات القرض التنقيطي ومعرفة السبب الرئيسي الذي تقدم من أجله للحصول على هذا القرض، وانتهاء عملية تنقيط الزبون، بعد ذلك يتم الطلب من الزبون إحضار ما يلي:

- إحضار ملف القرض بنسختين؛
- مراقبة ومعالجة الوثائق المقدمة من طرف الزبون؛
- يقوم المكلف بعملية حساب القرض بطريقة التنقيط (تحسب على أساس المدخول، السن، الحالة العائلية، الوظيفة، مساهمة الشخصية)؛
- تقديم الملف من أجل دراسته والتأكد من صحة ومصداقيته، وتتم الدراسة القانونية وذلك لمعرفة الصحة القانونية للأوراق المقدمة، وبعدما تتم الدراسة المالية للملف من حيث توفر الشروط وقدرة الزبون على السداد من طرف المكلف بالدراسات. القيام بالزيارة الميدانية، وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان؛
- تقديم الملف للجنة القروض من أجل اتخاذ القرار اللازم إما بالموافقة أو الرفض؛

– حالة الرفض: يرفض الطلب لعدة أسباب: السمعة السيئة، الضمانات غير كافية، نقص الشروط اللازمة والخاصة بمصلحة البنك؛

- تقدم اللجنة الموافقة على القرض؛
- التصريح بالقرض؛
- إمضاء اتفاقية القرض؛[1]
- تقديم الضمانات والشروط المطلوبة:

الضمانات:

-أول رهن عقاري موثق لصالح البنك على الإسكان موضوع التمويل؛

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (17).

-تأمين الوفاة والعجز المطلق والنهائي لصالح البنك؛

-تأمين الإعسار لصالح البنك الذي سيتم أخذه مع SGCI؛

-التأمين على المنزل مع التفويض لصالح البنك؛

-تفويض تأمين CATNAT؛

الشروط:

-الدفع في يد كاتب العدل؛

-انشاء اتفاقية ائتمان؛

-تغطية تكاليف التأمين؛

-فتح حسابين شخصيين وحساب توفير؛[1]

- بعد الحصول على الضمانات والشروط المطلوبة يتم الحصول على القرض، حيث يتم تحرير شيك بنكي من الجهة المختصة وهذا بحضور الموثق والمستفيد من القرض والبائع، فمبلغ القرض يقدم دفعة واحدة.

تسديد القرض:

يلتزم الزبون بتسديد القرض كل شهر دفعات شهرية وكذا فوائد التأخير والمصاريف وذلك بسحب من حسابه الشخصي إلى غاية الانتهاء الكلي لسجل القرض.

الدفعات الشهرية ثابته حيث يتم احتساب آجال الاستحقاق على أساس الدخل وتضم المبلغ الأساسي والفوائد والرسوم والمصاريف.[2]

[1] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (18).

[2] معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة، الملحق رقم (19).

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة الميدانية لكيفية إدارة المخاطر الائتمانية بواسطة القرض التنقيطي في القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة (320) تبين أن استعمالها يسمح بتقدير أدق لمخاطر القرض ، ذلك نظرا للفرق الواضح بين نسبة تصنيفها الصحيح ونسبة التصنيف الصحيح للطرق المتبعة في البنك.

كما اتضح لنا مدى فعالية هذه الطريقة وسهولة تطبيقها على الميدان، مما يساعد البنك على اتخاذ قرار الإقراض المناسب من أجل الوصول إلى أكبر ربحية ممكنة والتقليل من التكاليف الناتجة عن الأخطار المصرفية بشتى أنواعها .

رغم ما يعاب عن هذه الطريقة، فإنها تبقى من الطرق الإحصائية التي تشغل بشكل واسع في المجال المصرفي خاصة في الدول المتقدمة، فهي تعتبر البديل عن التقنيات المالية الأخرى المعتمدة في تقدير الأخطار المصرفية.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل البنوك عصب الاقتصاد وأساس النظام البنكي في شتى أقطاب العالم، حيث تؤدي دورا رياديا في عمليات التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان البنكي، والتوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، ويعتبر قرار منح القرض أو الائتمان من أهم القرارات داخل البنك، إذ يجب توفير ضوابط ومعايير لاتخاذ على نحو يساهم على تحقيق الهدف منه كون هذا القرار قد ينتج بعد تنفيذه مخاطر ائتمانية تتمثل في خطر التعثر أي عدم القدرة على الوفاء والتسديد.

مما يجعل البنوك تعمل جاهدا على توسيع وترقية الإمكانيات ووسائل عملها من أجل تقدير هذه المخاطر، فمخاطر القرض لا يمكن الحد منها كليا، لذلك فإن تقديرها والتنبؤ بحدوثها يعد عملا أساسيا، لأنه يساعد البنوك من التقليص من حدتها والسيطرة عليها إلى ادنى حد ممكن من جهة ومعرفة فرص النجاح وخطر عناصر التهديد التي ستوجهها مستقبلا من جهة أخرى، ويتحقق ذلك باستعمال طرق عملية حديثة وفعالة، ومن بين هذه الطرق توجد طريقة القرض التنقيطي، والتي بإمكانها المساهمة مع طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في مواكبة التحديات الجديدة والطلبات المتزايدة وذلك بسرعتها في أتخاذ القرار والدقة في التنبؤ بالمخاطر وتقديم قاعدة قرار واضحة بشان طلب المؤسسات للإقراض، إذ تجمع تقنية القرض التنقيطي المؤشرات المالية الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسات في نموذج خطي تنبؤي واحد يمكن من خلاله تنقيط المؤسسة على مدى ملاءتها المالية بعد مقارنتها مع نقطة فاصلة بين سلامة أو فشل المؤسسة.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها عند طرح إشكالية البحث وهي:

- الفرضية الأولى " تتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية على أسس سليمة تضمن الربح الدائم للبنوك في المستقبل، وتحليل جميع المخاطر، وتحميع مصادرها بعد تجنب أي عوامل مؤثرة على مجالات الاستثمار المختلفة"، تم قبول هذه الفرضية وهذا ما تم اثباته من خلال الفصل الأول لأن إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر أكبر اهتمامات البنوك في الوقت الراهن، وذلك لأن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية تؤدي إلى زيادة مردودية البنك، ومن ثم زيادة تنافسيتها وحصتها السوقية وتحقيق الربح الدائم، وتحقيق الاستقرار والسلامة في النظام المصرفي والمالي ككل.
- الفرضية الثانية "للقرض التنقيطي دور كبير في المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة خاصة فيما يخص منح الائتمان"، تم قبول هذه الفرضية وهذا ما تم اثباته من خلال الفصل الثاني بحيث طريقة القرض

التنقيطي تسهل عملية دراسة طلبات القروض، والتمييز بين الأفراد والمؤسسات السليمة والعاجزة وعلى أساسه يتم اتخاذ قرار منح الائتمان.

- الفرضية الثالثة "تساهم آلية القرض التنقيطي إيجابيا في إدارة مخاطر الائتمان في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة 320"، تم قبول هذه الفرضية وهذا ما تم اثباته من خلال الفصل الثالث بحيث استعمال القرض الشعبي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت في تقليل مخاطر الائتمان والتنبؤ بمدى قدرة الأفراد على سداد الدين، وتسهل عمليات اتخاذ القرارات بسهولة وبدقة.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها فيما يلي:

- لا يعتمد نجاح البنوك فقط على حجم القروض التي تقدمها، ولكن نجاحها يعتمد بشكل أساسي في القدرة على التعامل مع مخاطر هذه القروض، والتي تعد أكبر تهديد يواجهها في نشاطها وعقبة كبيرة تقف أمامها عند قيامها بمختلف العمليات الائتمانية.
- على الرغم من أن الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا على تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
- تعطي طريقة القرض التنقيطي نقطة لكل مؤسسة أو عميل، ويتم مقارنة هذه النقطة بالنقطة الحرجة، فإذا كانت هذه النقطة أكبر من النقطة الحرجة فإن العميل في حالة جيدة وبالتالي يتم قبول ملفه، خلاف ذلك، يعتبر العميل عاجزا وبالتالي يتم رفض ملفه.
- إن درجة المخاطر ملازمة لعملية الإقراض، وبالتالي لا يمكن إلغائها بصفة نهائية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- تعتبر الطريقة الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي المطبقة في البنوك الجزائرية غير كافية لتقدير مخاطر عدم سداد القرض بمفردها، ومن هنا تأتي أهمية تطبيق طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية لتقدير مخاطر عدم تسديد القرض.
- النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية دليل على نجاعة طريقة القرض التنقيطي في التمييز بين العميل الجيد والغير الجيد.
- يعتبر الائتمان المصرفي في معظم البنوك الجزء الأكبر من نشاطها فمن الطبيعي أن يتم الاهتمام بدرجة كبيرة بمخاطر الائتمان من قبل المصارف والسلطات الرقابية.

التوصيات:

- عدم التساهل في إصدار القروض حيث يجب إتباعها من تاريخ تقديم الطلب حتى تاريخ استحقاقه.
- الحاجة إلى وجود رقابة داخلية تقوم بمراجعة جميع أعمال وأنشطة البنك بما في ذلك إدارة المخاطر.
- حسن استقبال العملاء من قبل البنك واستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتسريع إشباع احتياجاتهم، ومن الضروري إعطاء شكل جيد لواجهة البنك، وتقديم وسائل الراحة للعميل.
- تطبيق أكثر لطريقة القرض التنقيطي في البنوك التي من شأنها أن تساعد البنك على التمييز بين المؤسسات السليمة وغير الكفؤة بدلا من استخداما الأساليب التقليدية مثل طريقة التحليل المالي.
- تعتبر الطريقة الكلاسيكية القائمة على التحليل المالي المطبقة في البنوك الجزائرية غير كافية لتقدير مخاطر عدم سداد القرض بمفردها، ومن هنا تأتي أهمية تطبيق طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية لتقدير مخاطر عدم تسديد القرض.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

1. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2012.
2. بلعزوز بن علي، محمد الطيب امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدون، الجزائر، 2008.
3. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وآثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري، عمان، الأردن، 2011.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
5. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان "، مؤسسة الوراق، الطبعة 1، 2000.
6. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة1، 2019.
7. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الثانية،2018.
8. رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2016.
9. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، طبعة 2008.
10. سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.
11. شقيري نوري موسى، واخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، (بدون سنة نشر).
12. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،2013.
13. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، الائتمان المصرفي . الضمانات المصرفية . الاعتمادات المستندية ، دار الفكر العربي ملتزم الطبع والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

14. صلاح حسين، تحليل وإدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

15. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

16. عبد الكريم قندور وأخرون، إدارة المخاطر " إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية "الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

17. عبد المهدي عبد العزيز العلاوي، إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة1، 2018.

18. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2010، عمان، الأردن.

19. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب تسييرها، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2017.

20. محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية . 2017.

21. محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف _ قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي ، الدار الجامعة، الإسكندرية.

22. هاجر زرارقي، شوقي بورقبة، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع.

➢ المذكرات، الرسائل، الأطروحات

1- إيمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ،المصرف الصناعي السوري أنموذجا بحث مقدم لنيل درجة الماجستير باختصاص المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007.

2- أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية، القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة المسيلة، 2013.

3- بوداح عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2016/ 2017.

4- بوزوران حميد ومشرع لمين، تحليل خطر منح القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط والاحصاء، الجزائر.

5- ريم محمد عبود، نموذج كمي مقترح لقباس وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2016 / 2017.

6- سيف هشام الفخري، الائتمان البنكي ودور التوسع في الأزمات البنكية، ماجستير العلوم المالية والبنكية، جامعة حلب، 2009.

7- صواريوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتور في العلوم الاثتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

8- العايب ياسين، استعمال طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007_2008.

9- علي مانع صنهيت شرار المطيري، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية " دراسة ميدانية "، قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

10- قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوفرة، بومرداس، الجزائر 2009/2008.

11- مراد سالم الطلاع، إدارة العلمية التفاوضية في قرار منح الائتمان " دراسة تطبيقية على مصارف قطاع غزة " قدمت هذه الرسالة استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال2010.

12- ميـاد أنس محمد، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2015.

13- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف نفقا للمعايير الدولية بازل 2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 2007، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة.

14- ميلي سمية، أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك الجزائرية " دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

➢ المجلات

1. الأخضر عزي وأخرون، محاولة تطبيق أسلوب القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القرض بالبنوك الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، 2013.
2. بن عمر خالد، دراسة اقتصادية: تقدير مخاطر القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دار الخلدونية، العدد 13، الجزائر، سبتمبر 2009
3. حاتم كريم بلحاوي، قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القرض التنقيطي، مجلة كوت العلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد
4. خالد علوان، محاولة تطبيق القرض التنقيطي لتقدير مخاطر القروض بالبنوك الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 1، 2003.
5. عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، 2012.
6. عبد العزيز شرابي ومهدي بلوطي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ، العدد2، جامعة معسكر/الجزائر،2002.
7. قطاف عبد القادر، الزاوي عيسى، التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته، البنك الوطني الجزائري كنموذج، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد03 ، مارس 2018.
8. لعروسي قرين زهرة، واخرون، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة البليدة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة الزيان عاشور بالجلفة.
9. مكيد علي وبن عياد فريدة، تقييم مخاطر القروض البنكية، مدخل إحصائي جامعة المدية، مجلة معارف علمية محكمة، العدد 20 (جوان 2016).

➢ **مؤتمرات وملتقيات**

1. حرشوف سهام، صحراوي ايمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 21 أكتوبر 2009
2. سوار يوسف، محمد بن بوزيان، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 18 16 افريل2007.
3. صالح مفتاح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية، تحليلها إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، 16، 17 أفريل 2007.
4. طاهر بغداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجاري الإسلامي ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول، "الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل "، المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي بغرداية، أيام 24/23 فيفري.
5. مزياني نور الدين واخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
6. يوسفات علي، تيقاوي العربي، دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: أليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر 03/04/ 05 ماي، بسكرة، الجزائر، 2011.

المراجع الأجنبية

1- Fred Ntoutoume, "**Methodes Statistiques et Econometriques Scoring du risque de crédit des PME par la modélisation statistique et l'intelligence artificielle chez l'UMECUDEFS**", Mémoire de fin d'études pour

l'obtention du diplôme de Master2 Professionnel, Université "Cheikh Anta Diop" de Dakar, 2007

2- joel bessis , risk management in banking , (john wiley & sons ltd, 1998.

3- Sylvie Coussergues, La banque (structure, marché, gestion),edition dalloz , paris, 1996,

4- yang wang, credit risk management in rural commercial banks china, a thesis submitted in partial of the requirments of edinburgh napier university for the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law, 2013.

المواقع الالكترونية:

1- www.tijaratuna.com

2- www.cpa-bank.dz

قائمة

الملاحق

الملحق (01)

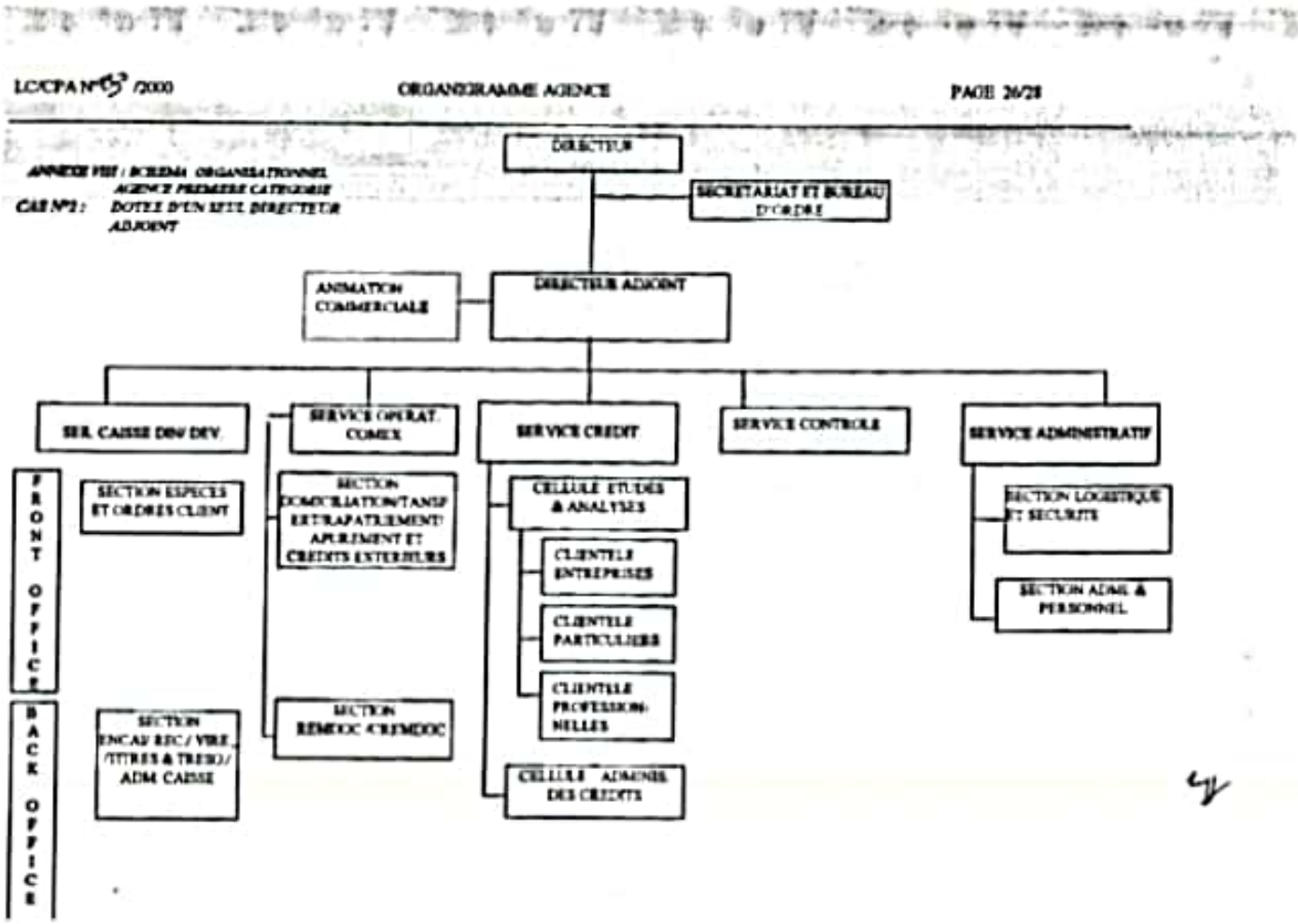

Scanned with CamScanner

Documents administratifs

Demande de crédit d'investissement suivant imprimé CPA (à retirer auprès de nos agences) cachetée et signée par la personne habilitée à engager la société.

Copie certifiée conforme à la déclaration d'investissement, enregistrée auprès de l' APSI pour le secteur privé.

Copie de la décision d'octroi d'avantages fiscaux et parafiscaux de l'APSI éventuellement.

Copie certifiée conforme du R.C. ou récépissé de dépôt, ou toute autre autorisation ou agrément d'exercice.

Copie certifiée conforme des statuts pour les personnes morales.

Copie certifiée conforme du B.O.A.L.
(bulletin officiel des annonces légales)

Copie certifiée conforme du titre de propriété, acte administratif, bail de location du terrain et/ou du local d'exploitation.

Délibération du C.A. autorisant l'investissement pour les EPE.

Documents techniques

Permis de construire en cours de validité.

Plan de masse et de situation du projet à réaliser.

Plan d'architecture et charpente.

Etude géologique du site et autorisation de concession délivrée par l'autorité compétente pour les projets de carrières.

Etudes et analyses de la qualité du gisement pour les projets de production de matériaux de construction et autres.

Documents économiques et financiers

Une étude technico-économique du projet.

Facture proforma et/ou contrat commercial récents pour les équipements à importer de l'etranger.

Facture proforma et/ou contrat commercial récents pour les équipements à acheter localement.

Etat descriptif et estimatif des travaux de génie civil et bâtiment réalisés et restant à réaliser, établi par un bureau d'architecture agréé.

Tout justificatif des dépenses déja réalisées dans le cadre du projet.

الملحق 02

Scanned with CamScanner

Documents comptables et fiscaux

Trois derniers bilans et tableaux de comptes de résultats des exercices clos y compris leurs annexes règlementaires signés par une personne habilitée pour entreprises en activité.

Bilans et tableaux de comptes de résultats prévisionnels établis sur une durée de cinq ans, signés par la personne habilitée.

Pièces fiscales et parafiscales apurées et datant de moins de trois (3) mois pour les entreprises en activité et déclaration d'existance pour les entreprises n'ayant pas encore exercé.

Pour toutes informations complémentaires, contacter notre Réseau d'Exploitation :

Groupes :	Agences :
Alger-Centre	Didouche A, Les Halles, Amirouche, Agha, Didouche B, Hassiba-Ben-Bouali, Didouche C, El-Aurassi.
Alger-Est	Hussein-Dey, Bab-Ezzouar, El-Harrach, Rouiba.
Alger-Ouest	Guevara, El-Khettabi, Port, Aïn-Benian, Bab-Azzoun, Bab-El-Oued.
Hydra	El-Biar, Kouba, Hydra, Les Vergers, Bouzaréah, Val-d'Hydra, Riadh-El-Feth.
Annaba	Annaba 1 & 2, El-Kala, El-Tarf, Port.
Batna	Batna 1 & 2, Biskra, Khenchela, Barika, El-Oued.
Béjaïa	Béjaïa, Hamadites, Akbou, Amizour, Jijel, Taher, Sidi-Aïch
Blida	Blida 1 & 2, Médéa,Sidi-Moussa, Koléa.
Bouira	Bouira 1 & 2, Lakhdaria, Sour-El-Ghozlane, M'Sila.
Chlef	Chlef, Khemis-Miliana, El-Attaf, Relizane, Theniet-El-Had, Tiaret.
Constantine	Constantine, Filali, Mila, Sidi-Mabrouk, Centre-Hippique, Panoramic, Aïn-M'Lila, El-Milia.
Ghardaïa	Ghardaïa, Djelfa, Berriane, Touggourt, Laghouat, Ouargla.
Guelma	Guelma, Souk-Ahras, Tébessa, Skikda, Oum-El-Bouaghi, Aïn-Beida.
Oran-Périphérie	Béchar, Sidi-Bel-Abbès, Arzew, Adrar, Mascara, Mostaganem, Sig, Mohammadia, El-Bayadh, Les Amarnas.
Oran-Ville	Soummam, Khemisti, Ekmuhl, St-Eugène, Port, Cheriet-Ali-Chérif, Gambetta, Hai-Es-Salem.
Sétif	Sétif, B.B.A, M'Sila, El-Eulma, Aïn-Oulmane, Aïn-Azel, Aïn-Kebira, Yahyaoui.
Tizi-Ouzou	Tiz - Ouzou, 1 & 2, Larbâa-Nath-Irathen, Dellys, Drâa-Ben-Kedda, Bordj-Ménaiel.
Tlemcen	Tlemcen, Ghazaouet, Ibn-Khamis, Béni-Saf, Maghnia, Aïn-Temouchent, Saïda, El-Kiffane.

CPA

Une banque à votre écoute

Constitution d'un DOSSIER de CREDIT d'Investissement

CPA

Une banque à votre écoute

Scanned with CamScanner

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

AGENCE GUELMA 320

الملحق 03

DOSSIER DE« PRÊT POUR L'ACQUISITION DE LOGEMENT NEUF »

En 02 exemplaires

* Une demande manuscrite (Montant crédit + durée du crédit demandée)

1- Formulaire de demande de crédit immobilier fourni par l'agence

2- Fiche familiale d'état civil

3- photocopie de la pièce d'identité officielle.

3- Déclaration fiscale (C20) des trois dernières années + bilans prévisionnelles 05 ans et extrait de rôle récent du demandeur non salarié. +MAJ parafiscale + registre de commerce et Immatriculation fiscale

4- Fiche de paie de trois derniers mois pour les salariés + attestation de travail

5-Pour les salaries exerçant dans le secteur privé:

* Déclaration annuelle visée par la CNAS
* Déclaration et demande d'affiliation d'un assuré social

6 - Certificat de résidence (pour justifier de l'adresse exacte du demandeur).

7 - justification du promoteur de la part d'autofinancement de 20% minimum + aide CNL + reste à payer (crédit bancaire) à défaut les reçus de versement au promoteur+ certificat de l'avantage CNL

8- Contrat notarié de réservation ou de vente sur plan signée par le promoteur + livret foncier.

9- Certificat négatif d'inscription d'hypothèque

10 N° assurance

Scanned with CamScanner

Ensemble
nous ouvrons des horizons

Conditions d'éligibilité

- Toute personne physique de nationalité algérienne, résidente en Algérie ou non-résidente, jouissant de la capacité juridique ;
- Justifier d'un autofinancement égal au minimum à 10 % du prix du logement ;
- Justifier d'un revenu stable, régulier et égal à au moins une fois le SNMG ;
- Pour les résidents à l'étranger, la prise en compte de 50% du revenu servi converti en monnaie nationale.

Caractéristiques du prêt

Le prêt qui préserve votre équilibre budgétaire

- Le montant du crédit peut atteindre 90% du prix du logement objet de financement.
- Pour les demandeurs disposant d'un revenu égal ou supérieur à 15 fois le SNMG, la mensualité peut aller jusqu'à 50% du revenu.
- L'apport personnel doit être égale à 10% au minimum du prix du logement objet du financement.
- La durée de remboursement du crédit peut atteindre 30 ans dans la limite d'âge de 75 ans.
- Le taux d'intérêt applicable est de 6,25% pour les non épargnants et 5,75% pour les épargnants. Ce taux est variable selon les conditions générales de banque.
- Le remboursement s'effectue par mensualités constantes ne depassant pas 30 % au maximum du revenu global net de l'emprunteur .
- La première échéance du prêt est remboursable six (06) mois à compter de la date de sa mobilisation.
- Le montant du prêt est déterminé en fonction de l'âge de l'emprunteur et de ses revenus.
- Les revenus du conjoint ou d'un tiers garant (caution) sont pris en considération en cas de co-emprunt ou de caution de garantie.

Garanties exigées

- L'hypothèque notariée de premier rang au profit de la banque sur le logement objet de financement ;
- Assurance décès et invalidité absolue et définitive (IAD) au profit de la banque ;
- Assurance sur habitation avec délégation au profit de la banque ;
- Délégation assurance catastrophes naturelles (CATNAT).
- L'acte de caution solidaire, dans le cas où le revenu du conjoint et/ou d'un parent direct est pris en compte dans le calcul de la capacité de remboursement du demandeur de crédit.

Constitution du dossier

- Formulaire de demande de crédit à renseigner et à signer (à retirer auprès de l'agence CPA de votre choix).
- Contrat de vente sur plans notarié enregistré et publié et accompagné de l'attestation de garantie délivrée par le fonds de garantie et de caution mutuelle de la promotion immobilière pour un logement en cours de réalisation ;
- Photocopie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Attestation fiscale récente du demandeur non salarié ;
- Fiches de paie des trois derniers mois pour les salariés ;
- Justificatif de résidence actuelle de l'emprunteur (certificat de résidence ou quittance d'électricité ou d'eau).

Les informations contenues dans le présent document sont données à titre indicatif. Le personnel dédié en agence vous fournira toutes les informations nécessaires pour l'aboutissement de votre demande de prêt.

Pour plus d'informations n'hésitez pas à vous rapprocher de l'une de nos agences ou contactez notre centre d'appel au : 021 64 15 15

الملحق 04

Scanned with CamScanner

AGENCE GUELMA 320

CONSTITUTION DE DOSSIER DE

« PRÊT A LA CONSTRUCTION D'UNE MAISON INDIVIDUELLE »

En 02 exemplaires

* Une demande manuscrite (Montant crédit + durée du crédit demandée)

1- Acte de vente des domaines ou acte de propriété du terrain.

2- bulletin de renseignement succinct, délivré par la conservation foncière (Négatif hypothèque).

3- Permis de construire en cours de validité (de moins de 03 ans).

4- Plans de la construction établis par un bureau d'études d'architecture.

5- Devis estimatif et quantitatif du coût de la construction établi par un bureau d'études «Expert MEDJELDI Rachid-KIRATI AYACHE-SAID TOUMI KAMEL-BELDJEBLI MOHAMED »

6- Planning prévisionnel de réalisation établi par l'expert.

7- Attestation de travaux faits délivrée par un bureau d'études, qui justifie de l'existence de travaux de mise en chantier prouvant l'engagement d'un apport personnel égal au moins à 30% du coût de la construction, terrain et études exclus établie par l'expert

8- Fiche familiale d'état civil et photocopie de la pièce d'identité officielle.

9- Déclaration fiscale (C20) des trois dernières années + bilans révisionnelles 05 ans et extrait de rôle récent du demandeur non salarié+MAJ parafiscale + registre de commerce et Immatriculation fiscale

10- Fiche de paie de trois derniers mois pour les salariés+ attes travail

11- Titre d'occupation du logement actuel ou certificat de résidence pour justifier de l'adresse exacte du demandeur).

12- Formulaire de demande de crédit à la construction de la maison individuelle.

13* Pour les salaries exerçant dans le secteur privé:

* Déclaration annuelle des salaries visée par la CNAS
* Déclaration et demande d'affiliation d'un assuré social

14 N° assurance

Scanned with CamScanner

الملحق 06

AGENCE GUELMA 320

CONSTITUTION DE DOSSIER DE
« PRÊT A L'AMENAGEMENT DE LA MAISON INDIVIDUELLE »

En 02 exemplaires

* Une demande manuscrite (Montant crédit + durée du crédit demandée)

- Copie de l'acte de propriété du bien immobilier

2- bulletin de renseignement succinct, délivré par la conservation foncière (Négatif hypothèque).

5- Devis estimatif et quantitatif du coût de l'aménagement établi par un bureau d'études **«Expert MEDJELDI Rachid-KIRATI AYACHE-SAID TOUMI KAMEL – BELDJEBLI MOHAMED»**

6- Planning prévisionnel de réalisation établi par l'expert

8- Fiche familiale d'état civil et photocopie de la pièce d'identité officielle.

9- Déclaration fiscale (C20) des trois dernières années + bilans prévisionnelles 05 ans et extrait de rôle récent du demandeur non salarié. +MAJ parafiscale + registre de commerce et Immatriculation fiscale

10- Fiche de paie de trois derniers mois pour les salariés+ attes travail

11- Titre d'occupation du logement actuel ou certificat de résidence (Pour justifier de l'adresse exacte du demandeur).

12- Formulaire de demande de crédit

13* Pour les salaries exerçant dans le secteur privé:

* Déclaration annuelle des salaries visée par la CNAS

*Déclaration et demande d'affiliation d'un assuré social

14*N° assurance

Scanned with CamScanner

الملحق 07

Les Caractéristiques de votre crédit :

- Vous empruntez en toute sécurité, en préservant l'équilibre de votre budget.

> Montant: Peut atteindre au maximum 80% du montant des travaux de la construction ou 100% du montant des travaux d'extension, en fonction de la capacité de remboursement de l'emprunteur.

> Durée de remboursement : Peut atteindre vingt cinq (25) ans pour les non épargnants et trente (30) ans pour les épargnants.

Le prêt doit être remboursé intégralement dans la limite d'âge de 65 ans. Elle peut aller jusqu'à 70 ans dans le cas où la pension de la retraite resterait égale à 100 % du revenu précédemment perçu.

> Remboursement: Par mensualités constantes à hauteur de 30% du revenu global net mensuel (RGNM).

> Taux d'intérêt : variable selon les conditions générales de banque en vigueur.

> Déblocage du crédit : par crédit au compte du client.

> Période de différé : Elle est de 03 mois à compter de :

- La date de déblocage du crédit lorsque celui-ci est utilisé en une tranche;
- La date du dernier déblocage lorsque celui ci est utilisé par tranches.

> Apport personnel : 20% au minimum du coût de la construction et sans apport pour les travaux d'entension.

Conditions d'éligibilité :

> Toute personne physique de nationalité algérienne, résidente en Algérie, non résidente, ou en situation de détachement à l'étranger pour des missions temporaires.

> Justifier un revenu stable et régulier égale ou supérieur à quinze mille (15.000,00 DA) au minimum.

> Présenter une attestation d'avancement des travaux établie par un bureau d'études agréé par la banque justifiant un état d'avancement de 20% de la construction.

Garanties à présenter:

- Pour prétendre à un prêt, vous devez remettre :

> Une hypothèque notariée de premier rang sur le terrain et les constructions qui y seront édifiées au profit du CPA.

> Une assurance décès et invalidité absolue et définitive (IAD) et une assurance multirisque habitation, avec subrogation au profit du CPA.

> Un acte de caution personnelle et solidaire du conjoint dans le cas où le revenu de celui-ci est pris en compte.

Constitution du dossier de crédit

- Des chargés de clientèle sont à votre disposition pour vous accompagner dans la constitution du dossier.

> Copie de l'acte de propriété du terrain ou contrat de vente délivré par les domaines;

> Permis de construire en cours de validité;

> Certificat négatif d'inscription d'hypothèque;

> Devis estimatif et quantitatif du coût de la construction établi par un bureau d'études agréé par la banque;

> Planning prévisionnel de réalisation;

> Attestation d'état d'avancement des travaux délivrée par un bureau d'études agréé par la banque justifiant la part d'autofinancement;

> Fiche familiale d'état civil et photocopie de la pièce d'identité officielle;

> Attestation fiscale récente du demandeur non salarié;

> Fiche de paie des trois derniers mois pour les salariés;

> Titre d'occupation du logement actuel ou certificat de résidence (pour justifier de l'adresse exacte du demandeur);

> Formulaire de demande de crédit dûment renseigné (à retirer auprès d'une agence de votre choix).

Scanned with CamScanner

Ensemble
nous réalisons vos aspirations

Conditions d'éligibilité

- Toute personne physique de nationalité algérienne, résidente en Algérie ou non- résidente, jouissant de la capacité juridique ;
- Justifier d'un revenu stable, régulier et égal à au moins une fois le SNMG ;
- Pour les résidents à l'étranger, la prise en compte de 50% du revenu servi converti en monnaie nationale.
- Il doit disposer d'un logement en toute propriété.

Caractéristiques du prêt

- Le Montant du crédit peut atteindre 100% du coût des travaux à réaliser sans dépasser 70 % de la valeur du logement évalué et expertisé par un bureau d'études agrée par la banque.
- Le remboursement s'effectue par mensualités constantes ne depassant pas 30 % au maximum du revenu global net de l'emprunteur .
- L'apport personnel est constitué du bien immobilier concerné par la réalisation des travaux d'aménagement,
- La durée de remboursement peut atteindre 30 ans dans la limite d'âge de 75 ans.
- Le taux d'intérêt applicable est de 6,25% pour les non épargnants et 5,75% pour les épargnants. Ce taux est variable selon les conditions générales de banque.
- La première échéance du prêt est remboursable six (06) mois à compter de la date de sa mobilisation.
- Le montant du prêt est déterminé en fonction de l'âge de l'emprunteur et de ses revenus. Les revenus du conjoint ou d'un tiers garant (caution) sont pris en considération en cas de co-emprunt ou de caution de garantie.

Garanties exigées

- L'hypothèque notariée de premier rang au profit de la banque sur le logement objet des travaux à financer ;
- Assurance décès et invalidité absolue et définitive (IAD) au profit de la banque ;
- Assurance Multirisques Habitations avec délégation au profit de la banque ;
- Délégation assurance Catastrophes Naturelles (CATNAT) ;
- L'acte de caution solidaire, dans le cas où le revenu du conjoint et/ou d'un parent direct est pris en compte dans le calcul de la capacité de remboursement du demandeur de crédit.

Constitution du dossier

- Formulaire de demande de crédit à renseigner et à signer (à retirer auprès de l'agence CPA de votre choix).
- Copie de l'acte de propriété du logement ou contrat de vente délivré par les domaines ;
- Certificat négatif d'inscription d'hypothèque ;
- Devis estimatif et quantitatif du coût des travaux d'aménagement établi par un bureau d'études agrée par la banque ;
- Rapport d'existence, d'évaluation et d'expertise du bien immobilier délivré par un bureau d'études agrée par la banque ;
- Photocopie de la pièce d'identité en cours de validité ;
- Attestation fiscale récente du demandeur non salarié ;
- Fiche de paie des trois derniers mois pour les demandeurs salariés ;
- Justificatif de résidence actuelle de l'emprunteur (certificat de résidence ou quittance d'électricité ou d'eau).

Les informations contenues dans le présent document sont données à titre indicatif. Le personnel dédié en agence vous fournira toutes les informations nécessaires pour l'aboutissement de votre demande de prêt.

Pour plus d'informations n'hésitez pas à vous rapprocher de l'une de nos agences

ou contactez notre centre d'appel au : 021 64 15 15

الملحق 08

Scanned with CamScanner

الملحق 09

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

AGENCE GUELMA 320

CONSTITUTION DE DOSSIER DE

« PRÊT POUR L'ACQUISITION DU LOGEMENT - P A P - »

En 02 exemplaires

* Une demande manuscrite (Montant crédit + durée du crédit demandée)

1- Formulaire de demande de crédit immobilier fourni par l'agence

2- Fiche familiale d'état civil et photocopie de la pièce d'identité officielle.

3- Déclaration fiscale (C20) des trois dernières + bilans prévisionnelles 05 ans années et extrait de rôle récent du demandeur non salarié. +MAJ parafiscale + registre de commerce et Immatriculation fiscale

4- Fiche de paie de trois derniers mois pour les salariés + attestation travail

5 - Titre d'occupation du logement actuel ou certificat de résidence (pour justifier de l'adresse exacte du demandeur).

6 - justification de la disponibilité de la part d'autofinancement de 20% minimum (avoir en compte bancaire ou versement au promoteur)

7 - Copie légalisée de la promesse de vente notariée enregistré et publié décrivant de manière précise le bien immobilier ainsi que le montant de la transaction

8- Copie de l'acte de propriété du bien immobilier

9 - Certificat négatif d'inscription d'hypothèque

10- Un rapport d'expertise délivré par l'expert (MEDJELDI Rachid-KIRATI AYACHE-SAID TOUMI KAMEL-BELDJEBLI MOHAMED)

11- Pour les salaries exerçant dans le secteur privé:

* Déclaration annuelle visée par la CNAS

Déclaration et demande d'affiliation d'un assuré social

12 N° assurance

Scanned with CamScanner

Ensemble nous faisons les meilleurs choix

Conditions d'éligibilité

- Toute personne physique de nationalité algérienne, résidente en Algérie ou non résidente, jouissant de la capacité juridique ;
- Justifier d'un autofinancement égal au minimum à 10 % du prix du logement ;
- Justifier d'un revenu stable, régulier et égal à au moins une fois le SNMG ;
- Pour les résidents à l'étranger, la prise en compte de 50% du revenu servi, converti en monnaie nationale.

Caractéristiques du prêt

Le prêt qui préserve votre équilibre budgétaire

- Le montant du crédit peut atteindre 90% du prix du logement objet de financement.
- Le remboursement s'effectue par mensualités constantes ne dépassant pas 30 % au maximum du revenu global net de l'emprunteur .
- Pour les demandeurs disposant d'un revenu égal ou supérieur à 15 fois le SNMG, la mensualité peut aller jusqu'à 50% du revenu.
- L'apport personnel doit être égal à 10% au minimum du prix du logement objet du financement.
- La durée de remboursement du crédit peut atteindre 30 ans dans la limite d'âge de 75 ans.
- Le taux d'intérêt applicable est de 6,25% pour les non épargnants et 5,75% pour les épargnants. Ce taux est variable selon les conditions générales de banque.
- La première échéance du prêt est remboursable six (06) mois à compter de la date de sa mobilisation.

Garanties exigées

- L'hypothèque notariée de premier rang au profit de la banque sur le logement objet du financement ;
- Assurance décès et invalidité absolue et définitive (IAD) au profit de la banque ;
- Assurance multirisques habitation avec délégation au profit de la banque ;
- Délégation assurance catastrophes naturelles (CATNAT).
- L'acte de caution solidaire, dans le cas où le revenu du conjoint et/ou d'un parent direct est pris en compte dans le calcul de la capacité de remboursement du demandeur de crédit.

Constitution du dossier

- Formulaire de demande de crédit à renseigner et à signer (à retirer auprès de l'agence CPA de votre choix).
- Copie légalisée de la promesse de vente notariée publiée et enregistrée ou à défaut une fiche signalétique prévue par la réglementation ;
- Certificat négatif d'hypothèque de date récente ;
- Copie de l'acte de propriété du bien immobilier ;
- Rapport d'existence, d'expertise et d'évaluation du bien immobilier délivré par un bureau d'études agréé par la banque ;
- Photocopie de la pièce d'identité en cours de validité.
- Attestation fiscale récente du demandeur non salarié ;
- Fiche de paie des trois derniers mois pour les salariés ;
- Justificatif de résidence actuelle de l'emprunteur (certificat de résidence ou quittance d'électricité ou d'eau).

Les informations contenues dans le présent document sont données à titre indicatif. Le personnel dédié en agence vous fournira toutes les informations nécessaires pour l'aboutissement de votre demande de prêt.

Pour plus d'informations n'hésitez pas à vous rapprocher de l'une de nos agences ou contactez notre centre d'appel au : 021 64 15 15

الملحق 10

Scanned with CamScanner

الملحق 11

```
BAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAC
@BAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAC@
@@ CREDITS:                                                                   @@
@@                                                                            @@
@@                                                                            @@
@@      _Code___Libelle______________________________________________________@@
@@                                                                            @@
@@                                                                            @@
@@     011 ACHAT LOGEMENT NEUF                                                @@
@@     012 ACHAT LOGEMENT SUR PLAN                                            @@
@@     013 ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP                                     @@
@@     014 CONSTRUCTION LOGEMENT INDIVID.                                     @@
@@     015 AMENAGEMENT LOGEMENT                                               @@
@@     016 EXTENSION MAISON INDIVIDUELLE                                      @@
@@     017 CREDIT IMMOBILIER BONIFIE A 1%                                     @@
@@     018 CREDIT IMMOBILIER BONIFIE A 3%                                     @@
@@     019 CONVENTION CPA/CNEP                                                @@
@@                                                                            @@
@@                                                                            @@
@@ESC=Selection  F3=Abandon                                                   @@
@@                                                                            @@
@DAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAE@
@                                                                              @
DAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAA
```

Scanned with CamScanner

الملحق 12

00320 القرض الشعبي الجزائري Date:28/06/2021

Crédit Populaire d'Algérie

FICHE DE SCORING

Nom :G
Prenom :F
Adresse:
Sexe:M Sit.Fam:M Date Naiss:15/11/1970(Age:51ans) Epargnant:NON

Credit:ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP
No/Ref:

Prix / Cout	: 10 000 000,00
Revenu Postulant:	60 000,00
Revenu Conjoint :	0,00
Revenu Caution :	0,00
P/ Mensualite :	33 %
Duree Credit :	24ans
Taux Interet :	6,25
Taux TVA :	0,00
Montant Apport :	1 000 000,00
Credit Sollicite:	9 000 000,00
Credit Octroye :	2 924 458,85
ECHEANCE (33%) :	19 800,00

Score:

	Pts
REVENU	/ 40: 20
EMPLOI	/ 20: 20
ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 15
APPORT PERSONNEL	/ 10: 0
ACTIFS	/ 10: 10
AGE	/ 5: 2
TOTAL	/100: 67

Attention! CREDIT+APPORT INFERIEUR au Prix

RETOUR IMPRIMER ENREGISTRER QUITTER

Scanned with CamScanner

الملحق 13

00320 القرض الشعبي الجزائري Date:28/06/2021

FICHE DE SCORING

Crédit Populaire d'Algérie

Nom :G Crédit:ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP
Prenom :F No/Ref:
Adresse:
Sexe:M Sit.Fam:M Date Naiss:15/11/1970(Age:51ans) Epargnant:NON

Prix / Cout	: 10 000 000,00
Revenu Postulant:	60 000,00
Revenu Conjoint :	50 000,00
Revenu Caution :	0,00
P/ Mensualite :	40 %
Duree Credit :	24ans
Taux Interet :	6,25
Taux TVA :	0,00
Montant Apport :	1 000 000,00
Credit Sollicite:	9 000 000,00
Credit Octroye :	6 498 797,45
ECHEANCE (73%) :	44 000,00

Score:

		Pts
REVENU	/ 40:	30
EMPLOI	/ 20:	20
ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15:	15
APPORT PERSONNEL	/ 10:	0
ACTIFS	/ 10:	10
AGE	/ 5:	2
TOTAL	/100:	77

Attention! CREDIT+APPORT INFERIEUR au Prix

RETOUR IMPRIMER ENREGISTRER QUITTER

Scanned with CamScanner

ملحق 14

CPA / 00320 Date:16/08/2021

FICHE DE SCORING

Nom :XXXX
Prenom :XXX
Adresse:XXX
Sexe:M Sit.Fam:M Date Naiss:10/01/1969(Age:52ans) Epargnant:NON

Credit:ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP
No/Ref:

Prix / Cout	: 10 000 000,00
Revenu Postulant	: 60 000,00
Revenu Conjoint	: 50 000,00
Revenu Caution	: 0,00
P/ Mensualite	: 40 %
Duree Credit	: 23ans
Taux Interet	: 6,25
Taux TVA	: 0,00
Montant Apport	: 3 500 000,00
Credit Sollicite	: 6 500 000,00
Credit Octroye	: 6 379 778,62
ECHEANCE (73%)	: 44 000,00

Score:

	Pts
REVENU	/ 40: 30
EMPLOI	/ 20: 20
ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 15
APPORT PERSONNEL	/ 10: 8
ACTIFS	/ 10: 8
AGE	/ 5: 2
TOTAL	/100: 83

Attention! CREDIT+APPORT INFERIEUR au Prix

RETOUR IMPRIMER ENREGISTRER QUITTER

Scanned with CamScanner

CPA / 00320 Date:16/08/2021

FICHE DE SCORING

Nom :XXXX
Prenom :XXX
Adresse:XXX
Sexe:M Sit.Fam:M Date Naiss:10/01/1969(Age:52ans) Epargnant:NON

Credit:ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP
No/Ref:

Prix / Cout	: 10 000 000,00
Revenu Postulant	: 60 000,00
Revenu Conjoint	: 50 000,00
Revenu Caution	: 0,00
P/ Mensualite	: 40 %
Duree Credit	: 23ans
Taux Interet	: 6,25
Taux TVA	: 0,00
Montant Apport	: 3 500 000,00
Credit Sollicite	: 6 500 000,00
Credit Octroye	: 6 379 778,62
ECHEANCE (73%)	: 44 000,00

Score:

		Pts
REVENU	/ 40:	30
EMPLOI	/ 20:	20
ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15:	15
APPORT PERSONNEL	/ 10:	8
ACTIFS	/ 10:	8
AGE	/ 5:	2
TOTAL	/100:	83

Attention! CREDIT+APPORT INFERIEUR au Prix

RETOUR IMPRIMER ENREGISTRER QUITTER

Scanned with CamScanner

الملحق 15

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Groupe d'Exploitation : مجموعة الإستغلال .....

Dossier N° : رقم الملف

Agence domiciliaire : وكالة التوطين .....

N° Compte d'épargne : رقم حساب التوفير

N° Compte Chèque : رقم حساب الصك

(طلب قرض عقاري)

(Demande d'un Crédit Immobilier)

Etat Civil — الحالة المدنية

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Nom :	.....	.....	اللقب :
Prénoms :	.....	.....	الاسم :
Date de naissance :	.....	.....	تاريخ الميلاد :
Lieu de naissance :	.....	.....	مكان الإزدياد :
Situation Familiale :	.....	.....	الحالة العائلية :
Personnes à charge :	.....	.....	الأفراد المتكفل بهم :
Adresse actuelle :	.....	.....	العنوان الحالي :
Téléphone :			رقم الهاتف :
Références Bancaires			المراجع البنكية :
CPA / Compte No :	.....	.....	ق.ش.ج/ حساب رقم:
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
CPA / Livret No :	.....	.....	ق.ش.ج/ دفتر رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
Autres Banques			البنوك الأخرى
Compte No :	.....	.....	حساب رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :

Demandeur Salarié — الطالب الأجير

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Employeur/Nom ou Raison Sociale :	.....	.....	المستخدم / الإسم أو العنوان التجاري :
Adresse :	.....	.....	العنوان :
Activité :	.....	.....	النشاط :
Demandeur/Fonction Exercée :	.....	.....	الطلب / المهنة الممارسة :
Depuis le :	.....	.....	منذ تاريخ :
Ancienneté dans l'emploi précédent :	.....	.....	الأقدمية في المهنة السابقة :

Scanned with CamScanner

Demandeur non Salarié — الطالب غير أجير

Nature de l'activité ou profession exercée : ..... : طبيعة النشاط أو المهنة الممارسة
Depuis le : ..... منذ تاريخ :
Adresse professionnelle : ..... العنوان المهني :
Téléphone ou Fax : ..... الهاتف أو الفاكس :
Forme juridique (p / les stés) : ..... الشكل القانوني (للشركات) :
Capital social : ..... رأس المال الإجتماعي :
Immatriculation au R.C. N°: ..... مسجل في السجل التجاري رقم :
Date : ..... à ..... في ..... بتاريخ :

Le demandeur est-il ? هل الطالب ☐ Propriétaire مالك للمحل ☐ Gérant libre مسير حر
Valeur du fonds DA : ..... قيمة المحل د.ج.

Date d'expiration du bail de location : ..... تاريخ إنتهاء عقد الإيجار :

Patrimoine Immobilier — الملكية العقارية

	Demandeur — الطالب	Conjoint / Caution — القرين / الكفالة
Désignation des biens immeubles : — تعيين الأملاك العقارية :	.....	.....
Adresse : — العنوان :	.....	.....
Année d'acquisition : — سنة الإقتناء :	.....	.....
Prix d'acquisition : — ثمن الإقتناء :	.....	.....
Valeur estimative actuelle: — القيمة المقدرة حاليا :	.....	.....

Emprunts Contractés — القروض المحصلة
(par le demandeur et/ou son conjoint) — (من طرف الطالب أو القرين)

1 - Emprunts en cours — 1 – القروض الحالية

Prêteurs — المقرضون	Année — السنة	Montant — المبلغ	Durée — المدة	Mensualités — التسديدات الشهرية	Encours — المبلغ المتبقي	Garanties — الضمانات

2 -Nature du prêt sollicité — 2 – طبيعة القرض المطلوب

Hors Epargne ☐ خارج التوفير — Adossé au Livret Epargne Logement ☐ المسند لدفتر التوفير السكن

مبلغ القرض المطلوب
Montant du prêt sollicité : .....
مدة التسديد
Durée de remboursement : .....
مبلغ التسديد الشهري المقترح نظريا
Mensualité théorique proposée : .....

ثمن الملك العقاري
Prix du bien immobilier : .....
المردود السنوي للزوجين
Revenus annuels du couple : .....
المردود الشهري للزوجين
Revenus mensuels du couple : .....

Date souhaitée de mise à disposition des fonds : ..... : التاريخ المرغوب فيه لوضع الأموال تحت التصرف

Scanned with CamScanner

Plan de Financement

مخطط التمويل

المساهمة الشخصية للطالب (للتبرير)
Apport personnel du demandeur (à justifier) ..... DA :

قيمة القرض
Montant du crédit : ..... DA :

قيمة / ثمن
Coût / Prix : ..... DA :

قيمة الخبرة
Valeur de l'expertise : ..... DA :

Ressources Annuelles
(à préciser et à justifier)

الموارد السنوية
(للتوضيح و التبرير)

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	
Revenus Professionnels :	.....	.....	المداخيل المهنية :
Salaires :	.....	.....	الأجور :
Forfait :	.....	.....	الجزافي :
Bénéfice réalisé :	.....	.....	الأرباح المسجلة :
Revenus Extra-Professionnels :	.....	.....	المداخيل غير المهنية :
Prestation Familiales :	.....	.....	الإعانات العائلية :
Loyers :	.....	.....	الأجور المقبوضة :
Pensions-retraites etc... :	.....	.....	منح - التقاعد الخ... :
Aides de l'Etat :	.....	.....	إعانة الدولة :
Autres revenus :	.....	.....	مداخيل الأخرى :

Programme à Financer

البرنامج موضوع التمويل

1 - Aquisition d'un logement — 1 - إقتناء السكن

☐ Neuf (A) جديد (أ) — ☐ Sur plan (B) على المخطط (ب) — ☐ P.A.P. (C) من خاص إلى خاص

☐ Maison individuelle السكن الفردي — ☐ Logement Collectif السكن الجماعي

2 - Construction d'une maison individuelle — 2 - بناء السكن الفردي

☐ Construction (A) بناء (أ) — ☐ Extension (B) تمديد (ب)

3 - Travaux d'aménagement — 3 - أشغال التهيئة

☐ Maison individuelle السكن الفردي — ☐ Logement Collectif السكن الجماعي

Informations Générales

معلومات عامة

-Adresse du logement/Construction:	.....	.....	عنوان السكن/مكان البناء :
-Type de logement/Construction:	.....	.....	وعية السكن/البناء :
- Surface habitable :	.....	.....	مساحة الصالحة للسكن :
-Date de début des travaux :	.....	.....	اريخ بداية الأشغال :
- Prix de l'habitation ou des travaux d'aménagement :	.....	.....	ن السكن أو أشغال التهيئة :
- Date d'achèvement de l'habitation ou des T.A. :	.....	.....	اريخ إنتهاء السكن أو شغال التهيئة :

Informations Particulières

معلومات خاصة

- Nom ou R.S. du promoteur/vendeur : (1)	.....	.....	اسم أو الحالة الشخصية لمقاول/البائع : (1)
-Adresse du promoteur/vendeur:(1)	.....	.....	عنوان المقاول/البائع : (1)
-Montant des avances versées:(1)	.....	.....	مبلغ المسبقات المدفوعة : (1)
-N° et date d'obtention du permis de construire : (2)	.....	.....	رقم و تاريخ تحصيل رخصة البناء : (2)
- Adresse du bureau qui a réalisé l'études : (2)	.....	.....	عنوان المكتب الذي حقق الدراسة : (2)
- Superficie du terrain : (2)	.....	.....	مساحة الأرض : (2)
- Surface habitable actuelle : (2)	.....	.....	المساحة الصالحة للسكن حاليا : (2)
- Surface de l'extension : (2)	.....	.....	مساحة التمديد : (2)
- Description des travaux à réaliser : (3)	.....	.....	وصف الأشغال التي ستنشأ : (3)

Scanned with CamScanner

Destination des Locaux

تخصيص المحـــــلات

A - Logement actuel :

أ - المسكن الحالي :

هل أنتم
Etes-vous ?

- ☐ مستأجرين — Locataire
- ☐ ساكنين مجاني — Logé gratuitement
- ☐ مسكن وظيفي — Logement de Fonction
- ☐ مالكين — Propriétaire
- ☐ إيجار شهري — Loyer mensuel
- ☐ مع العائلة — En famille

Sort du logement après la nouvelle acquisition ?

مصير السكن بعد الإقتناء الجديد؟

- ☐ معاد للملاك — Rendu au proprietaire
- ☐ محتفظ — Conservé
- ☐ مؤجر — Loué
- ☐ مبيع — Vendu

B - Destination du nouveau bien immobilier

ب - تخصيص الملك العقاري الجديد

- ☐ إقامة رئيسية — Résidence principale
- ☐ إقامة ثانوية — Résidence secondaire

اشهد أن جميع المعلومات المصرح بها أعلاه هي صادقة و حقيقية الى تاريخ اليوم، نتيجة لذلك فإن كل تصريح خاطئ، غير متعمد أو إيرادي محتوي في هذه الوثيقة أتحمل مسؤوليته أمام البنك.

Je certifie que toutes les informations déclarées ci-dessus sont sincères et exactes à la date de ce jour. En conséquence, toute fausse déclaration intentionnelle ou involontaire contenue dans ce formulaire engage pleinement ma responsabilité vis à vis de la Banque.

A : ..... le, ... في

إمضاء الطالب
Signature du demandeur

متبوع بعبارة مكتوبة بخط اليد (قرىء وصدق عليه)
Après la mention *"Lu et approuvé"*

Scanned with CamScanner

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الملحق 16

le .....

AUTORISATION DE CREDIT N° |_|_|_|_|_|

COMITE DE CREDIT : .....

DATE DE DECISION DU CREDIT |_|_|_|_|_|

NOM OU RAISON SOCIALE : .....

.....

ACTIVITE : .....

ADRESSE : .....

.....

NUMERO DU COMPTE |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

DESTINATAIRE

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.

N° Ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE
			TOTAL		

TOTAL EN LETTRES : .....

N° Ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIERS DE DINARS

CONDITIONS ET OBSERVATIONS

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE

Suite au verso

NB : Cette autorisation est valable une année

Scanned with CamScanner

الملحق 17

إتفاقية قرض بفائدة مدعمة
لشراء سكن اجتماعي تساهمي

بين الممضين أسفله :

"القرض الشعبي الجزائري" مؤسسة عمومية إقتصادية شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ 48.000.000.000 دج الكائن مقره الاجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش- الجزائر- الممثل من طرف السيد **لزهاري بدر الدين** مدير بالنيابة وكالة **قالمة** .الكائنة بقالمة شارع سربدي محمد الطاهر رقم 02

و كذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له من طرف السيد رئيس مدير عام .

المدعو فيما يلي " القرض الشعبي الجزائري "

من جهة ,

و

السيد / السيدة / الآنسة ..... الوظيفة .....
المولود (ة) بتاريخ ..... في .....
إبن (ت).....و .....
رقم ب . ت . و / ر. س .....المسلمة بتاريخ .....من طرف.....
العنوان .....
.....
المهنة ..... المستخدم .....
عنوان المستخدم ..... رقم الهاتف .....
حساب بنكي / حساب جاري بريدي رقم (*) .....وكالة.....

المدعو فيما يلي " المقترض" .

من جهة أخرى ,

تم الاتفاق و إقرار ما يلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الإتفاقية , يمنح " القرض الشعبي الجزائري " " للمقترض " قرضا عقاريا بفائدة مدعمة لشراء سكن ترقوي جماعي وفق الشروط الخاصة و العامة الآتية :

(*) أشطب العبارة غير المستعملة

الشروط الخاصة للقرض

1) مبلغ القرض : .

دج (بالأرقام)

Scanned with CamScanner

(بالأحرف)

2) **موضوع القرض :** لشراء سكن اجتماعي تساهمي
3) **المدة الإجمالية للقرض** ( ) سنة تنقسم إلى ثلاثة (03) مراحل :

- فترة الاستعمال :
- فترة التأجيل :( )ستة أشهر أي
- فترة التسديد :

4) **نسبة الفوائد الاستدلالية**
:
وفق الشروط البنكية السارية المفعول في القرض الشعبي الجزائري.

نسبة الفائدة السارية المفعول حاليا هي 6% .

يتحمل "المقترض" ,حسب مدخوله, نسبة فائدة تقدر بـ ( ) :
☐ 1% أو ☐ 3%
الفارق الممثل لنسبة الفائدة المدعمة تتحمله الخزينة العمومية.

5) **عمولة التسيير**10000 دج.

6) **قسط التأمين على القرض**..... دج طيلة مدة القرض .

7) **مساهمة " المقترض "** ***(تمويل ذاتي)*** :
النسبة : ..... % من قيمة العقار الممول أي :.

8) **تعيين العقار محل التمويل :**

- نوعية السكن : لشراء سكن اجتماعي تساهمي
- العنوان :
- الطابق : مساحة المسكن : ..... م²
- شركة الترقية العقارية :

9) **المدخول الشهري "للمقترض" :** دج / شهريا

10) **التأمينات و الضمانات :**
تفويض رهن رسمي من الدرجة الأولى على السكن
- كفالة الزوجة متكافلة و متضامنة
- إكتتاب تأمين متعدد الأخطار على السكن؛
- إكتتاب تفويض التأمين " الوفاة ، العطب الكلي و النهائي.
إكتتاب تفويض التأمين SGCI

11) **تسديد مبلغ القرض و دفع الفوائد :**

- **تسديد مبلغ القرض** : آجال إستحقاق شهرية ثابتة.
- **دفع فوائد مرحلتي الاستعمال و التأجيل** : (*)

☐ - كأول أجل إستحقاق لمرحلة التسديد ؛
☐ - تضاف إلى مبلغ القرض (رسملة)

12) **أحكام خاصة لاستعمال القرض :**
.....

(*) *انشطب على الخانة المناسبة وفق الاختيار*

الشروط العامة للقرض

Scanned with CamScanner

1 - مبلغ وموضوع العقد :

إن " القرض الشعبي الجزائري " يمنح " المقترض " بموجب هذه الإتفاقية , قرضا عقاريا ***بفائدة مدعمة*** في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة مخصص لشراء سكن ترقوي جماعي.

2 - مدة القرض :

منح القرض لمدة إجمالية تقدر بـ..... (....) سنة.

تقسم مدة القرض إلى ثلاثة (03) مراحل :

- مرحلة الإستعمال :

يبدأ سريانها من تاريخ أول استعمال للقرض إلى تاريخ بداية مرحلة التأجيل.

في حالة استعمال القرض على دفعات متعددة، تمنح للمقترض، بعد تقديم أدلة، مدة (06) أشهر جديدة خاصة بالدفعات الغير مستعملة.

- مرحلة التأجيل :

يبدأ سريانها من تاريخ آخر استعمال للقرض إلى تاريخ بداية مرحلة التسديد.
تعد هذه المرحلة مدة إمهال في التسديد ممنوحة " للمقترض".

لا تمنح مرحلة التأجيل في حالة استفادة المقترض من تجديد لمرحلة الاستعمال.

- مرحلة التسديد :

يبدأ سريانها من تاريخ نهاية مرحلة التأجيل إلى غاية التسديد الكلي للقرض أي تاريخ الاستحقاق للمدة الاجمالية للقرض .

3 - نسبة الفائدة:

إن القرض موضوع هذه الاتفاقية منتج لفوائد بنسبة مدعمة تحسب شهريا وفق النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

تفقد المستحقات الغير مدفوعة و الفوائد المستحقة على القروض المعاد جدولتها حق الدعم على نسبة الفائدة .

4-عمولة التسيير :

يتعهد " المقترض " بأن يدفع " للقرض الشعبي الجزائري " عند إمضاء الإتفاقية , عمولة تسيير مساوية للمبلغ المذكور في الشروط الخاصة .

5- مساعدة الدولة للحصول على الملكية في حال إستفادة " المقترض" منها:

يكلف "المقترض"، "القرض الشعبي الجزائري" باستلام المساعدة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على الملكية بعد موافقة الصندوق الوطني للسكن منحه إياها.

إنّ مبلغ القرض بنسبة فائدة مدعمة لا يحتوي على مبلغ مساعدة الدولة التي تضاف إليه.

Scanned with CamScanner

المساعدة تكون مضمونة مثلها مثل القرض الممنوح في إطار هذه الاتفاقية, بالرهن الرسمي المذكور في الشروط الخاصة و في المادة 12.

في حالة ما إذا , من أجل استيفاء دينه, يقوم " القرض الشعبي الجزائري " برفع دعوى بيع العقار المرهون خلال مدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات ابتداء من تاريخ قيده, فإنّ المبلغ المسترد يوجه بالأفضلية إلى تغطية دين "القرض الشعبي الجزائري" من أصل و فوائد و مصاريف و ملحقات .
المبلغ المتبقي يتم إعادته إلى الصندوق الوطني للسكن من طرف "القرض الشعبي الجزائري".

يصرّح " المقترض " أنه على علم بالتوكيل الممنوح من طرف الصندوق الوطني للسكن إلى "القرض الشعبي الجزائري" بموجب الاتفاقية الممضاة بينهما و يوافق على العواقب التي قد تنجم عنه .

6 - كيفية استعمال القرض :

إن القرض, موضوع هذه الاتفاقية, يستعمل بخصم الحساب المفتوح لدى الوكالة المستوطنة " للمقترض".

يسمح باستعمال القرض بعد :

- تقديم الأدلة التي يكون تقدير صلاحيتها من شأن " القرض الشعبي الجزائري"،
- الدفع في الحساب من طرف "المقترض" لحصة التمويل الذاتي،
- دفع عمولة التسيير المذكورة في الشروط الخاصة.

و يمكن "للقرض الشعبي الجزائري" أن يتأكد في المكان و على المستندات بصحة الوثائق المسلمة.

يسلم "القرض الشعبي الجزائري" إلى الموثق المُكلف بعملية الشراء و تخصيص الرهن العقاري شيك بنكي يمثل مبلغ قيمة السكن.

إن إثبات إتمام القرض و كذا التسديدات تنجم عن الكتابات المقيدة في الحساب من طرف " القرض الشعبي الجزائري" .

7 - تعبئة الدين :

لقرض تعبئة دينه يحفظ " القرض الشعبي الجزائري " لنفسه بحق إمكانية إكتتاب " للمقترض " سند لأمر " القرض الشعبي الجزائري " يمثل مبلغ القرض من أصل الدين زائد الفوائد و الرسوم و القيم الأخرى التي تمثل القرض الممنوح .

8 - كيفية تسديد القرض

* تسديد القرض :

إن تسديد القرض بما في ذلك الأصل و الفوائد و المصاريف و الملحقات يتم شهريا إلى غاية الدفع الكلي.
يتم هذا التسديد لدى "القرض الشعبي الجزائري" بالوكالة المستوطنة " للمقترض" أو أي مكان بالجزائر يعينه "القرض الشعبي الجزائري".

يحق "للقرض الشعبي الجزائري" أن يقتطع من كل الحسابات المفتوحة على دفاتره أو سندات مرهونة باسم " المقترض" مقدار المبالغ التي أصبحت مستحقة لأي غرض و لأي سبب كان.

تخصص كل التسديدات التي تمت من طرف " المقترض " في إطار هذه الاتفاقية:

- أولا : لتسديد العمولة المنصوص عليها في المادة 4
- ثانيا : لتسديد عقوبات التأخير ،
- ثالثا : لتسديد الفوائد المستحقة على القرض ،
- رابعا : لتسديد الأصل المستحق ،

Scanned with CamScanner

خيرا : للتسديد المسبق للقرض .

* الوفاء بفوائد مرحلتي الاستعمال و التأجيل :

يدفع "المقترض" فوائد مرحلتي الاستعمال و التأجيل وفق الخيار المؤشر عليه في الشروط الخاصة.

* الوفاء بفوائد مرحلة التسديد :

يتم حساب و تسديد فوائد مرحلة التسديد شهريا على أساس مبلغ القرض المستعمل المتبقي تسديده.

* التأخر عن التسديد

في حالة تسديد مبلغ واجب الأداء من أصل و فوائد أو أي سند دين بعد الأجل المتفق عليه بموجب هذه الاتفاقية, يتم دفع عقوبة بنسبة 2% سنويا زيادة على نسبة فائدة القرض تحسب بقوة القانون إلى غاية الدفع الفعلي دون الحاجة إلى إنذار مسبق .

إن المدة المطابقة للتأخير لا تعد بمثابة أجل الدفع و تبقى البنود الخاصة بالتسديد المسبق سارية .

9 -الاستحقاق المسبق :

تفسخ هذه الإتفاقية و تصبح كل المبالغ فيها أصل الدين و الفوائد و كذا الملحقات واجبة الأداء فورا في حالة عدم تنفيذ أو خرق " المقترض " لاحدى الإلتزامات المنصوص عليها بعد مضي خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تبليغ الإنذار دون الحاجة لأي إجراء قضائي لا سيما في أي حالة من الحالات التالية :

1) في حالة عدم دفع المبلغ الأصلي للقرض و كذا الفوائد عند الآجال المتفق عليها .
2) في حالة عدم استطاعة " القرض الشعبي الجزائري " لأي سبب كان , الأخذ و التسجيل في الرتبة الأولى للرهن العقاري المطلوب المحرر أمام موثق و المذكور في الشروط الخاصة و المادة 12.
3)في حالة تعرض العقار المخصص للضمان , للهلاك أو الإتلاف بسبب " المقترض"
4) في حالة البيع الودي أو القضائي للأملاك محل الضمان
5) في حالة عدم صحة تصريحات المقترض
6) في حالة أي متابعة " للمقترض" بسبب التزامات جبائية
7) في حالة أي متابعة " للمقترض " بسبب مصالح غير مشروعة قد تؤدي إلى المصادرة الكلية أو الجزئية لأملاكه

8) في حالة ما إذا احتج " المقترض" على تغيير نسبة الفائدة
9) في حالة وفاة " المقترض " و رفض الورثة تسديد الدين المتبقي.

تلتئم المبالغ المستحقة الأداء فوائد بالنسبة المحددة أعلاه و يتم رسملتها كل ثلاثة أشهر بقوة القانون.

من أجل استيفاء دينه, يحق " للقرض الشعبي الجزائري " القيام بإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير و هذا قبل المتابعة القضائية.

10 - التسديد المسبق :

يمكن " للمقترض" أن يتحرر كليا أو جزئيا من هذا القرض قبل الآجال المتفق عليها , و يجب عليه في هذه الحالة , أن يوفي بعمولة قدرها 4% محسوبة على المبلغ الأصلي للدين الذي سيتم تسديده مسبقا .

لا يمكن للمقترض ان يسدد القرض مسبقا قبل 6 أشهر ابتداء من تاريخ استعمال القرض أو آخر استعمال القرض

يتم خصم التسديدات الجزئية المسبقة حسب الشروط التالية :

Scanned with CamScanner

- لا يتعدى مبلغ القرض للتسديد 10% من المبلغ المتبقي.
- بعد كل تسديد يحرر جدول جديد للتسديد.

11 - الشرط الجزائي :

في حالة ما إذا اضطر " القرض الشعبي الجزائري " من أجل إستيفاء دينه , المثول لأمر أو رفع دعوى أو اللجوء إلى إجراء آخر يكون له الحق في فائدة إضافية تقدر بـ 1% علاوة على نسبة فائدة القرض تحسب إبتداءا من تاريخ إستحقاق المبالغ الغير مسددة دون المساس بالمصاريف الخاضعة للرسم الجبائي أو القابلة لذلك التي تقع على عاتق " المقترض " إلى غاية التسديد الفعلي .

12 - التأمينات و الضمانات :

لضمان تسديد مبلغ القرض , موضوع هذه الإتفاقية و تسديد كل الفوائد و الملحقات و تنفيذا لكل بنود و شروط القرض يقدم " المقترض ":

- تفويض رهن رسمي بالدرجة الأولى , لفائدة " القرض الشعبي الجزائري " على السكن محل التمويل , و المعين في الشروط الخاصة .
- إكتتاب تفويض التأمين " الوفاة , العطب الكلي و النهائي " يغطي كل القرض .
- إكتتاب تفويض التأمين المتعدد الأخطار لصالح " القرض الشعبي الجزائري " على السكن ؛
- عقد كفالة تضامنية في حالة ما إذا كان دخل المتضامن معتبر بحساب قدرة تسديد القرض من المقترض.

ترفق هذه الضمانات بالإتفاقية و تشكل جزءا لا يتجزأ منها .

13 - التصريح:

يصرح " المقترض " تحت طائلة عقوبة القانون :

- بأنه لم يبرم إتفاقيات قرض من جهة أخرى ,
- بأن العقار المرهون غير مثقل بتسجيل لأي إمتياز كان .

14 - الوفاء بالحقوق و الرسوم :

كل الحقوق و الرسوم من أي طبيعة كانت و المصاريف المتعلقة بهذه الإتفاقية أو التي قد تكون تابعة و ناتجة عنه تقع على عاتق " المقترض " الذي يمتثل لها .

15- الموطن المختار:

لتنفيذ هذه البنود و توابعها , إختار الطرفان موطنا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة في هذه الإتفاقية .

16- الإختصاص القضائي:

كل النزاعات التي يمكن أن تحدث من جراء تنفيذ هذه البنود أو تفسيرها ترفع في حالة عدم تسوية ودية مرفوعة أمام المحكمة المختصة .

Scanned with CamScanner

تم تحرير هذا العقد بخمس (05) نسخ
حرر بـ ..... بتاريخ .....

القرض الشعبي الجزائري

المقترض (1)

(1) يسبق توقيع المقترض بعبارة مكتوبة بخط اليد : " قرأت و وافقت عليها " .

إتفاقية قرض بفائدة مدعمة
لشراء
سكن اجتماعي تساهمي

Scanned with CamScanner

AGENCE DE GUELMA

GUELMA le **30/06/2021**

Mr.
CITE GUEHDOUR TAHAR BT 04N°13
GUELMA

OBJET : Notification de crédit Immobilier " Acquisition d'un logement **(L.P.P)** "

Monsieur,

Nous avons l'honneur de vous informer que Le Comité de Crédit Agence de Guelma en sa séance du 28/06/2021, vient de vous marquer son accord pour l'octroi d'un crédit long terme pour **L'acquisition d'un logement** dans le cadre **L.P.P**
-Montant de crédit **10 750 000.00** DA
-Taux d'intérêt en vigueur **6.25 %** d'an variable, bonifie : **3%**
-Durée de crédit: **30** ans dont **06** mois de différée

Garanties : Hypothèque sur Logement à Acquérir
Délégation Assurance Décès
Délégation Assurance Multirisque Habitation
Délégation Assurance CAT-NAT
Délégation Assurance SGCI
Caution solidaire

Conditions : * Paiement entre les mains du notaire
*Etablissement de la convention de crédit
*Frais de gestion du dossier de crédit
*Prise en charge frais d'assurances
*Ouverture des deux comptes particulier et livret épargne

Cet accord est limité à une durée de douze (12) mois à compter de la date de sa signature. Dépassé ce délai et sauf dérogation de la banque, l'accord est annulé et devient sans objet.

Dans l'attente de votre visite veuillez agréer, Monsieur, nos meilleures salutations.

AGENCE DE GUELMA

N.réf : AC/HS/ ...../2021

Scanned with CamScanner

```
BOURIHANA AHMED            Constitution d'un dossier                  04/07/2021C
@          Agence ..............: 00320   AGENCE GUELMA                        @
@          Numero de dossier ....: 005682                                       @
@          Devise ..............: DZD     DINAR ALGERIEN                      @
@          Type ................:                                             @
@          Numero de coBAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAC @
@          Projet/Affai@     Type                  Libelle                  @ @
@          Dossier mait@                                                      @ @
@          Apporteur d'@     235       CMT INVEST BONIFIE PRODUCTIF         @ @
@                      @     236       CMT BONIF ENTS EN DIFF FINANC        @ @
@                      @     237       CMT INV BONIF PRODUCTIF S.TVA        @ @
@                      @     238       CMT INV BONIF INDUST/SERVICES        @ @
@ Client ..........:   @     239       CMT BONIFIE RELANCE EPE S/TVA        @ @
@                      @     240       CMT IMMOBILIER TAUX 1%               @ @
@                      @     241       CMT IMMOBILIER TAUX 3%               @ @
@ Co-emprunteur .......@     242       HYPOTHEQ.SAHEL MAHEL 7,5%(3-5)       @ @
@ Cautions ............@     243       HYPOTHEQ.SAHEL MAHEL 7%(5-7ANS       @ @
@ Source de financement@                                                      @ @
@                      @           Selection = ESC ,  Abandon   = F3@        @ @
@ Apport Personnel ....@           Suivant   = F8  ,  Precedent = F7@        @ @
@                      @                                            @        @ @
DAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAADAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAE
```


Scanned with CamScanner

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آلية القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية، ومنها تتجلى أهمية دراستنا لأنها تتطرق لأهم القطاعات الاقتصادية القطاع المصرفي لما له من دور كبير في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وكذا لأنها تسلط الضوء على أهم الأليات لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

واستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات حول المفاهيم الأساسية للموضوع، وقمنا بدراسة حالة لمجموعة من الأفراد على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة قالمة.

وقد توصلت إلى:

أن طريقة القرض التنقيطي هي أحد الطرق المستعملة في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية حيث أثبتت ميدانيا بقوتها التنبؤية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، طريقة القرض التنقيطي.

Summary

This study aims to know the role of the point loan mechanism in credit risk management, and the importance of our study is evident because it deals with the most important economic sectors, the banking sector because of its significant role in financing economic development operations, as well as because it sheds light on the most important mechanisms to reduce the risks faced by banks. .

We used the descriptive analytical method to collect information about the basic concepts of the subject, and we conducted a case study of a group of individuals at the level of the Public Credit Bank of Algeria, the agency of Guelma.

I have found:

The point loan method is one of the methods used in predicting credit risks, as it has been proven in the field with its predictive power on the basis of which the decision to grant the loan is made or not.

Key words : credit risks, Credit risks management, the credit scoring method.